



بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا
كلية الآداب _ قسم التاريخ

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير بعنوان :

ارتباط غزو السودان بمصالح بريطانيا
الاستعمارية في مصر (1889 _ 1899 م
(

إشراف البروفيسور :

فيصل محمد موسى

إعداد الطالب :

بدر الدجى الشريف إدريس

2013م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
Abstract	د
المستخلص باللغة العربية	هـ
مقدمة	و
تمهيد	15
الفصل الأول : مصر ملتقى الصراع الاستعماري الأوروبي (1889 - 1899) المبحث الأول : احتلال مصر وامتداداته الدولية والإقليمية	34
المبحث الثاني : مهددات استقرار مصر	46
المبحث الثالث : النزاعات القبلية في السودان تهون أمر الغزو	55
الفصل الثاني : آثار المواجهات العسكرية مع القوى الخارجية المبحث الأول : مناوشات ووقائع الحدود في الشمال وإضعاف الدولة (1889- م 1896م)	67
المبحث الثاني : مناوشات ووقائع الحدود في الشرق والجنوب وإضعاف الدولة (1889 _ 1896 م)	76
الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث : التحول البريطاني نحو الغزو	85

98	الفصل الثالث : الغزو الشامل المبحث الأول : أثر حملة فشودة في استكمال غزو السودان
108	المبحث الثاني : ارتباط أزمة فشودة بالمسألة المصرية
119	المبحث الثالث : بريطانيا وبلوغ الغايات في الاتفاق الثنائي
129	الخاتمة
134	الملاحق
139	قائمة المصادر والمراجع

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

يَمْخُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ
وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ

صدق الله العظيم

سورة الرعد : آية 39

الإهداء

لأمي وبلادي السودان

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع أساتذتي بكلية الآداب قسم التاريخ الذين درست وتعلمت منهم علم التاريخ , هذا العلم الشريف المعنى كما يصفه العلامة بن خلدون , وأخص بالشكر البروفيسور فيصل محمد موسى الذي كان لتوجيهاته وإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا البحث بصورة مثلى , أيضاً أشكر العلامة البروفيسور ميمونة ميرغني حمزة , التي تعلمت منها في قسم التاريخ المنهجية العلمية السليمة في البحث العلمي . وشكري كذلك للدكتور محمد المصطفى أبو القاسم صاحب النظرة الثاقبة في البحث والتدريس كما يمتد شكري وتقديري للأساتذة الأجلاء الدكتور سيف الإسلام بدوي ودكتور عصام محمود وبروفيسور الشيخ الأمين وبروفيسور سيد أحمد العقيد على ما تلقيتهم من علم ومعرفة وأسأل الله الرحمة والمغفرة للمؤرخ الدكتور خضر عبد الكريم , وأنا حين أشكرهم أعني بأن علمهم الغزير وخبراتهم الثرة هي التي فتحت أمامي أفاقاً من الإدراك والوعي بالتاريخ, الذي يرتبط بحياة الإنسان من كافة جوانبها فهو يوثقها ثم يدرسها بدقة وتمحيص , دراسة تتضح فيها الحقيقة الكامنة للنشاط الإنساني , الصحيح والخطئ , الخير والشر , لأخذ العبر والدروس اللازمة للتطور والتقدم , حيث تنبع أهمية التاريخ , بأنه الوسيلة الفعالة لبناء المستقبل , عن طريق فهم الماضي وفحص أدواته وقوانينه وعلومه وظروفه المحيطة به , للاستفادة من الجيد وتنقيح وتعديل جزء آخر , وطرح الرديء جانباً , وهو المنهج الذي أتبعته أوروبا وخرجت به من عصور الظلام الطويلة , إلى نور الحضارة والمدنية .

وفي الختام أشكر زملائي الذين رافقتهم في ردهات الدراسة , على الأيام التي لا تنسى ونحن ندرس ونتدارس المعرفة , على مستوى البكالوريوس والماجستير , ويسعدني أن أشكر جميع موظفي المكتبات بالجامعات السودانية المختلفة على جهودهم في تهيئة بيئة صالحة تتيح لنا القراءة والبحث بهدوء وأخص بالشكر الجزيل مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية .

Research Abstract

This research tackles the circumstances and the international factors that led to the British invade to the Sudan in collaboration with Egypt in 1896. It explains the conflict arising between Britain and the other European colonizers that essentially goes back to the strategic location of Egypt as it controls the world trade via the Mediterranean ocean and the Red Sea. The European trade was prosperous due to the huge industrial advancement witnessed by Europe in the eighteenth century. These advancements in transport and military weapons resulted in a severe competition among the European countries mainly Britain, France and Germany over the weak countries for the sake of economical exploitation and creating new markets:

Egypt was a centre of concern for the international trade; therefore, the increased importance of Egypt was made by the opening of the Suez Canal in 1869 when a violent conflict arose between France and Britain that ended over by a victory for the latter in 1882. Meanwhile there appeared a strong French opposition that continued for a long period of time. France had used all of the available means to expel the British from Egypt i.e military and diplomatic such as sending captain Marshan to conquer the River Nile source and threatening Britain from there. Then there was the defeat of the Italians by the Ethiopians in Adwa in March 1896. Britain therefore frightened an imminent union between Caliph Abdullah and the Ethiopians against Europe in east and north Africa. Moreover, Britain made sure of the expedition that France had sent to Fashoda, south of Sudan which was to have control of the River Nile source, the source of life to Egypt. Britain had decided to send a campaign of invasion to Sudan to repel all those threats.

This research, therefore, seeks to clarify the English- Egyptian invasion of the Sudan had been made based on those circumstances and as a proportion of Britain's interest in the protection of its interests and its presence in Egypt.

المستخلص باللغة العربية

يتناول هذا البحث الظروف والعوامل الدولية التي دفعت بريطانيا لغزو السودان بالاشتراك مع مصر سنة 1896م , ويشرح أن الصراع الذي دار حول مصر بين بريطانيا والدول الأوربية الاستعمارية بزعماء فرنسا , يعود في الأساس إلى أهمية موقع مصر الاستراتيجي , التي كانت من موقعها تتحكم في حركة التجارة العالمية التي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر , وكان النشاط التجاري الأوروبي قد ازداد حجمه بسبب التطورات الصناعية الكبيرة التي شهدتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر , في وسائل النقل والتسليح العسكري , قاد إلى تنافس محمود بين الدول الأوربية الكبرى وأولها بريطانيا وفرنسا وألمانيا , إلى التكالب على الدول الضعيفة , لاستغلالها اقتصادياً وخلق أسواق جديدة .

لذلك كانت مصر تمثل مركز مؤثر في النشاط التجاري العالمي , وازدادت أهميتها بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869م واحتدم الصراع في السيطرة عليها بين بريطانيا وفرنسا , انتهى بفوز بريطانيا في هذا الصراع , سنة 1882م , مما أدى لظهور معارضة فرنسية شديدة استمرت فترة طويلة من الزمن , وقد استعملت فرنسا كافة الوسائل المتاحة لطرد بريطانيا من مصر , من دبلوماسية وعسكرية بإرسالها الكابتن مارشان نحو احتلال منابع النيل وتهديد بريطانيا من هناك , إلى أن حدثت هزيمة الإيطاليين على يد الأحباش في عدوة في مارس سنة 1896م , فتخوفت بريطانيا من إتحاد وشيك بين الخليفة عبد الله والأحباش ضد الأوروبيين في شرق وشمال أفريقيا , كما تأكدت بريطانيا من الحملة التي بعثتها فرنسا نحو مدينة فشودة بجنوب السودان , بغرض التحكم والسيطرة على منابع النيل , التي تعتمد عليهما مصر في الشرب والزراعة , فقررت إرسال حملة لغزو السودان لصد جميع هذه المهددات .

ويسعى البحث إلى توضيح أن الغزو الانجليزي المصري ضد السودان تم بناء على هذه الظروف , وهي اهتمام بريطانيا بحماية مصالحها ووجودها في مصر

مقدمة

تتسم مرحلة حقبة الاستعمار البريطاني المصري للسودان في سنة 1896م بالعديد من الحثيات والمعاني التي تستحق

المراجعة والبحث التاريخي وهذه الدراسة تمضي في هذا المسار, أملاً في تقديم آراء جديدة حول تلك الفترة من تاريخ السودان الحديث , وقد فرض هذا تتبع بواعث الغزو , ومدى اتفاق ظروفه أو تشابهها مع الأسباب التي دفعت الأوروبيون لاستعمار مختلف دول أفريقيا , حيث تكاد تتطابق دواعي استعمار تلك الدول , في الدوافع الاقتصادية , بينما يتباين الأمر نوعاً ما في الأسباب التي أدت لاحتلال السودان , وإزالة الدولة المهدية القائمة بحكم البلاد , ووجه الاختلاف يظهر في أن هذا الغزو تم بسبب المهددات الدولية المتسارعة التي بدأت تواجه مصر , مع بدء احتلال بريطانيا لها سنة 1882م , وكانت فرنسا منبع هذه الأخطار , التي عارضت الوجود البريطاني في مصر , انطلاقاً من المنافسة الحادة بينهما في فرض نفوذهما على هذه الدولة المهمة .

وطوال فترة السيطرة البريطانية على مصر , ظلت فرنسا تناضل بلا هوادة في طرد بريطانيا من مصر , وبوضع العراقيل والمهددات الأمنية المختلفة لإنجاح ما تأمل فيه , انتهى بدخول الكابتن فرديناند مارشان بقواته في منطقة أعالي النيل , واحتلال فشودة , لهدف أساسي وهو السيطرة على منابع النيل والتحكم فيها مستقبلاً , وهذا بالتأكيد يشكل ضرراً فادحاً للاقتصاد المصري الذي يعتمد على النيل في الشرب والزراعة , وليس لمصر مصدر آخر سواه في هذه الاحتياجات , وتتخذ هذه المخاوف اعتبارها من الأفكار الشائعة آنذاك من قبل بحوث خبراء ومهندسي الري , الذين كانوا يؤكدون إمكانية تهديد مصر بالسيطرة على مصادر النيل والتحكم في مجراه وتغييره , وأن دولة متطورة تقنياً مثل فرنسا لها القدرة على إنشاء مثل هذه المشاريع , وهو ما دعا بريطانيا للتحرك عاجلاً لغزو السودان مشاركة مع مصر , للتصدي لمهددات مصالحها في مصر .

وقد تحولت بريطانيا من خطة الاحتلال الجزئي للسودان , بالبقاء في دنقلا , إلى الاحتلال الشامل , عقب الهزيمة المدوية التي أوقعها الأحباش بالإيطاليين في عدوة في مارس سنة 1896م , وتخوف بريطانيا من اتحاد سوداني أثيوبي منتظر ضد

الأوروبيين في شرق وشمال أفريقيا , لذا مثلت هذه الحادثة ودخول الفرنسي مارشان في فشودة الأساس في تحرك بريطانيا وبصحبته مصر نحو غزو السودان وهزيمة الأنصار في كرري فيما بعد .

وهذا البحث يسعى إلى التفصيل في هذه الأحداث وإيراد الأدلة العلمية لإثبات هذه الاحتمالات وفق شروط البحث العلمي.

سبب اختيار البحث : السعي لتقديم إضاءة في جانب لم يتناوله الباحثون بشكل شامل , وإنما كان يرد كثيراً بين طيات المؤلفات التاريخية التي تخص تاريخ السودان الحديث والمعاصر , من كتب وبحوث علمية , في عبارات وجمل تظهر في سياق عام للموضوع الذي تتناوله هذه المؤلفات , ولأهمية دلالات هذه المعلومات , أتجه هذا البحث لجمع الأدلة الكافية لإثباتها .

أهمية البحث : تنبعمتقديمه لأسباب ونتائج مغايرة للاستعمار الأوروبي للبلدان الأفريقية , والتي غالباً ما تدور حول الطمع في الثروات الخام في أفريقيا , وإيجاد سوق لتصريف منتجات أوروبا , بينما استعمار السودان تم لأسباب أمنية تتعلق بمصر في المقام الأول .

أهداف البحث : يأمل البحث في دعم الجهود العلمية التي تهتم بتاريخ السودان الحديث والمعاصر , وفتح أبواب متعددة للرؤى المتنوعة , التي يمكن أن تشكل إضافة نوعية للتاريخ السوداني , وبخاصة حقبة الاستعمار الأوروبي , الأمر الذي يسهم في جعل التاريخ أكثر وضوحاً إذا ما تعددت فيه وجهات النظر المستندة إلى المصادر التاريخية .

فرضية البحث : تركز من أول البحث لآخره على الاعتقاد بأن : احتلال بريطانيا للسودان بالاشتراك مع مصر , تم أساساً لحماية مصالح بريطانيا في مصر , من المهددات الدولية العنيفة بزعامة فرنسا , وقد حاول البحث وباجتهاد دؤوب في إثبات هذه الفرضية من البدء للخاتمة , ملتزماً بمسار الفكرة

ومعناها , في إطار الأدلة العلمية الخاصة بالفترة , ولم يحد البحث عن ذلك بقدر المستطاع , فهو تحاشى الإيغال في التفاصيل الواسعة التي تشمل هذه الفترة .

منهج البحث وأدواته : أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الإستردادي التحليلي , فهو درس حقائق التاريخ المتاحة عن الموضوع , ثم ألف بينها , وربط بين المتناثر منها بالتحليل الموضوعي العلمي .

الدراسات السابقة : هناك دراسات متعددة قام بها باحثون في تاريخ السودان الحديث والمعاصر , وبما أن التاريخ من الشمول والأتساع بحيث يصعب على الباحثين تناوله جميعاً , كان من الطبيعي دراسة جزء محدد منه , وهو ما يتيح فرصة للإحاطة والتنوع , ومن البحوث المتعددة التي أجريت في تاريخ السودان , وكانت ذات صلة ما بهذا الموضوع أطلعت على عدة دراسات للماجستير منها : رسالة لمحمد محجوب مالك بعنوان : المقاومة الداخلية للدولة المهدية , تناول صاحبها الصراعات القبلية ودورها في إضعاف الدولة المهدية أمام أعدائها .

أيضاً أطلعت على رسالة ماجستير بعنوان : المهدية والعالم الخارجي - دراسة لمنهج المهدية في الدعوة ونتائجه - للطالب احمد محمد احمد مركز تناول الباحث فيها فكرة المهدي وخلفائه في نشر المهدية في العالم اجمع , بأسلوب خاص . كما اطلعت على رسالة دكتوراة للطالب بيتر أتييم قرنق بعنوان : التكالب الاستعماري الأوروبي على شرق أفريقيا ووسطه 1884-1899م شرح فيها حقيقة الصراع والمنافسة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا في هذه المنطقة التي تم اقتسامها بينهم . إضافة لرسالة ماجستير للطالبة علوية عبد الله خير الله بعنوان الاتفاق الثنائي بين بريطانيا ومصر بشأن إدارة السودان في يناير 1899م(نقد وتحليل) أسهبت فيه الباحثة في التعريف بالاتفاق وأسبابه وطبيعته والظروف التي أوجدته , كما استفدت من رسائل علمية أخرى وثقت لها في البحث .

مصطلحات البحث : هناك بعض العبارات والكلمات التي وردت بالبحث تتغير أحياناً حسب السياق , مثل كلمة الأنصار التي يقصد بها السودانيون الذين أيدوا الإمام محمد أحمد المهدي في ثورتهم ضد الأتراك , أحياناً ترد هذه الكلمة تحت اسم المهدويين , كما ترد كلمات الأتراك والدولة العثمانية والسلطان , وكلها تجتمع على معنى واحد وهو سلطة الدولة العثمانية كما ترد كلمات انجلترا والانجليز وكلها تعني دولة بريطانيا .

حدود البحث الزمانية والمكانية : تمتد الفترة التي يتناولها هذا البحث إلى عشر سنوات تبدأ من (1889-1899م) , وتدور حوادث البحث ووقائعه بين مصر والسودان وامتداده إلى بعض دول الجوار في الشرق والجنوب مثل أثيوبيا وبوغندا .

مشكلات البحث: أولها قلة الكتابات المتخصصة في تاريخ السودان , وعدم توفر المصادر التي تتناول تاريخ السودان الحديث والمعاصر بالمكتبات العامة , وظهور التلف وتمزق صفحات العديد من كتب المصادر والمراجع المتاحة بمكتبات الجامعات السودانية لقدمها , والمضايقات التي يجدها الباحث من موظفي المكتبات وعدم إعطائه الوقت الكافي للدراسة في المكتبة .

أدبيات البحث : أهم المصادر والمراجع التي تناولت التاريخ السوداني الحديث والمعاصر هو كتاب نغوم شقير : تاريخ السودان وجغرافيته , وكتاب جوزيف أورفالدر : عشر سنوات من الأسر في معسكر المهدي (1882-1892م) , وكتاب : حرب النهر لونسون تشرشل , إضافة لعدد كبير من المصادر والمراجع التي تخص الفترة , أهمها كتاب المؤرخ السوداني الكبير مكي شيبة : السودان عبر القرون . ومن المراجع المهمة كتاب محمد فؤاد شكري وعنوانه : مصر والسودان , تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر . وهذه نماذج فقط لعدد من المصادر والمراجع التي أعانتي في تدوين هذا البحث وما التوفيق إلا بالله .

هيكل البحث: يقوم البحث على ثلاثة فصول يحتوي كل فصل منه على ثلاثة مباحث وجاء الفصل الأول تحت عنوان : مصر ملتقى الصراع الاستعماري الأوروبي (1889-1899) وتحت هذا الفصل ثلاث مباحث الأول عنوانه : احتلال مصر وامتداداته الدولية والإقليمية . والثاني عنوانه : مهددات استقرار مصر . والثالث عنوانه : النزاعات القبلية تهوّن أمر الغزو . وهذا الفصل تناول التأكيد على أهمية مصر دولياً , من ناحية موقعها الجغرافي الاستراتيجي , وشرح أن موقعها عند ملتقى البحار العالمية المهمة في حركة التجارة الدولية , يبرر نشوء هذا الصراع الشرس بين القوى الاستعمارية الأوربية حولها , ثم أشار البحث إلى عدم جدوى احتلال مصر , إذا لم تكن هناك حماية للنيل الذي يغذيها بالحياة , وهو ما اضطرت إليه بريطانيا لغزو السودان , ونجاحها في إزالة دولة الخليفة عبد الله لأسباب داخلية وخارجية متنوعة .

وفي الفصل الثاني والذي أبان : آثار المواجهات العسكرية مع القوى الخارجية ورد في المبحث الأول : مناوشات ووقائع الحدود وإضعاف الدولة (1889-1896م) وفي المبحث الثاني : مناوشات ووقائع الحدود في الشرق والجنوب (1889-1896م) , وهذه العناوين تبين الهجمات المستمرة التي درج المهديون القيام بها ضد أعدائهم من المصريين وغيرهم , انطلاقاً من فكرتهم الداعية لنشر المهديّة في العالم , وهي مواجهات أضعفت قوتهم وأرهقتهم كثيراً . أما المبحث الثالث فقد تناول تحت عنوان : التحول البريطاني نحو الغزو , دور الظروف الدولية وتردي أحوال الدولة المهديّة عسكرياً , في تشجيع بريطانيا على القيام بعملية الغزو .

وفي الفصل الثالث وتحت عنوان : اكتمال دوافع الغزو , يدلف البحث مباشرة إلى شرح الملابسات التي جعلت من الغزو أمراً مسلماً به وواضح الأهداف , أما عن المباحث الثلاثة فقد تطرق المبحث الأول إلى : أثر حملة فشودة في استكمال غزو السودان , وتحول بريطانيا من الغزو الجزئي إلى الغزو الشامل . وفي المبحث الثاني الذي عنوانه : ارتباط أزمة فشودة بالمسألة

المصرية , أوضح البحث الصفة القانونية والأخلاقية التي بررت بها بريطانيا غزو السودان , وجدالها مع فرنسا حول هذه الجزئية . وفي المبحث الثالث والأخير , وهو بعنوان : بريطانيا وبلوغ الغايات في الاتفاق الثنائي , أهتم البحث برؤية بريطانيا للسودان بعد نجاح الغزو المشترك مع مصر , وتحديد حق كلاً الدولتين في حكم وإدارة السودان الذي انفردت به بريطانيا , بعد أن وضعت بنود الاتفاق , وفقاً لمصالحها رغبة في ضمان السيطرة على الدولتين . هذه مجمل أفكار البحث .

1- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي , التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , 1973 , ص 297 .

تمهيد

مع نهاية فترة الستينات من القرن التاسع عشر , ابتدأت الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا إضافة لروسيا , التخلي عن ما عرف بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية من الانهيار , إلى الإسراع باقتطاع أجزاء من أقاليمها , التي كانت في هذه الحقبة في مرحلة ضعف وتداعي , رغم اتساع رقعتها الجغرافية , وكانت الدول الأوروبية الاستعمارية ترى أن سقوط هذه الإمبراطورية العتيقة في براثن إحدى دول أوروبا , مثل روسيا الجارة اللدودة والمنافسة للعثمانيين في مناطق نفوذهم في بلاد البلقان , سيؤدي إلى اختلال موازين القوى في القارة الأوروبية , الأمر الذي سيخلق نتائج سلبية على الآخرين , في ميادين النشاط الاقتصادي والعسكري لهذه الدول¹ .

ومنذ عام 1869م تغيرت الظروف السياسية لهذه الدول , باستقرار أوضاعها الداخلية والخارجية , وتفرغت جميعها للتسابق الاستعماري , فكانت روسيا كلها إصرار في شن الحروب على ولايات العثمانيين في البلقان , بغرض الحصول على منافذ في مضائق البسفور والدردنيل , وهي نفس الممرات المائية التي

1- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي , التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , 1973 , ص 297 .

كان لبريطانيا أمل في السيطرة التامة عليها , أما فرنسا فقد كانت أطماعها متجهة إلى بلاد الشام وولايات العثمانيين في شمال أفريقيا خاصة مصر¹ .

وفي ذات الوقت عارضت بريطانيا وفرنسا رغبات روسيا في سيطرتها على المنافذ البحرية , حتى لا تتحكم في أهم الطرق التجارية العالمية , التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي الاستعماري بشكل متكامل , لذلك ساندوا السلطان العثماني في حربه ضد روسيا , عندما هددت العثمانيين عبر جبهة أرمينيا وأرضروم . وكان من الميسور للروس تحقيق أهدافهم في هذه المرحلة , التي تخلصوا فيها من معاهدة باريس سنة 1856م التي قيدت نشاطهم البحري والعسكري في البحر الأسود , رغم معارضة بريطانيا بشدة التصرفات الروسية , بل وكانت على استعداد لخوض حرب ضدها إن لم تفض الحلول الدبلوماسية إلى اتفاق مرض , فيما يتعلق بالمصالح الاستعمارية في ولايات العثمانيين , بخاصة وأن منطقة البلقان كانت بؤرة ملتهبة من الاضطرابات العرقية والدينية , وصارت عنصراً جاذباً لاختلاق مبررات التدخل الدولي , لحماية عرقية معينة , بينما الهدف هو التغول على ممتلكات الدولة العثمانية المنهكة² .

وقد أرادت بريطانيا ومنذ فترة طويلة بقاء الوضع الضعيف للدولة العثمانية على ما هو عليه , فنصبت نفسها حامية للسلطان العثماني , راجية أن يكون لها في المستقبل فرصة الانقضاض على المواقع المهمة في الدولة العثمانية , وفي مقدمتها الفوز بمصر , التي تقع على أهم المعابر البحرية لتجارة بريطانيا العظمى , وهما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر , وهما المعبران اللذان لا تريد بريطانيا وصول روسيا لهما عبر الدردنيل , خوفاً من دخولها بلاد الشام والعراق , وعبر الفرات

1- عبد العزيز سليمان نوار , تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث , دار الفكر العربي , القاهرة , 1419هـ - 1998م , ص 110 .

2- روبن نيلاند , حروب المهديّة , ترجمة عبد القادر عبد الرحمن , الطبعة الأولى , مطابع الوحدة , أبوظبي , يونيو 2002م , ص 22 و 23 .

أن تبلغ الخليج العربي , ثم الوصول للهند , بما يعني عرقلة ومنافسة الأساطيل البريطانية التجارية¹ .

ولم تسلم خطط السياسة البريطانية في السيطرة على مصر من المنافسة الفرنسية , فقد كان لفرنسا علاقات ونفوذ كبيرين في مصر , منذ عهد الوالي محمد علي باشا , الذي كان يرنو إلى تأسيس دولة حديثة في مصر على طراز الأوروبيين , فاستعان بالفرنسيين في تطوير المجال العسكري والاقتصادي , وكانت بريطانيا تشعر بقوة النفوذ الفرنسي في مصر , رغم تأرجحه خلال فترة خلفاء محمد علي , فقد صار ضعيفاً في عهد عباس باشا الذي كان يمقت الأجانب , ثم صار قوياً في حكم محمد سعيد المحب للفرنسيين , وفي ولايته نال الفرنسي دليسيبس الموافقة بحفر قناة السويس , والتي أحدث انجازها سنة 1869م تحولاً عظيماً في السياسة العالمية , أدى إلى احتدام الصراع على مصر , كما تضاعفت حدة المنافسة الدولية في حركة التجارة العالمية عبر البحار , التي تعتبر مصر محور التحكم في هذا النشاط لوقوعها عند ملتقيات بحار تربط دولاً مهمة ببعضها² .

وقد وقفت بريطانيا ضد مشروع دليسيبس- بلا جدوى , ثم مالت للتقليل من أهمية حفر القناة بواسطة آراء خبراءها وساستها , ثم أوعزوا للسلطان بمنع تنفيذ هذا المشروع , عن طريق السفير الانجليزي سترانفورد كاننج في استانبول , الذي كان له نفوذ واسع في البلاط السلطاني , فقرروا إثارة مخاوف السلطان بأن القناة المزمع إنشائها , وسيلة جيدة للخديوي إسماعيل في استخدامها خط دفاع ضد الدولة العثمانية , إذا ما

1- علي حسون , تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية , ط 4 , المكتب الإسلامي , بيروت , 1423هـ - 2002م , ص 235 .

2- علي حسون , المرجع السابق , ص 236 و 237 .

- فرديناند دليسيبس 19 نوفمبر 1805- 7 ديسمبر 1894م , صاحب مشروع حفر قناة السويس التي ربطت البحرين الأبيض المتوسط والأحمر , ولد في ضاحية فرساي بالقرب من باريس , ينتمي لأسرة عريقة في الدبلوماسية , درس في كلية هنري الرابع بباريس . عمل قنصلاً مساعداً لفرنسا في مصر عام 1837م , وفي عام 1840م وضع المهندس الفرنسي لينان دي بلفون مشروعاً بإمكانية حفر قناة تربط بين البحرين الأبيض والأحمر , وأزال الخوف من غلو منسوب البحر الأحمر على البحر الأبيض , وعندما حصل دليسيبس على امتياز حفر قناة السويس , استطاع تنفيذ هذا المشروع الذي تم افتتاحه رسمياً عام 1869م , في عهد الخديوي إسماعيل .

أقتضى لديها استعادة مصر لحظيرتها , ونصحوه برفض إنشاء القناة التي ستكلف الخزنة المصرية أموالاً طائلة , مما يحجم العائد , ويؤثر في تقديم الإتاوة السنوية التي يفرضها الباب العالي على خديوي مصر¹.

وقد فشلت محاولات بريطانيا في إثناء الخديوي عن حفر القناة , غير أن منافسة بريطانيا لفرنسا في مصر لم يقتصر فقط على حفر قناة السويس , لأن التدخل في مصر كان مفتوحاً للجميع , من خلال قانون الامتيازات الأجنبية , الذي كان سبباً في الديون الثقيلة التي أثقلت كاهل الدولة المصرية , وسقوطها رهينة لدى الأجانب الأوروبيين , حيث تدخلوا في شئون الإدارة بحجة سداد القروض . وابتدأت هذه المشكلة في ولاية محمد سعيد الذي استدان الأموال من البنوك الفرنسية , ومن رجال المال من القناصل بفوائد ضخمة , لإنشاء تحصينات عسكرية , وبناء القناطر , ولم يتمكن من سدادها , فاستمرت المشكلة في عهد خلفه الخديوي إسماعيل الذي واصل اقتراض الأموال فازدادت الديون ارتفاعاً , انتهى الأمر بتدخل الأجانب في إدارة مصر وتقويض سلطة الخديوي² .

ثم وجدت بريطانيا منفذاً للاستفادة من فوائد قناة السويس , التي اتضحت أهميتها القصوى في تجارة الهند , عندما اشترى دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا حصة مصر من نصيبها في القناة , وتبلغ أربعين بالمائة والتي كانت على حافة الانهيار المالي , وكان هناك بنكاً فرنسياً على وشك شراء هذه النسبة قبل بريطانيا ,

1- روبن نيلاند , المرجع السابق , ص 26 .

2- جلال يحيى , تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر , المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة , الإسكندرية , ص 320 .

- بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli 21 ديسمبر 1804- 19 أبريل 1881م , تولى رئاسة الوزارة البريطانية مرتين 27 فبراير- ديسمبر 1868م ومن 20 فبراير 1874م - 21 أبريل 1880م , ينحدر من أب يهودي إيطالي , اختلف مع الجماعة اليهودية في لندن حول الضرائب المقررة عليه فاعتنق المسيحية عام 1817م . أنتخب دزرائيلي عضواً في البرلمان عن حزب المحافظين , ثم أصبح رئيساً لمجلس العموم البريطاني عام 1852م , ووزيراً للمالية رغم جهله بالمالية , تمكن بدعم آل روتشيلد اليهود الأثرياء , من شراء أسهم مصر في قناة السويس عام 1875م , على مسئوليته الشخصية , وكان ذلك إيذاناً ببدء تطورات خطيرة لصالح سيطرة بريطانيا على مصر .

مما يعني جعل القناة فرنسية خالصة , لكن بريطانيا سعت بقوة لإيجاد موطأ قدم لها في القناة التي بدأت تدر أرباحاً³ .

وبذلك تساوت بريطانيا مع فرنسا في بسط نفوذها على مصر عن طريق الديون وحقوق أسهمها في قناة السويس , وقد كفل هذا للدولتين التدخل في شئون حكم الخديوي إسماعيل بحجة حل مشكلة الديون , ونسبة لتطور الارتباك المالي المصري , فقد رضخ إسماعيل لطلب إرسال بعثة أجنبية لفحص مالية البلاد , فوصلت بعثة كيف في ديسمبر سنة 1875م , وأكد تقرير هذه البعثة , جشع الممولين ودوره في اضطراب مالية البلاد بسبب الفوائد العالية , واقترحت قيام لجنة مراقبة , لضمان دقة سير الأعمال المالية والاقتصاد في النفقات , وفشلت معالجات اللجنة , فوصلت لجنة أخرى تتألف من الانجليزي جوشن والفرنسي جوير , وأقاما القضايا ضد الحكومة المصرية في المحاكم المختلطة , وفصلت هذه المحاكم لمصلحة الدائنين , واقترحت هذه اللجنة إنشاء نظام للمراقبة الثنائية , وتأليف لجنة الدين العام , تتسلم من المراقبين الانجليزي والفرنسي الإيرادات , ووضع ما كان مخصصاً منها لخدمة الديون في بنكي فرنسا وانجلترا , كما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وانجليز وفرنسيين لإدارة السكك الحديدية , وتخفيض الديون من 91 مليون إلى 59 مليون , ولعل تنفيذ هذه المقترحات تعني تقييد سلطة الخديوي وهو ما حدث .

ولما كانت فرنسا وبريطانيا تتخوفان من توقف الخديوي إسماعيل عن دفع الديون , وإعلانه إفلاس البلاد , فقد أوفدتا البريطاني اللورد فيفيان والفرنسي البارون دي ميشيل للضغط على الخديوي لتنفيذ تلك المقترحات , وهددوه بالخلع , وبناء على ذلك أصدر الخديوي سنة 1876م أمراً عالياً بإنشاء المراقبة الثنائية , بعضوية البريطاني رومين للإشراف على الإيرادات والفرنسي دي ملارية للإشراف على المصروفات , وبمقتضى هذا الأمر أنشئت اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية , وتحت الضغط البريطاني الفرنسي أنشئت لجنة تحقيق عليا للإصلاح

3- علي حسون , المرجع السابق , ص 237 .

المالي , فصدر أمر خديوي بتكوين الوزارة المختلطة , وكان وزير المالية فيها البريطاني ريفرز ويلسون والفرنسي دي بلنير وزيراً للأشغال العمومية , وألغت هذه الوزارة المراقبة الثنائية , ومهمة الوزارة دفع الدين السائر¹ .

وبذلك خضع الخديوي للوصاية الدولية , وتشددت الوزارة في تحصيل الضرائب , وسرحت فريقاً من الجيش , وحسبت المرتبات عن الموظفين لصالح الدائنين , وطردت عدد كبير من الموظفين , فعظم السخط عليها من المواطنين , وكانت الوزارة لا ترجع للخديوي في شيء , واعتبرت أنها مسئولة أمام نفسها , وفي سنة 1879م سرحت حوالي 2000 ضابط دون دفع حقوقهم , وطلبت منهم تسليم أسلحتهم بالقاهرة , فقاموا بمظاهرة 18 فبراير سنة 1879م ضد الوزارة الأوروبية , أهانوا فيها نوبار وريفرز ويلسون , وهي أول عصيان من نوعه , ترتب عليه سقوط الوزارة الأوروبية , وقد ظلت سلطة الخديوي مقيدة الذي كان يرى أن مشكلة الوزارة لا تحل إلا إذا أشترك هو فعلياً في إدارة البلاد , فاقترحوا عليه أن يكون له حق دعوة مجلس النظار مجتمعين أو منفردين , لعرض آراءه عليهم في الموضوعات التي ييغون فيها نيل موافقته عليها , أو في تلك التي يرى فيها الخديوي أن هناك فائدة من عرضها عليهم , على أن يكون للعضوين الفرنسي والبريطاني حق الاعتراض على ما لا يرحبان به من قرارات , وحظروا عليه المشاركة في مباحثات مجلس النظار² .

وبهذه الطريقة صار لبريطانيا وفرنسا الكلمة العليا في إدارة البلاد , بدعوى المحافظة على حقوق الدائنين , لكن في 7 أبريل استقال رئيس الوزارة الأوروبية محمد توفيق , فتشكلت في اليوم التالي وزارة جديدة برئاسة محمد شريف , وأبعدت هذه الوزارة الوطنية العضوين الفرنسي والبريطاني , وأقرت مبدأ المسؤولية الوزارية , وأن حل الديون من عمل الوزارة ومجلس

1- محمد فؤاد شكري , مصر والسودان , تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر , مطبعة دار الكتب والوثائق القومية , القاهرة , 1432هـ , 2011م , ص 146 .

2- المرجع نفسه , ص 151 .

شورى النواب فقط . ويعني هذا إيقاف التدخل الأجنبي , فصار الخديوي الحاكم الفعلي مرة ثانية , وقد أثار هذا الانقلاب لندن وباريس ورفضوا إجراءات الوزارة , ونادوا بعزل الخديوي , لكن الوزارة استمرت وقدمت لائحة مبادئ لإقرار دستور , وقررت مناقشتها , لكنها فضت عندما عزل الخديوي في 27 يونيو 1879م , وتفرق مجلس النواب قبل إصدار هذا الدستور¹.

لقد كشفت الأزمة المالية حجم الصراع البريطاني الفرنسي في مصر , استناداً لمشكلة الديون , حيث أن معظم الدائنين من رعاياهما , وبفضل هذا تمكنوا من عزل الخديوي , كما لعبت التطورات الدولية دوراً في هذا التنافس فبريطانيا التي عارضت انهيار الدولة العثمانية , تحولت منذ 1869م إلى الموافقة على سقوطها بشرط أن يكون لها نصيب في التركة , فكانت مصر غاية ما تهفو له بريطانيا , أما فرنسا فكانت تسعى لاستعادة نفوذها القديم في مصر , وتضميد جرح كرامتها بعد هزيمتها من ألمانيا في الحرب السبعينية بالسيطرة على مصر بلا مهادنة , حتى أنها بادرت إلى عزل الخديوي إسماعيل عندما أظهر ميله نحو بريطانيا في حل الأزمة المالية² .

إذن المنافسة كانت ذات أبعاد مختلفة , ولم تكن مجرد أزمة ديون التي كان للأجانب فيه دور رئيسي , فقد أقرضوا الخديوي المال بفوائد ضخمة , لم يكن بمقدوره سدادها من موارده الشحيحة , كما كانوا من المرايين الجشعين الانتهازيين , ثم أن هناك بعض القضايا الدولية , أسهمت في زيادة حدة المنافسة في مصر بين بريطانيا وفرنسا , منها انكشاف أمر الاتفاقيتين السريتين لذررائيلي , الأولى مع السلطان العثماني في سان ستيفانو مارس سنة 1878م, لتسوية التوسع الروسي البلغاري في ولايات الدولة العثمانية , وبموجب هذا الاتفاق نالت بريطانيا قبرص , بذريعة الدفاع عن أملاك السلطان في آسيا , أما الاتفاق الثاني فكان مع روسيا منحت فيه بريطانيا باطوم للروس , وهو ما أثار غضب فرنسا وتم الحل بواسطة بسمارك بأن تسمح

1- محمد فؤاد شكرى , المرجع السابق , ص 154 .

2- المرجع نفسه , ص 155 .

بريطانيا لفرنسا احتلال تونس , وأن يكون نفوذهما في مصر متساوياً وكان هذا حلاً مرضياً لفرنسا¹ .

ومصر مثلما تمثل أهمية كبرى للمصالح البريطانية فهي لا تقل أهمية عند فرنسا , التي أتضح أنها تستغل الأزمة المالية فيها لإعادة سيطرتها التاريخية على مصر , وقد ذكر فارمان في تقرير له : أن سعي فرنسا للسيطرة على مصر ليس بالأمر السري , فهي ومنذ نابليون الأولتعتبر أن لها حقوقاً في الدول الأفريقية الشمالية , وفي مصر وبلاد الشام , أعلى من حقوق جميع الدول الأوربية الأخرى , وتنظر فرنسا إلى هذه المقاطعات كأنها ملحقات تابعة لها , وهي فكرة وطنية فرنسية لم يطرأ عليها تغيير في عهد جميع حكوماتها مهما تغيرت , وفي مصر ذاتها كان النفوذ الفرنسي مستعلياً على كل نفوذ آخر لسنوات طويلة , ولاسيما في أيام الإمبراطور نابليون الثالث الذي كان قنصله في مصر هو خديوي الخديوي , لكن حوادث سنة 1870-1871م وسقوط الإمبراطورية الثانية , أفقد فرنسا تفوقها في مصر لدرجة كبيرة ومن ذلك الحين تحول النفوذ لبريطانيا , وأظهر الخديوي إسماعيل تفضيلاً للانجليز على الفرنسيين .

وحفر قناة السويس كان أحد أغراضها تحويل جزء من تجارة الشرق لمارسيليا , بدلاً من ذهابها إلى ليفربول ولندن , ونظر الفرنسيون للقناة بأنها ملك لهم , والواجب أن توضع تحت سيطرتهم , وعندما بيعت أسهم قناة السويس لبريطانيا كان ذلك مؤذياً لمصالح الأمة الفرنسية , ولم ينسوا هذا للخديوي أبداً , فاندفعوا بشراسة للسيطرة على مصر , أما الانجليز فأنهم ناضلوا بقوة ضد تفوق النفوذ الفرنسي في مصر , وبعد شراءهم

- كانت حركات التمرد والعصيان التي انتشرت في البلقان قد أنهكت قوى الدولة العثمانية كثيراً , وكانت هذه القلاقل تنزعها روسيا , وعندما ألغى السلطان عبد الحميد الثاني الدستور , أسرعت روسيا إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية في أبريل 1877م , وانتصرت انتصارات ساحقة وكادت تدخل العاصمة العثمانية استانبول , فدعا السلطان لعقد هدنة , وأجريت معاهدة سان ستيفانو , التي حصل فيها الروس والبلغار والصرب على مزايا وأراضى شاسعة من ممتلكات العثمانيين , مما زاد نفوذهم في البلقان . وقد عارضت بريطانيا الاتفاقية معارضة عنيفة , ودعت لمراجعتها فدعا بسمارك لعقد مؤتمر برلين لتسوية المشكلة حتى لا تتطور لحرب بين الأوروبيين حول أملاك الدولة العثمانية . وفي المؤتمر أهمل العثمانيون , فيما تم إعادة رسم خارطة جديدة للبلقان , بإعادة تقسيم الأراضي خلافاً لقرارات مؤتمر سان ستيفانو , حصلت فيه بريطانيا على قبرص سرّاً , ولما افتضح أمرها وافقت على إطلاق يد في- - تونس , وسلخ الرومللي من بلغاريا , ووضع تحت الحكم التركي , ووضعت البوسنة تحت إدارة النمسا في ظل السيادة العثمانية في 13 يوليو 1878م .

1- علي حسون , المرجع السابق , ص 235 .

أسهم قناة السويس , صارت بشكل كبير ملكاً لهم , وانتهى الأمر ببلوغ بريطانيا أملها الأساسي في السيطرة على هذا الممر المائي الهام لتجارها في الهند¹ .

لذلك طغى التنافس بين بريطانيا وفرنسا على مصر على ما سواهما من الأجانب من أصحاب الديون , من ألمان ونمساويين , حتى صار يقال أن بالقاهرة سوى قنصلين , وأن على بقية القناصل العودة لبلادهم , ونجاح فرنسا في خلع الخديوي جعل منها المتزعم للأمور في مصر , وندد الشعب البريطاني بسياسة السير وراء فرنسا فيما يختص مصر , وليس هناك اتفاق ودي بين الطرفين في المسألة المصرية , وكان هناك اختلاف كبير بين موظفي الحكومتين في مصر ويكاد يكون مستحيلاً أن يتفقا , فكل فريق بسبب التنافس في السيطرة على مصر يشعر بالغيرة من الآخر , وكل فريق يعتقد أن للآخر أطماعاً في مصر² .

وبعد عزل الخديوي إسماعيل أستمر الصراع قوياً لإحراز التفوق بين فرنسا وبريطانيا في مصر , فعينوا ابنه محمد توفيق , الذي أعاد تأسيس المراقبة الثنائية في سبتمبر سنة 1879م برئاسة افلن بيرنج ودي بلنير , ولكن النص على عدم عزل أي أحد من الطرفين أدى لتحول الأمر من مراقبة مالية إلى قضية سياسية , فصار هناك تدخل دائم من الحكومتين في شئون مصر بصورة جعلت منها كأنها محمية بريطانية فرنسية , أي انقلبت المراقبة الثنائية لأداة استعمارية , مما قاد إلى تدمير الشعب المصري من التسلط الفرنسي البريطاني على بلادهم , وسخطوا على وزارة رياض باشا التي تألفت في 21 سبتمبر 1879م , لأنها أخذت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع لجنة المراقبة , وسار الأمر سريعاً نحو الثورة , عندما أقدمت الوزارة على إصدار بعض القرارات الداخلية , فطالبوا بتأسيس حكومة شورية , ومنح الأهالي فرصة المشاركة في أعمال الحكومة أو إنهاء الحماية الأجنبية , كما ساد التذمر في أوساط العسكريين , الذين أرادوا التخلص من الضباط الجراكسة الذين احتكروا المناصب العليا ,

1-جلال يحيى , المرجع السابق , ص 325 و326 .

2- محمد فؤاد شكري , ص 166 .

والمرتبات العالية والترقيات السريعة , في حين حرم منها الضباط المصريين .

أما تركيا فقد أنتهز السلطان عبد الحميد الذي تولى الحكم عام 1876م فرصة الأزمة المالية وحاول استرداد الامتيازات التي منحتها تركيا لمصر في فرمانات 1840 و 1842م , لكن فرنسا وبريطانيا أعاقتا عزم السلطان لأن الامتيازات تمت بضمانتهم ولا يجوز إلغاؤها , وحاول الباب العالي احتلال مصر بجند عثماني , بعد حوادث عابدين التي قام بها عرابي وجماعته في 9 سبتمبر سنة 1881م مطالبين بإسقاط وزارة رياض المستبدة , وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي , وإبقاء عدد الجيش كما هو مقرر في فرمانات , والتصديق على القوانين العسكرية . فسقطت وزارة رياض باشا , لكن لم ينجح تدبير السلطان لمعارضة فرنسا وانجلترا احتلاله لمصر , وأرسلوا له تحذيراً , فاكتمى الباب العالي بإرسال بعثة فؤاد باشا ونظمي باشا وقصري بك للتحقيق في أسباب العصيان , وأرسلت فرنسا وبريطانيا سفنهما الحربية إلى الإسكندرية للقيام بمظاهرة حربية , فاضطرت البعثة العثمانية العودة لاستانبول في 8 أكتوبر 1881م¹ .

وفي 14 سبتمبر 1881م تشكلت وزارة شريف باشا التي دعت مجلس النواب للانعقاد في 14 ديسمبر , وأعد شريف باشا دستوراً للبحث , وكان هذا الدستور يتضمن مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب , ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية , ويعطي الحكومة حق إقرار القوانين والميزانية والضرائب , بحيث يتعذر على الحكومة إصدار أي قانون أو فرض ضريبة إلا بعد موافقة المجلس , وانزعجت فرنسا من هذا التوجه , وحزمت أمرها على التدخل , وآثرت أن يكون ذلك مشتركاً مع

- السلطان عبد الحميد بن السلطان عبد المجيد من زوجته الثانية , تم تتويجه في 7 سبتمبر 1876م وكان عمره آنذاك 34 عاماً , تسلم الحكم والدولة العثمانية تحيط بها الأخطار من كل جانب , من ثورات ضدها في البلقان وأطماع أوروبية . كان من الداعمين لفكرة الجامعة الإسلامية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي لمجابهة التكالب الأوروبي على العالم الإسلامي , أتجه في سياسته نحو مركزية مطلقة في الحكم , ونكل بمعارضيه قبل أن ينقلب على الدستور الذي كان قد وافق على إصداره لإصلاح الدولة العثمانية فتم خلع من الحكم بواسطة جماعة الاتحاد والترقي في أبريل 1909م .

1- محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 184 و 185 .

بريطانيا بدلاً عن تركيا وحدها , لحفظ مصالح دائنيهم , وإبعاد النفوذ العثماني عن منطقة شمال أفريقيا , حيث تطمع فرنسا في احتلال تونس , وكان غمبتا الذي تولى الحكم في فرنسا تقوم سياسته على هذا النحو , أن يمنع السلطان من احتلال مصر بكل وسيلة , والتدخل المشترك لدولته مع بريطانيا , مع تجنب جعل مسألة مصر قضية دولية¹ .

أما بريطانيا فكانت تحاول منع فرنسا احتلال مصر , وفي نفس الوقت تخطط للانفراد بالنفوذ في مصر , كما فكرت في احتلال مصر وحدها وإبعاد فرنسا , بخاصة بعد شراءها لأسهم قناة السويس واحتلالها لقبرص . وبعد احتلال فرنسا لتونس تشددت بريطانيا في محاولات الانفراد بمصر , فقد صرح وزير خارجيتها قائلاً : إذا فشلت بريطانيا في احتلال مصر فأنها تفضل تدخلًا عثمانيًا فيها بدلاً عن فرنسا² .

وفي يوم 26 ديسمبر سنة 1881م قدم شريف باشا لائحة الدستور السالفة لإجازتها وهي اللائحة التي عارضتها فرنسا فاتفقت مع بريطانيا على تقديم مذكرة مشتركة في 7 احتوت على تهديد للوزارة بالتدخل في مصر , فدخل الحزبان الوطني والعسكري في وفاق لأول مرة للتصدي لبريطانيا وفرنسا , ولدي مناقشة الميزانية حدث صدام بين الوزارة والعرابيين لمعارضة أعضاء المراقبة الثنائية منح حق المناقشة للمجلس , فاستقالت وزارة شريف باشا في 2 فبراير 1882م وتألّفت وزارة محمود سامي البارودي , ومن أعضائها أحمد عرابي , فجاء تكوينها تحدياً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي , وكان الموقف ينذر بالذهاب نحو الاحتلال الثنائي , الذي كان غمبتا من أقوى أنصاره , وتحفظت عليه بريطانيا , التي رغبت في تدخل عثماني أو دولي , وقد أوضح ذلك جرانفيل في 30 يناير 1882م عندما

- ليون غمبتا وبالفرنسية Leon Gambetta : ولد في أبريل 1838م في كاهور , كان ينتمي للحزب الجمهوري , شارك في حكومة الدفاع الوطني , وترغم المعارضة في السنوات التالية , كان ذا تأثير في السنوات الأولى للجمهورية الثالثة , حيث حافظ على النظام الجمهوري بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام 1870م , أصبح رئيس مجلس النواب 1879 و 1881م , ثم رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للخارجية من 1881م إلى 30 يناير 1882م .

1- محمد فؤاد شكرى , المرجع نفسه , ص 205 .

2- المرجع نفسه , ص 240 .

قال بعدم موافقة حكومته على تدخل انجليزي , أو تدخل بريطاني فرنسي , وأنها ترى كحل نهائي إذا لزم الأمر تدخلاً عثمانياً باعتبارهم أصحاب السيادة الشرعية على مصر , وهو الرأي الذي عارضه غمبتا , لكن وزارة غمبتا استقالت في ذات التاريخ , وتكونت وزارة فرسينية في 31 يناير , وكان وزيراً للخارجية في ذات الوقت , وقد أختط سياسة مختلفة تماماً عن غمبتا الداعية للتدخل البريطاني الفرنسي .

كانت سياسة فرسينية تتلخص في أن فرنسا لازالت تعاني من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا , وتخشى عزلتها في أوروبا , وتحرش ألمانيا بها , فكان يرى أن المحافظة على السلام ضرورة لفرنسا , وأن أي حكومة تعتمد للتدخل المسلح في مصر فأن مآلها السقوط لا محالة . لذلك عوّل فرسينية على الحل الدولي لمشكلة مصر , وأيد الانتداب الصريح من قبل الدول الأوروبية , كما وافق أيضاً بريطانيا في تدخل عثمانى في مصر , وفق إشراف فرنسي بريطاني . وبذلك التقى فرسينية مع جوهر السياسة البريطانية في مصر , جعلها قضية دولية , والموافقة على تدخل السلطان . وبالفعل تحول الطرفان للحل الدولي , باتفاقهما على إصدار منشور دوري يوزع على الدول الأوروبية , لتبادل الرأي حول موقف مصر , وأن أي تدخل مادي ينبغي أن يتم بناء على عمل أوروبي متحد , على أن يكون للسلطان دور في هذا العمل¹ .

ووجدت فكرة التدخل الدولي عند نشوء الحالة الموجبة له قبولاً لدى الدول الأوروبية , خاصة ألمانيا التي كانت ترى أن ذلك مفيد للسياسة الألمانية , التي تسعى لشغل فرنسا بهذه القضية عن التحالف ضدها في أوروبا مع روسيا , وكان بسمارك يعتقد أن أطماع فرنسا في شمال أفريقيا بعد احتلالها لتونس ستؤدي قريباً للاصطدام مع بريطانيا , التي كانت سياستها قائمة على الحيولة دون إحراز أي دولة أوروبية التفوق السياسي دونها في

- شارل دي فرسينية , 1828-1923م سياسي فرنسي , عمل وزيراً للأشغال العامة , ووزيراً للخارجية , كان رئيساً للوزراء حينما احتلت بريطانيا مصر 1882م , وأمتنع عن الاشتراك في إخماد ثورة عرابي , كتب مؤلفاً عن مصر والاحتلال البريطاني بعنوان " المشكلة المصرية " .

1- محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 206 .

مصر , لأن لها مصالح كبيرة في السيطرة التامة على قناة السويس , وتحرص على سلامة مواصلاتها مع الهند عبر هذا الممر¹ .

وفي مصر أدت الأحداث إلى تغير الظروف من عدم نشوء الحالة الموجبة للتدخل , إلى ضرورة التدخل , بعد أن أجاز مجلس النواب المصري لائحة حق الأعضاء في تقرير الميزانية , مع مراعاة تسوية الاتفاقات الدولية , التي كانوا يرون أنها ستنتهي سلطة المراقبة الثنائية , ثم حدثت المؤامرة التي حاول فيها أتباع الخديوي تنفيذها ضد عرابي ورفاقه فانكشف أمرها وحوكم المشتركون فيها , بنفي عثمان رفقي لأقاصي بلاد السودان , فرفض الخديوي التصديق على الحكم بنصيحة من القناصل مالت وسنكويتش , وتدخل السلطان وطلب إحالة الأوراق إليه , فرفضت فرنسا تدخل السلطان , وأشاروا على الخديوي بتعديل الحكم , بالنفي مع عدم حرمان المحكوم عليهم من رتبهم ونياشينهم , وعارض العرابيون ذلك , وهددوا بعاقبة تعديل الحكم وتغييره , وعابوا على الخديوي إباحته التدخل الأجنبي في البلاد , وشاع نية العرابيين عزل الخديوي , والتخلص من أسرة محمد علي نهائياً , وإحلال حكومة وطنية , فاضطربت الأوضاع في مصر وغادرت أعداد كبيرة من الأجانب للبلاد , فقررت بريطانيا بالتشاور مع فرنسا إرسال سفينتين حريتين إلى الإسكندرية لحماية رعاياهم , وأبلغت الأوروبيين بذلك للتعاون في الموقف , لكن اقتراح المظاهرة البحرية وقف حياله فرسينية متردداً , خوفاً من أن تستغل ألمانيا انشغال فرنسا بمصر , فحث العثمانيين على احتلال مصر , لكن وبعد أن ضمن فرسينية جانب ألمانيا وافق على احتلال عثماني , تحت إشراف بريطاني فرنسي

1- جلال يحيى , المرجع السابق , ص 319 .

نتيجة المعارضة التي أبداه عرابي وزملاءه الضباط المصريين من سياسة إبعادهم من المناصب العليا , فقد قامت الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة البارودي في 4 فبراير سنة 1882م بزيادة مرتبات الجيش , وأنشأت فرقة جديدة , ورقعت عدداً كبيراً من الضباط الوطنيين , فأستاء الجراكسة والأتراك , فقاموا بمؤامرة ضد عرابي وزملاءه من رؤساء الحزب العسكري , تم كشفها وإلقاء القبض على منفذها يوم 12-22 أبريل سنة 1882م وعددهم 48 ضابطاً بينهم عثمان رفقي وكان برتبة الفريق , وحوكموا عسكرياً محاكمة سرية , وصدر الحكم ضدهم في 30 أبريل بالنفي والتغريب لأقاصي بلاد السودان .

وانتداب دولي ، وبمساعدة أوروبية ، تتمثل في القيام بمظاهرة بحرية ، على أن هذا الرأي لم يذع صراحة¹ .

وعند وصول الأسطولين الانجليزي الفرنسي لمياه الإسكندرية ، طالبوا البارودي بالاستقالة ، ومغادرة عرابي للبلاد وإعادة السلطة للخديوي ، ولم يستجب البارودي للتهديد فقرر الانجليز التدخل منفردين لعوامل عدة ، منها الخطر الذي بات يهدد الخديوي على يد العرابيين ، وفقدانها الثقة في فرنسا بسبب تردها ، وشكوكها في تدخل السلطان إن كان لمصلحة العرابيين أم الخديوي ، ثم إدراكها عدم وجود معارضة أوروبية بتدخلها منفردة وخاصة من ألمانيا . وعندما استقالت وزارة البارودي تغيرت آراء فرنسا في عملية التدخل ، ورأت عدم ضرورة الاستعانة بجنود عثمانيين بعد استقالة البارودي ، ما لبث فرسينية أن وافق مجدداً على التدخل العثماني عندما علم بإرسال جرانفيل رسالة بواسطة سفيره للسلطان بضرورة إرسال جنود عثمانيين لمصر واستدعاء عرابي وزمرته إلى القسطنطينية لتفسير ما قاموا به .

وقد أدى رسو السفن الحربية في البحر ، إلى توتر الأحوال في مصر ، وظهور الفتن بين الأجانب والمواطنين ، ساهمت بحدوث اشتباكات ومذابح عنيفة ، وهدد العرابيون _ بعد استقالة البارودي _ الخديوي وطالبوه بإعادة عرابي للوزارة فرضخ لهم ، وتبدلت فرنسا إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي بالأستانة بدلاً عن تدخل عثماني ، وأقر المؤتمر تدخل السلطان لكن الأخير طلب حرية التصرف فرفض الأوروبيون ، ثم أرتكب الباب العالي خطأ بإيعازه لبريطانيا التدخل منفردة فلم توافق . وفي هذه اللحظة بدأ العرابيون في إنشاء الطوابي والتحصينات وهددهم الأميرال البريطاني سيمور بالضرب حال عدم التوقف عن أعمالهم ، وطلبت بريطانيا من فرنسا إصدار تعليمات مماثلة لقائدهم كونراد بإنذار العرابيين ، وهو ما نظرت له فرنسا كنوع من

1- محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص 225 .

الإملاء السياسي عليها , وقررت فرنسا انسحاب قواتها من الإسكندرية إلى بورسعيد للدفاع عن قناة السويس¹ .

أستمر العرابيون في إنشاء التحصينات , رغم إنذار سيمور لطلبة عصمت , قومندان الموقع بالإسكندرية الذي رفض القبول بالتوقف , عندها ابتداءً ضرب الإسكندرية في 11 يونيو 1882م وهزمت بريطانيا قوات عرابي في معركة التل الكبير , في 15 سبتمبر سنة 1882م , واحتلوا القاهرة , وهو بداية الاحتلال البريطاني لمصر , بعد انسحاب الفرنسيين لبورسعيد , وبرر فرسينية تصرفاته بأن المعلومات الواردة عن أعمال التحصينات لم تكن منذرة بوقوع خطر يستوجب الهجوم , كما برر عدم استخدامه للقوة تنفيذاً لتعهدات فرنسا في مؤتمر الأستانة الذي منع العمل المنفرد , أما رعايا فرنسا فلم يتعرضوا لخطر يلزم حمايتهم , وأضاف أن عمليات كهذه تتطلب توفر جنود بريين . وبهذا الموقف الفرنسي وجدت بريطانيا فرصة تحقق أهدافها وهي الانفراد باحتلال مصر , وإبعاد فرنسا عنها الأمر الذي قاد لصراع طويل بينهما فيما بعد² .

في ذات هذه الفترة اندلعت في السودان الثورة المهدية ضد الحكم التركي المصري , وسيطر الثوار على السودان تماماً خلال خمس سنوات فقط , وكانت سياسة بريطانيا تجاه السودان _ بعد احتلالها مصر _ هي الإخلاء , حيث لم يكن لها أدنى رغبة في ضم السودان لأملاكها , وأعلنت ذلك منذ الهزيمة الفادحة لهكس في شيكان على يد المهديين , وعقب توطد سلطتهم في مصر ألحوا على مسألة سحب كل القوة والموظفين المقيمين بالسودان وإعادتهم لمصر , وترك البلاد لإدارة الثوار المهديين . وكان افلن بيرنج صاحب اقتراح إخلاء السودان يرى أن تقلع مصر نهائياً عن فكرة السيطرة على السودان نهائياً , للتكلفة الباهظة التي تقع على مصر من إدارته بلا فوائد مادية ملموسة تعود بالنفع عليها , وأدى تصلب موقف بريطانيا في إخلاء السودان , إلى استقالة الحكومة المصرية ,

1- محمد فؤاد شكرى , المرجع السابق , ص 237 .

2- جلال يحيى , المرجع السابق , ص 330 و 331 .

وأنظر بيرنج رد حكومة جلدستون فوافقوا على الإخلاء وجلاء الحاميات المصرية , وبعد إرغام الخديوي على القبول بالجلاء بعثوا بغردون إلى السودان لدراسة وضعه وكتابة تقرير عن السبل المناسبة لتنفيذ عملية الانسحاب¹ .

لم ترد بريطانيا التورط في مستنقع السودان , وكان جلدستون رئيس الوزراء رجلاً ليبرالياً مختلفاً عن المحافظين بناة الإمبراطورية والساعين دوماً لزيادة رقعتها , فهو كان يرى أن الإمبراطورية من الضخامة بمكان , وأنه لو لا قناة السويس لأمر القوات البريطانية بالانسحاب فوراً من مصر بعد ذهاب خطر العربيين , وإن كان هناك أماكن يمكن إضافتها لبريطانيا فهي لن تكون براري ومستنقعات وصحاري جرداء كالسودان . ذلك إلى جانب تعاطف جلدستون مع الثورة المهدية , ووقوفه إلى جانب السودانيين في ثورتهم ضد المستغلين الأتراك المصريين , فعندما طرحت فكرة إرسال قوات إنقاذ لغردون بالخرطوم صرح جلدستون في البرلمان بأن إرسال قوات إلى السودان سيكون بمثابة حرب من غزاة على شعب يناضل لنيل حريته , وأتفق مع جلدستون في رؤيته رجل كان في موقع الأحداث بالخرطوم وهو الصحفي والقنصل البريطاني فرانك باورز, فقد كتب بعد هزيمة الأبيض وأماكن أخرى بأن الثوار على حق في ثورتهم , وقال " أنني أتمنى أن يقبضوا على رقاب المصريين ورؤوسهم ويلقوا بها خارج السودان² " .

وكان غردون الذي تقرر إرساله لكتابة تقرير عن الكيفية المثلى للجلاء , تنصل عن مهمته الاستشارية بالبقاء في الخرطوم , محاولاً إقناع المهدي بالتخلي عن ثورته , وماتل في العودة إلى أن حاصره الأنصار في الخرطوم , حينها أرتفع ضغط

- وليام جلدستون William ewartgladston 29 ديسمبر 1809 - 19 مايو 1898م , تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا أربع مرات من 3 ديسمبر 1868م - 17 فبراير 1874 و 23 أبريل 1880م إلى 9 يونيو 1885م , ومن 1 فبراير إلى 20 يوليو 1886م , ومن 15 أغسطس 1892م إلى 2 مارس 1894م , وهو الوحيد بين رؤساء وزراء بريطانيا الذي رأس أربع حكومات , وعندما أستلم وزارته الأخيرة عام 1892م كان عمره يزيد عن 82 عاماً , وفي عام 1882م أثناء وزارته الحكومة البريطانية قامت بريطانيا بغزو مصر .

1- شوقي عطا الله الجمل , تاريخ السودان وادي النيل وعلاقاته بمصر من بداية الحركة المهدية إلى قيام الجمهورية السودانية , ج 3 , مكتبة الانجلو المصرية , 1980م , ص 57 و 58 .

2- روبن نيلاند , المرجع السابق , ص 139 .

الرأي العام البريطاني على الحكومة لإنقاذه , وكان جلدستون يرى أن غردون أخطأ عندما خالف الأوامر الواضحة المخوله له في تنفيذ مهمته , حيث لم يطلب منه محاربة أحد , وكانت الحكومة تؤكد أن بقاء غردون في الخرطوم قراره وحده , لذا فهو وحده يتحمل عاقبة قراره . ولم تتكون حملة لإنقاذ غردون إلا تحت غضب الرأي العام المضطرد على إهمال الحكومة له , وعندما استجابت الحكومة للرأي العام لم تفلح الحملة في إنقاذه حيث وصلت الخرطوم قبل مقتل غردون بقليل¹ .

إن رؤية جلدستون التي سار عليها تجاه السودان , تنطلق من عدم وجود مصلحة لبريطانيا , وراء احتلال السودان في الحاضر والمستقبل , فهو لا يمثل بعداً استراتيجياً أو تجارياً لبريطانيا , وإذا أردنا الحقيقة فبريطانيا ليس لها شأن حسب رأي جلدستون , لتحارب أناساً أرادوا فقط أن يتحرروا من قوة أجنبية فاسدة غاشمة باغية , حتى وإن كانت هذه القوة هي مصر الخاضعة للسيادة البريطانية . كان جلدستون مدركاً وبصورة جيدة أن مشاكل السودان الأساسية المتمثلة في الفقر والجهل والفساد والرق , لا يمكن التعامل معها واستئصالها نهائياً , إلا إذا قامت بريطانيا بغزو السودان , مع تحمل مسئولية ثمن باهظ مادي ومعنوي من هذا الغزو , أما غير ذلك فأن أي مغامرات في السودان ستكون غير مجدية² .

ومرت الأحداث سريعاً بعد مقتل غردون في الخرطوم , وتناسى الشعب والحكومة الأحداث بالتدريج , وانحصرت مهمة بريطانيا في مصر وحمايتها من المهدويين , بإقامة الحصون والدوريات على الحدود , لصد هجمات الأنصار الشرسة على حدود مصر , واهتمت بتحسين سواكن أهم مواقعها على البحر الأحمر , وفقد الجيش البريطاني في مصر كل اهتمامه بمحاربة المهدويين , واهتموا بغرضهم السامي الذي عانوا من أجله إلى أن حصلوا عليه وهو حماية قناة السويس , ومن أجل القناة أنشئت المعسكرات الحربية , في قطاع حول شاطئ القناة ,

1- شوقي عطا الله الجمل , المرجع السابق , ص 90 .

2- روبن نيلاند , المرجع السابق , ص 182 و 183 .

واستمروا على هذه الخطة حتى سنة 1896م , عندما تبدلت الظروف الداخلية والخارجية , وازدادت الأخطار على مصر , من المنافسين الأوربيين لبريطانيا , وفي مقدمتهم فرنسا , التي لم تنس قط انفراد بريطانيا بمصر , فأخذت تعارض بلا توقف الوجود البريطاني في مصر , وسعت بقوة لطردها منها , ولجأت في هذا إلى وسائل متنوعة , منها تهديد مصالح مصر في أعالي النيل بالدخول في منطقة السدود في فشودة بجنوب السودان , وإثارة الرأي السياسي الدولي ضدها , حينذاك تحركت بريطانيا لدرء الأخطار التي باتت تهدد وجودها في مصر , وكان الجيش المصري في هذه الفترة قد بلغ مرحلة جيدة من التطور , بفضل التأهيل والتدريب الذي خضع له , على يد وود هاوس- سردار الجيش المصري , كما تحسن الموقف المالي للخزانة المصرية , وتداولت من عللها , فأعد البريطانيون حملة عسكرية لغزو السودان , تحت مسمى استعادة السودان , في حين أن الحملة كانت تهدف لحماية مصر , من الاعتداءات الفرنسية المتوقعة على منطقة البحيرات , بمساعدة الأحباش , فأرسلت الحملة في البداية لاحتلال جزء فقط من السودان يستهدف مدينة دنقلا كحد أقصى , ثم تحولت الخطة إلى غزو شامل لكل السودان , لصعوبة الدفاع عن مصر والسودان من هذه المنطقة , بخاصة بعد حدوث هزيمة كاسحة للايطاليين على يد الأحباش في مارس سنة 1896م , وتوقع بريطانيا لاتحاد وشيك بين الخليفة عبد الله وإمبراطور الحبشة ضد الأوربيين في شرق وشمال أفريقيا , إضافة لتأكد الحكومة البريطانية من تسلل فرنسا فعليا بقوات يقودها الكابتن مارشان , وسيطرته على مدينة فشودة بجنوب السودان , بالتالي صار الغزو الثنائي الذي أعدته بريطانيا مع مصر لاحتلال السودان , يستهدف أساساً حماية مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر , من هذه الأخطار الفرنسية¹ .

- إيفلين وود هاوس , بدأ حياته العسكرية كضابط صف بحري , تخرج سنة 1864م في كلية الأركان شارك في حرب الكريما , ثم أنتقل للجيش , شارك في حروب بريطانيا في الهند , سنة 1861م , كما شارك مع ولسلي في حروب الأشانتي في غانا وحروب الزولو في جنوب إفريقيا عام 1879م , وأخيراً كان مع الجيش البريطاني في الحملة على مصر , وعين سرداراً للجيش المصري .

1- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم , الوثائق التاريخية - دراسة تحليلية - المكتب المصري لتوزيع المطبوعات , القاهرة 2004 , ص 85 .

الفصل الأول

مصر ملتقى الصراع الاستعماري الأوروبي (1889_1899م) المبحث الأول

احتلال مصر وامتداداته الدولية والإقليمية

ارتبط الوجود البريطاني في مصر ، والتوسع الإمبريالي الإقليمي، في منطقة البحيرات ومنايع النيل خلال الفترة (1889_1899) بحزب المحافظين بزعامة سالسبوري ، الذين كانوا يروجون إلي ضرورة السير قدماً بكل نشاط في سياسة بسط النفوذ والسيطرة البريطانية ، فيما وراء البحار، وقد ساندتهم في دعاوَاهم تلك بعض الأجنحة داخل حزب الأحرار المناادي بفكرة التثبيت ، أو إنجلترا الصغيرة ، بزعامة جلادستون، حيث كان هناك جناحان في حزب الأحرار عارضا هذه الفكرة، أي صرف النظر عن التوسع ، وهما الإمبرياليين الأحرار بزعامة روزبري، والثاني وهم الاتحاديين الأحرار بزعامة جوزيف تشمبرلين¹.

فقد اتفقت آراء هذين الجناحين من حزب الأحرار مع حزب المحافظين ، فيما يتعلق بضرورة توسع بريطانيا في العالم

- وتعني إنجلترا الصغيرة ، ويؤمن بها جلادستون ومعظم أعضاء حكومته الثانية إبريل 1880- يونيو 1885م ، ومؤدى الفكرة أن إنجلترا صار لها في الثمانينات من القرن التاسع عشر إمبراطورية كبيرة تستطيع بالكاد إدارة شئونها ، وكما يضعف القلب إذا أجهد أكثر من اللازم ، فإن ذلك سيكون شأن إنجلترا ، إذا اتسعت إمبراطوريتها اتساعاً شاسعاً ، بحيث يعجز الانجليز عن إدارتها ، وانطلاقاً من ذلك راح جناح جلادستون في حزب الأحرار ، ويضم عدا رئيس الحزب كلاً من هاركوت وجون مورلي 1838- 1923م وغيرهما ، ينادي بضرورة إتباع سياسة عدم التدخل في المشاكل الدولية ، والتقليل بقدر الإمكان من مسئوليات إنجلترا الامبريالية وراء البحار ، وهو ما أطلق عليه بسياسة التجميد أو التثبيت imperial policy of consolidation .

1 - السيد رجب حراز ، أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي ، دار النهضة العربية ، د . ت ، ص 504 .

وبإحكام القبضة على المناطق التي تقع عند أهم الممرات والسواحل البحرية ، كدولة مصر ، وهي الخطط التي اعتمدت عليها وسارت على منوالها طوال الحقبة الاستعمارية في أفريقيا على وجه الخصوص ، دون أن تحد عنها قيد أنملة لارتباطها بدءاً بالثورة الصناعية التي عمت أوروبا ولارتباطها بطبيعة بريطانيا الجغرافية والاقتصادية ، فبريطانيا دولة بحرية محضة وتعتمد في اقتصادها على التجارة التي تجوب البحار والمسطحات المائية ، وهو سبب تمسكها بمصر واحتلالها في آخر المطاف .

وللتأكيد على ذلك فقد أعتمد التوسع الاستعماري البريطاني بشكل أساسي على القوة البحرية ، على نقيض أسس التوسع التي انتهجتها بقية الدول الاستعمارية الأوروبية ، التي سارت على نهج الإمبراطوريات القديمة والحديثة في التاريخ ، التي اعتمدت على القوة البرية في عمليات التوسع .

ومنطق القوة البحرية الذي اتصفت به بريطانيا في نشاطها الاستعماري يتفق مع ما تناوله الجغرافي ألفريد تايير ماهان ، أحد أبرز المنظرين الذين درسوا الموقع الجغرافي البحري للدولة وأثره في بناء قوتها ، الذي تأمل بعمق القوة الكبيرة لبريطانيا ، فوجد أنها قوة بحرية أوروبية انطبقت عليها عوامل أساسية في بناء القوة البحرية ، تتمثل في الموقع الجغرافي الذي اعتبره ماهان يأتي في مقدمة العوامل التي تسهم في بناء القوة البحرية ، وكلما كانت الدولة البحرية مطلة على أكثر من بحر ، وكلما كانت هذه البحار سهلة الاتصال فيما بينها وبأعالي المحيطات ، مع تأمين وسيلة هذا الاتصال وأداته ، كلما وفر لها مرونة عالية في الحركة الميدانية على صعيد المناورة الدفاعية ، والقدرة على التعرض بالهجوم ، وهي الميزة التي اتصف بها موقع بريطانيا¹ .

- ألفريد تايير ماهان Alfred Thayer mahan ، ولد في 27 سبتمبر 1840م وتوفي في ديسمبر 1914م ، ضابط في البحرية الأمريكية وجيوسراتيجي ، وكان أيضاً مؤرخاً ، وقد أطلق عليه لقب الإستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر الميلادي ، وكان مفهومه عن " قوة البحر " مبنياً على فكرة أن الدولة صاحبة القوة البحرية الأعظم ، سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم ، وهو مفهوم قدم خلال كتاب تاريخي وهو " تأثير قوة البحر " مما أدى في نهاية الأمر إلى تنافس الدول الأوروبية على الأسلحة البحرية ، في تسعينات القرن التاسع عشر .

1 - عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2006م ، ص 78 .

واستكمالاً للمزايا الإستراتيجية التجارية للموقع البحري للدولة ، ينبغي أن يكون هذا الموقع قادراً على تأمين سيطرتها على الطرق التجارية المهمة ، والتحكم في القواعد البحرية ، حتى يكون بمقدورها الرد على أي عدوان محتمل أو قائم فعلاً قد يهدد نطاقها الإقليمي . ولذلك كانت الممرات المائية العالمية والدول التي تطل على هذه البحار وحمائتها من المهددات هي محور اهتمام بريطانيا السياسي لارتباط ذلك بنشاطها التجاري والاقتصادي والعسكري عالمياً .

أيضاً من الضروري أن تكون سواحل الدولة متعرجة وعميقة وطويلة ، كي تكون صالحة لإقامة الموانئ التجارية ، فهذه العوامل تغري سكان الدولة على إقامة نشاط بحري واسع ، وتدفع هذه الخصائص الساحلية إلى الاتصال والتواصل التجاري والحضاري مع بقية أقطار العالم . ويرى ماهان أن هذه الشروط يجب أن تدعمها كثرة السكان ، لأنها من عوامل بناء القوة البحرية للدولة من أساطيل بحرية واستعمالها وصيانتها . وجميع هذه الخصائص تدفع سكان الدولة البحرية وتفرض عليهم ركوب البحر ، وممارسة حياة التجارة البحرية ، والتنقل عبر البحار ، وحب المغامرة على ما سواها . وبلا شك فإن هذه السمات عرف بها البريطانيون ، الذين انفردوا بالنشاط البحري لتجميع الثروات المختلفة ، واعتمدوا عليه في اقتصادهم ، وبناء قوتهم العسكرية . إضافة لكل ذلك تجيء طبيعة النظام السياسي وتوجهات السلطة الحاكمة ، من العوامل التي لها أثر في التقدير الجيوبولتيكي للدولة وفي مركزها كقوة بحرية ، حيث تعمل السلطة الحاكمة في استثمار الموقع البحري ، بإقامة القواعد التجارية والعسكرية البحرية من أجل حماية الحركة التجارية ، مهما كلف الأمر من عناء وخسائر ، أو التدخل واحتلال الدول الضعيفة التي تقع على شواطئ البحار والمحيطات إن اقتضى الظرف ذلك ، لإقامة القواعد الدفاعية والهجومية ، حيث أسست بريطانيا لهذه الأغراض عدداً من القواعد في مواقع اختيرت بعناية مثل جبل طارق ، مالطا ، قناة السويس ، عدن ، سنغافورة ، وغيرها ، لحماية عمليات التنقل التجاري عبر البحار في كل أرجاء العالم ، أما هذه القواعد فهي تمثل أساساً لأمن

هذه المعابر والمواقع التي تدخل في نطاق النفوذ البريطاني ، ولتسهيل انسياب الحركة التجارية من عرقلة المنافسين من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى¹ .

ولكن التهديد للمعابر قد لا يكون مباشراً لاختلال ميزان القوة ، وإنما عبر جبهات ومنافذ أخرى ، ففي سنة 1889م ، جرى نزاعاً حاداً مصدره التنافس بين إنجلترا وألمانيا ، حيث هددت الحملات الألمانية المتجهة صوب النيل الأعلى في غضون سنتي (1889-1890م) مصالح شركة أفريقيا الشرقية البريطانية في مملكة يوغندا ومديرية خط الاستواء ، بما يعني في الإستراتيجية البريطانية تهديد مصر وقناة السويس عبر التدخل في منابع النيل ، بقطع شريان حياة لمصر² .

وحتى أواخر سنة 1889م كانت مديرية خط الاستواء هي بؤرة المنافسة الأوروبية في الجهات الداخلية الواقعة خلف منطقة النفوذ البريطانية في أفريقيا الشرقية ، وكان البريطانيون قد قرروا وخططوا لحكم إقليم البحيرات كله ، بواسطة أمين باشا ، وجعلوا وادي لاي آخر محطة في سلسلة المحطات التي أرادوا مدها علي الساحل إلي الداخل ، وبفشل حملة ستانلي وانسحاب أمين من مديرية خط الاستواء ، أصبح تنفيذ هذه المخططات مستحيلاً ، لكن تطورات الأحداث في يوغندا بوقوع الانقلاب ضد موانجا ، أعاد النزاع بين ألمانيا وبريطانيا في يوغندا ثانية إلى دائرة الضوء³ .

من جانب ثانٍ حدث تطور مهم في السياسة البريطانية ، إزاء المسألة المصرية ، مما أدى إلى تأثر المنطقة المجاورة لمصر ومنها السودان بهذا النشاط الاستعماري المتنامي ، تمثل هذا التطور في رفض بريطانيا الخروج عن مصر لأهمية موقعها للمصالح البريطانية الاقتصادية والأمنية⁴ .

1_ عبد القادر محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص 80 و 81 .

2 - جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 444 .

3 - بيتر أتييم دينق يوم ، التكاليف الاستعماري الأوروبي على شرق أفريقيا ووسطها (1889-1899م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الخرطوم ، جامعة النيلين ، 2009م ، ص 181 .

4 - السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 504 .

وتحت هذه الظروف كان سالسبوري الذي تولى الوزارة مرتين من يوليو 1885-1886م ومن 1886-1892م قد تمحور اهتمامه الرئيسي في أفريقيا بمصر، فالسيطرة عليها تعني التحكم في ميزان القوى في البحر الأبيض المتوسط رغم إدراكه إن وجود إنجلترا طويلاً في مصر، يثير عدااء الفرنسيين، وتهديد الروس في القسطنطينية، الذين كانت بريطانيا تتحسب من تمددهم في المنافذ العثمانية، وكانت في السابق تسعى لتكوين عصبة البحر الأبيض المتوسط ضدهم بالتضامن مع فرنسا لمنع انتشارهم في حوض البحر الأبيض المتوسط وعندما فشل ذلك المشروع _ بعد تدخل بريطانيا في مصر _ وجد سالسبوري نفسه في ورطة جراء جشعه الاستعماري¹.

ونتيجة لتمسك سالسبوري بمصر دخلت إنجلترا في صراع متواصل مع فرنسا، أدى إلى احتلال إنجلترا السودان لتأمين وجودها في مصر، بسبب لجوء فرنسا إلى التدخل في أعالي النيل، المنطقة الحيوية لمياه الشرب والاقتصاد المصري. ويندرج هذا الصراع بين بريطانيا وفرنسا في إطار التنافس الاستعماري بينهما في مناطق النفوذ المهمة، لذلك تشددت فرنسا إزاء انسحاب بريطانيا من مصر، إذ يرى الفرنسيون أن السيطرة على مصر تعني التحكم في أهم محور مائي في التجارة العالمية، بما يقود إلى الانفراد بالتفوق على جميع القوى الأوروبية المنافسة اقتصادياً وعسكرياً، غير أن هذا الصراع الدولي الحاد حول مصر، اسقط السودان بين أنيابه الشرهة كبش فداء. فالسودان إحدى الدول التي كانت وسيلة بالنسبة لبريطانيا، لحماية مصر واستقرارها، عقب مناوأة فرنسا الأطماع البريطانية في مصر، بهدف إجلاءها منها، بالزحف بحملات نحو أعالي النيل، لقطع الشريان الحيوي الذي يغذي مصر وإيقاف ضخه، وعلى هذا الأساس عجلت إنجلترا بالتغول على السودان. وفوق ذلك فقد نبذ سالسبوري فكرة الجلاء عن مصر، التي تشددت حيالها فرنسا، رغم التكاليف الباهظة، لخوفه من احتلال فرنسا مصر، فقد أبلغ في 21 يونيو سنة

1- عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 162.

1889م السفير الفرنسي في لندن : بأن القوات البريطانية إذا خرجت من مصر : " فإن الخديوي لن يبقى على عرشه أكثر من عشرة شهور¹ " .

وكان موقف سالسبوري هذا من المسألة المصرية ، هو مفتاح إستراتيجيته التوسعية في إفريقيا ، لكن أدى بقاء الاحتلال البريطاني في مصر ، خط الدفاع الأول عن قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط إلى ضرورة التوغل في الجنوب : فمن أجل حماية مصر ، محور الارتكاز في تأمين سلامة طرق المواصلات البريطانية بات مستلزماً غزو السودان في وقت ما ، من المستقبل .. ومن أجل حماية مصر والسودان معاً ، يجب السيطرة إمبريالياً على وادي النيل كله ، وهو ما عمل له سالسبوري طوال تسع سنوات . وما ينبغي أن نشير إليه ، أن اهتمام بريطانيا بسلامة مصر الخالصة من مضايقات المنافسين ، ظهر في توصلها إلى اتفاق مع إيطاليا- التي أزداد نفوذها في شرق إفريقيا - في 15 ابريل سنة 1891م توافق فيه على احتلال إيطاليا لكسلا ، مع الاعتراف بحق مصر في استعادتها فيما بعد² .

ولم يكن الاشتراط على إيطاليا في الاعتراف بحق مصر في كسلا من أجل مصر ، بل كان هذا الاتفاق في الواقع وسيلة لإبعاد المنافسين عن مصر ، ومنعاً للمشاكل الدولية . التي يبدو أن أنها لن تنتهي عند هذا الحد ، وذلك يعود للموقع الجغرافي المميز لمصر بالنسبة للمصالح العالمية ، وتأثيره الشامل عليها³ .

وكما يقول أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ييل بالولايات المتحدة سبيكمان : "أن أمن الدولة وسلامتها يرتبط وإلى حد بعيد بالعوامل الجغرافية ، وأن العامل الجغرافي يسهم وعلى نحو واضح في صياغة السلوك السياسي الخارجي للدولة ،

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 380

2 - السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 504 .

3 - الشاطر بصيلي عبد الجليل ، معالم تاريخ السودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي ، مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2009م ، ص 248 .

وبالتالي لا يمكن أن نفهم السياسة الخارجية لأية دولة إلا من خلال دراسة موقعها الجغرافي¹ .

وبغض النظر عن الدولة المقصودة التي يتحدث عنها سبيكمان ، فقد صارت مصر بالاحتلال وكأنها دولة بريطانية نفسها ، لا بد أن تحظى بالحماية .

وبسبب علاقة هذا الموقع وإلى حد بعيد بمراكز القوى الأخرى المؤثرة في السياسة الدولية ، ولشدة التفاعلات والمنافسات السياسية بين هذه المراكز . وخوفاً من التهديد الدائم للموقع المصري من قبل فرنسا ، ذهبت بريطانيا إلى وضع خطة احتلال السودان ، حمايةً لمصر حالما بدأ الخطر يطل من الأفق الفرنسي التي عازمت أن تتسلل في داخل مستنقعات وحوض النيل ، فحملت بريطانيا العصا الغليظة لضربها .

وتأسيساً على ذلك ، فإن بلوى التدخل في السودان هو انعكاس للأزمة التي أصابت مصر نتيجة التكاليف الاستعمارية عليها ، الذي كان متقدماً أواره بين القوى الأوروبية ، لأنه لم يكن لكل من فرنسا ولا بريطانيا أي رغبة في زيادة الرقعة التي يستولون عليها من الصحارى ولا المستنقعات ، ولكن كان الحافز للاستيلاء على السودان هو التنافس القائم بينهما ، ولمنع كل دولة من استخدامه وسيلة لتهديد مصالح الدولة المنافسة².

ولن نتجاهل العوامل الداخلية في السودان ، التي ساهمت وشجعت بقدر في إرسال حملة الغزو لحماية المصالح الاستعمارية البريطانية في مصر ، ونعني بها الهجمات والمناوشات التي درج الخليفة عبد الله على شنها على حدود مصر الجنوبية ، وأبرزها الحملة الجريئة التي قادها الحماس ، لا القوة والعتاد ، وهي حملة ود النجومي التي انتهت بالهزيمة في توشكي عام 1889م . فضلاً عن النزاعات القبلية التي كانت منتشرة في أركان الدولة . وهذه العوامل الداخلية أضعفت بنية الدولة ، مما غرس الاطمئنان في نفوس الغزاة بإمكانية التدخل وسهولة النجاح في العمليات العسكرية ، وبلا ريب فإن محور

1 - عبد القادر محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص 94 .

2 - محمد صادق صبور ، مناطق الصراع في أفريقيا ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 77 .

السياسة البريطانية في المنطقة أركز على مصر ، لوجود قناة السويس فيها، وأهمية هذا الممر بالنسبة للتجارة العالمية ، وبريطانيا دولة بحرية تجارية من الطراز الأول ، فهي أكبر دولة صناعية وقتئذٍ ، وتجد منتجاتها سوقاً رائجة في كل أنحاء العالم ، وقل من ينافسها إلا في نهاية حقبة التسعينات من القرن التاسع عشر، وبخاصة عقب سيطرتها على القناة ، فأتضح بما لا يدع مجالاً للشك ، أن تهديد مركزها في مصر آتٍ من السودان ، الذي كان يمثل فرع للمسألة المصرية ، ثم بات التدخل فيه لازماً تمليه المصلحة الأمنية والاقتصادية لمصر بريطانيا¹.

وكان هذا هو شغلها الشاغل خلال فترة وجودها بمصر العمل على حمايتها من الأخطار وفي نفس الوقت أرادت إبقائها في حالة ضعف . فعندما كانت الثورة المهدية على وشك إسقاط الخرطوم ، اهتمت بريطانيا بإخلاء السودان ، واكتفت بمراقبته من على الحدود الجنوبية لتأمين مصر ، وانصرفت تماماً عن التدخل فيه ، أو مساعدة مصر لضرب الثورة ، وأبان موقفها هذا زهدا فيما يخص أمر السودان ، أو محاولة منها لإبعاد مصر عن السودان لإضعافها ، لكي تتمكن من احتوائها والإنفراد بها ، إذ ما الذي يمنع بريطانيا لاحتلال السودان إدعاء انتشار الفوضى ، وضرورة حماية الأجانب ومصر من "الهمجيين" . إنها لم تتحمس لذلك لإدراكها ضعف الفائدة من احتلال بلاد تحتاج إلى الكثير للتطور ، إضافة للتكلفة الباهظة التي ستتكلّفها في العدة والعتاد ، وإنجلترا دولة تجارية تتوخى الربح الكبير " بنفقة قليلة ." لكن السودان في العرف التجاري الإنجليزي ، ربحه ضئيل ونفقته طائلة ، كما لم يرتفع صوت في الدوائر السياسية البريطانية يطالب باحتلال السودان ، لذا أهملت أمره ، بل وفتحت باب التعاون التجاري مع حكومة الخليفة عبد الله فيما بعد ولو بشكل متقطع² .

1 - مكّي شيكة ، السودان عبر القرون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1991م ، ص 423 .

2 - داؤود بركات ، السودان ومطامع السياسة البريطانية ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1924م ، ص 21 .

أما العودة بالتفكير في مسألة غزو السودان ، فقد جاء في ركاب هوجة ولهات السباق الاستعماري ، الذي هدد مصر عبر البحيرات ومجرى النيل والسودان ، وضم معسكر الطمع في هذه المنطقة عدة دول وهي بلجيكا ، وألمانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وفي الشرق ربضت إيطاليا ، وقد نشطوا جميعاً في أعالي النيل ومساربه ، لإشباع نهمهم الغاشم ، وقد عارضت فرنسا بلجاجة ، التغوّل السافر لبريطانيا على مصر ، وسعت لإعاقة مصالحها فيها وزعزعتها ، لخلق التوازن اللازم في ميزان القوى الدولية ، حتى لا تنفرد بريطانيا بالقوة وحدها . وقد أدت حدة هذه الصراعات إلى تفكير بريطانيا في البحث عن وسائل تحفظ مصالحها في مصر ، وكان احتلال السودان إحدى الوسائل ، وكان في البداية جزئياً ثم وقعت عدة حوادث دفعت إنجلترا إلى التحول إلى الغزو الشامل .

وغير التهديد الفرنسي كانت إيطاليا من الدول الأوروبية التي سعت طمعاً في الأراضي السودانية ، ومنذ فترة مبكرة ، وارتبطت عملية احتلال السودان بنشاطها الاستعماري في شرق السودان ، وما مثله من تهديد لمجرى النيل ، ففي 15 ديسمبر سنة 1889م أرسل إفلن بيرنج* "اللورد كرومر فيما بعد" رسالة هامة لحكومته كشف فيها مطامع توسعية لإيطاليا في كسلا ، وشرح بيرنج في هذه الرسالة الأخطار المحتملة ، من احتلال أي دولة أخرى لوادي النيل ، فحكومة المهديّة ليس لها من الخبرة الفنية الهندسية ما تستطيع به إقامة السدود ، وخزانات المياه على النيل تؤثر على المياه اللازمة لزراعة مصر ، ولكن بإمكان دولة أوروبية حديثة فعل ذلك .

وطالب بيرنج إلى الابتداء باحتلال كسلا أولاً ، ثم التوسع بعدئذٍ نحو الغرب ، في صورة اندفاع تحت ذريعة بسط النفوذ على

*- افلن بيرنج هو أحد أفراد أسرة بيرنج الشهيرة في عالم البنوك في بريطانيا ، والتي أسست بنك بيرنج بواسطة فرانسيس الذي كان رئيساً لشركة الهند الشرقية . ومثلت ثروة هذا البنك رأس الرمح في النفوذ البريطاني الخارجي ونافس في الثراء بيت روتشيلدز المالي . كما مؤلت أسرة بيرنج الجيوش البريطانية في الحروب النابليونية ، وكان افلن بيرنج سليل هذه الأسرة ، ممثلاً لبريطانيا في مصر ، وتولى شئون مصر المالية إبان أزمتها المالية لمدة تزيد عن ربع قرن ، وعرف في التاريخ بأسم " اللورد كرومر " .

القبائل التي تقطن هذه المناطق ، إلى أن تصل القوات البريطانية مجرى النيل إن كان لابد ..

وبيرنج كأنه شعر فداحة خطأ إخلاء السودان في ظل تبدل الخطط الاستعمارية مع الزمن والظروف ، عندما أجبرت إنجلترا الخديوي على سحب الحاميات المصرية والموظفين من السودان فقال : "إن إخلاء السودان أمر يؤسف له ، وأن من يمتلك مصر لابد وأن يضم إليه السودان يوماً ما ، ولأن هذا لم يحدث حتى الآن فيجب أن تمنع الدول الأوروبية من أن تتجه أطماعها الإقليمية في السودان¹ " .

أي بذل الجهد لحماية مصر ، بتعطيل القوى المنافسة لها في ميدان التسابق الاستعماري من احتلال السودان .

من ناحية أخرى ، لم يقتنع سالسبوري في البدء بهذه الرؤية رغم توجهه الاستعماري ، لم يدرك بعد أن احتلال كسلا أو طوكر يؤثر في حماية وادي النيل ، وأيد بيرنج في دعاواه العسكريون . إذ كانوا يتصورون أنه من طوكر يمكن حماية وادي النيل ، وقد أثبتت الوقائع فيما بعد، أن احتلال السودان كله وليس جزء منه سواء دنقلا أو طوكر أو كسلا ، هو الحل المطروح أمام الحكومة البريطانية ، عقب تلاشى الخطر الإيطالي واستمرار العناد الفرنسي ، في مجابهة الوجود البريطاني في مصر ، بمحاولة التوغل في فشودة بأعالي النيل . فصار احتلال السودان أمراً واقعاً ، في ظل قرار بريطانيا البقاء في مصر لمدة غير محددة ، حتى لا تتحكم دولة أوروبية أخرى مثل فرنسا ، في أعالي النيل واتخاذ خطوات تضر بزراعة مصر وأمنها . وأدى المناخ العام الاستعماري ، إلى الإلحاح على سالسبوري على أهمية تأمين واستقرار مصر ومجرى النيل ، بالقيام بخطط دفاعية إستباقية، وكل ذلك نتيجة لما أشار له اللورد دفرين السفير الإنجليزي في روما حكومته في فبراير 1890م بوجود نية إيطالية في الامتداد نحو النيل الأعلى والسودان ، مع إصرار سالسبوري على مبدأ

1 - مكي شببكة ، المرجع السابق ، ص 430 .

2 - مكي شببكة، المرجع السابق ، ص 422 .

أهمية وادي النيل ، أكثر من أهمية المناطق الشرقية ، دون أن يبعث بموافقة النهائية في البدء بحمايته . في 1891م استولى محافظ سواكن هولد سميث على هندوب من عثمان دقنة ، وهو ما دعا سالسبوري إلى الموافقة بعد لأي على مهاجمة طوكر ، التي تم احتلالها فعلاً عام 1891م ، وقد قتل في الواقعة أكثر أمراء عثمان دقنة الكبار وهو نفسه شهد القتال من بلدة عفافيت ثم وافقت بريطانيا على ضم إيطاليا لكسلا ، على أن تعاد إلى مصر بعد تحسن الأحوال المادية ، مع شرط آخر هام يلزم إيطاليا بعدم إنشاء سدود أو خزانات للري على نهر عطبرة قد تكون مؤثرة على كمية المياه الواصلة إلى مصر¹ .

وما كان للأمور أن تجري بهذه السرعة ، لولا وضوح ضعف بائن في قبضة المهديّة على زمام الأمر في الحدود الشرقية ، لذلك رأينا تخلي سالسبوري عن حذره فيما يخص الشأن السوداني ، وسماحه باحتلال طوكر، فإن ما يهم بريطانيا حماية مصر ، بحماية مجرى النيل ، يقول لانجر صاحب كتاب (الدبلوماسية الإمبريالية) : " إن رغبة بريطانيا في إبعاد إيطاليا عن نهر النيل ، تتضح في كل اتفاقياتها معها ، إنها تبقى فيه دائرة النفوذ الإيطالي بعيدة بنحو مائة ميل عن أقرب مكان لمشارف النهر² " .

وهكذا عملت بريطانيا وتداولت حكومتها المسألة الملحة التي تخص موضوع احتلالها لمصر ، وكيفية تأمينها واستقرار أوضاعها، لارتباط الوجود والاحتلال لمصر ، بالمصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية البريطانية ، على المدى القريب والبعيد . وفي هذا السياق جاءت فكرة غزو السودان ، وتم تنفيذها عملياً عام 1896م بعد هزيمة إيطاليا في عدوة ، ثم تحول من غزو جزئي إلى شامل نتيجة لانطلاق بعثة مارشان لاحتلال فشودة وأعالي النيل ، التي تمثل أخطر تهديد يواجه المصالح البريطانية

1 - عبد الحميد حمد الأمين ، جهاد الأمير عثمان دقنة في دولة المهديّة بالسودان (1883-1926) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1432 هجرية _ 2002م ، ص 139 .

2 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 368 .

في مصر ، إذا ما سيطرت فرنسا على منابع النيل . المصدر الأول للمياه وللنشاط الزراعي المصري .

المبحث الثاني

مهددات استقرار مصر

في سنة 1892م تأكد تماماً لوزارة الأحرار بزعامة روزبري ، أن الموقف الدولي والسباق الاستعماري في القارة الأفريقية ، بين الأوروبيين يحتم الاحتفاظ بمصر، وديمومة احتلالها ، لأنهم إن خرجوا منها فستعقبهم دولة أخرى عليها ، مثل فرنسا .. التي تعتبر مصر دولة مهمة في السياسة الاستعمارية والتوسعية لذا شجبت الملامبات التي أدت إلى احتلال بريطانيا لمصر ، بما يعني فقدان فرنسا لنفوذها هناك ، كما أن فرنسا وعت ما سترتب على ذلك بشأن توازن القوى في البحر الأبيض المتوسط ، وأمن طرق المواصلات إلى الشرق . لذلك كانت مهمة إبطال آثار 1882م مهيمنة على جميع الاعتبارات الأخرى طيلة الفترة المذكورة¹

وأظهر الفرنسيون طوال هذه الفترة ، سياسة تستهدف إجلاء بريطانيا وتحييد مصر ، وتأمين حرية المرور في قناة السويس ، في أوقات الحرب والسلام ، وطوال هذه الفترة بدا الفرنسيون وفق هذه السياسة الدبلوماسية ، واثقين من قدرتهم على تحقيق الجلاء البريطاني بهذه الوسائل السلمية ، ولكن التعتت البريطاني بشأن الانسحاب من مصر ، دفع فرنسا إلى تبديل موقفها بالاتجاه نحو سياسة الحزم ثم انتهاج التشدد آخر المطاف ، عندما فشلت ضغوطهم الدبلوماسية ، فرفضوا تمويل صندوق الدين ، ورهنوا ذلك بأن تبرهن بريطانيا على أن احتلالها لمصر هو احتلال لأمد قصير ، وقد واصل وزير الخارجية الفرنسي ، وسفيره في لندن وايد نيكتون مساعيها من اجل التفاوض

1 - روجر اوين وبوب سوتكليف ، دراسات نظرية في الإمبريالية ، ترجمة وميض جمال نظمي وكاظم هاشم نعمة ، وزارة التعليم والبحث العلمي ، العراق ، 1980م ، ص 325 .

بشأن التسوية ، على الرغم من فقدان الثقة بعود الجلاء
البريطانية ، وفي سنة 1892م أعترف نيكتون اعترافاً نهائياً ،
بإخفاق جهوده . بعدها بدأت عملية إعادة النظر في المبادئ
الأساسية التي حكمت السياسة الفرنسية حيال مصر ، فما كان
إلا أن تبنت سياسة تسليط الضغوط على بريطانيا ، بواسطة
الوجود الفرنسي في أعالي النيل ، كما تحولت الجهود الفرنسية
من المجال الدبلوماسي ، إلى المسرح الكولنيالي ، ومن منطقة
دلتا النيل إلى مناطق الكونغو ففي ربيع سنة 1893م قرر وزير
المستعمرات الجديد ثيوفيل ديلكاسية ، ورئيس الجمهورية سادي
كارنو ، إرسال القائد العسكري مونتييل لاحتلال فشودة . وذلك
لبعث المسألة المصرية من القمقم .

ونتيجة لهذا التهديد الفرنسي ، تأكدت بريطانيا أن حماية مصر
تستلزم أيضاً حماية مجرى النيل ومنابعه ، بإبعاد الدول الأوروبية
الاستعمارية ، عن حوض النيل وتأكدت أيضاً أن هذه الحماية
المطلوبة ، لن تكتمل استيفاء أهدافها إلا عبر السودان ، لوجود
أعالي النيل داخل أراضيه وقربه من منابع النيل .

وعلى هذا الأساس ، فإن الدفاع عن مصر ، من الأطماع
الخارجية المنافسة ، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالنيل ومنابعه ، وهو ما
يرغم بريطانيا بضرورة حمايته لاعتماد مصر عليه بصورة حيوية ،
ولاعتبارات أهمية مصر كدولة إستراتيجية لحركة التجارة
والاقتصاد والأمن العالمي ، لوقوعها في ملتقى الطرق البحرية
الهامة ، وهي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، وارتباط
البحار ببريطانيا ارتباط الجسد بالروح ، فالبحار هي وسيلة
أساسية للاقتصاد والأمن البريطاني ، واعتمدت عليها حتى صارت

- فشودة مركز مديرية ، على بعد 73 ميلاً من منطقة كاكّا و 469 ميلاً من الخرطوم ، وتقع عند خط
عرض شمالي 9°، 55'، 20' ، وطول شرقي 6° و 42' . وهي تمتد على النيل الأبيض من الجبلين ، إلى
بحيرة نو ، ومنها إلى بحر الجبل إلى قرب اللادو ، على خط 5° من العرض الشمالي تقريباً ، يحدها من
الشرق مديرية سنار والحبيشة ، ومن الجنوب يوغندا ، ومن الغرب كردفان وبحر الغزال . احتلتها مصر
رسمياً سنة 1871م فأقامت فيها طابية بأربعة أبراج ، وعززتها بالعساكر والمدافع ، وبقيت فيها إلى
سنة 1883م ، فاضطرت للخروج منها بسبب الثورة المهدية ، وعادت لملوكها الأصليين ، وفي سنة
1898م ، دخلها مارشان وبنى فيها طابية ، وهاجمه فيها الأنصار فهزمهم ، استعادها كتشنر من مارشان
سنة 1899م بعد جدال عنيف كاد يؤدي لحرب بين بريطانيا وفرنسا ، فيما عرف بأزمة فشودة .

قوة بحرية أوروبية ولا يوجد من ينافسها في السيادة على البحار¹.

واتخذت بريطانيا مبدأ قوتها من البحار وتركيز القوة فوق أسطح بحار العالم ، بحشد أكبر قدر من السفن والأساطيل الحربية التي تؤمن لها فرصاً واسعة من النجاح في نشاطها الاقتصادي والعسكري ، وجوهر هذه الإستراتيجية البحرية البريطانية ، كان موجهاً ضد القوة الرئيسية التي يضعها العدو في الميدان ، لعرقلة الحركة التجارية البريطانية . أما الغاية العظمى لهذه الإستراتيجية هو تحقيق الانتصار في معارك التسلط على البحار عن طريق إقامة سفن حربية كقواعد راسية في المواقع الهامة ببحار العالم ، وفي مقدمتها قناة السويس ، وهذه القواعد قادرة على ضرب أسطول المنافسين لها ضربة قاضية ، يحفظ لها التفوق الاقتصادي ، وهو سبب اهتمام بريطانيا بمصر وتمسكها بها رغم معارضة فرنسا ، لأنها أي - مصر - دولة ضمن المنظومة الإستراتيجية البريطانية والعالمية ، لطبيعة موقعها الذي يطل على أكثر من بحر ، مما يسهل من الاتصال فيما بينها وبأعلى المحيطات ، مع سهولة الدفاع عن هذه الحركة التجارية².

ونسبة لهذه القوة المعتبرة كان عسيراً على فرنسا منافسة بريطانيا في البحار ، فلجأت إلى تجريفها من المواقع البحرية المهمة مثل المطالبة بالانسحاب البريطاني من مصر ، فبدا هذا الأمل بعيد المنال عن تنفيذه ، لكن فرنسا اتخذت وسيلة محاربة بريطانيا بالسيطرة على منابع النيل ، التي تعتمد عليها مصر في كل حياتها.

وقد كان التهديد عبر النيل يمثل إستراتيجية فرنسية متاحة في صراعها مع بريطانيا ، لتحقيق أهدافها لصعوبة المناجزة عبر البحار ، وتستهدف هذه الإستراتيجية التحكم في مياه النيل ، من منابعه في أعالي النيل ، ولم تكن هذه التقديرات التي استندت عليها فرنسا في حربها ضد بريطانيا عبثية عابرة ، وإنما صدرت مع البراهين القاطعة على صحتها ، من لدن المختصين

1 - عبد القادر محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص 75 .

2 - عبد القادر محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص 78 .

والمهندسين ، إذ تؤكد الأبحاث التي أجريت في هذا الصدد ، أن هناك إمكانية لضبط مياه النيل .. هذا الشريان الحيوي ، والتحكم فيه ، ولا ريب أن وقوع ذلك له أضرار فادحة على مصر وإنسانها ، الذي يعتمد على النيل في الشرب والزراعة¹ .

ففي سنة 1892م كتب المستكشف الإنجليزي الشهير صموئيل بيكر عن هذا الموضوع ، وذكر بأن هناك نقطة على نهر عطبرة ، يمكن منها إنزال ضرر بالغ بفيضان النيل الأزرق والعطبرة ، وأشار إلى ضرورة درء الخطر في هذا الاتجاه عن مصر بمعارضة أي دولة لها قوة وبمقدورها القيام بذلك ، وأكد بيكر أن لا الخليفة عبد الله التعايشي ، ولا إمبراطور الحبشة منليك لهما القدرة العلمية على فعل شي من هذا القبيل ..

ولا يخفى ما لتقارير هؤلاء المستكشفين أمثال بيكر ، والرحالة الذين جاسوا القارة الإفريقية من أهمية ، لدى الأوروبيين حيث كانوا سبباً في حركة الاستعمار البغيض للأفارقة لأنهم شاهدوا هذه الحقائق بأم أعينهم فنقلوها لبلدانهم .

وذات الموضوع تناوله سكوبمان جليف ، الذي تولى وزارة الأشغال في مصر حين سئل : هل تستطيع حكومة الخليفة عبد الله القيام بأي عمل صناعي على النيل ، يؤثر على مصر وأمنها واقتصادها ؟ قال : " لا تستطيع ذلك .. لأنهم -أي حكومة الخليفة- لا يملكون مهندسين مدربين على القيام بمثل هذه المشروعات² " .

وفي المجمع العلمي بمصر، أقيمت أبحاث ضافية ، ودونت معلومات هندسية تتناول مياه وهندسة الري وضبط النيل ، مثل أبحاث المهندس الفرنسي بروميت ، الذي كان عضواً فرنسياً في مجلس إدارة السكك الحديدية المصرية ، في المعهد العلمي المصري في 21 يناير 1893م فقال : " إن إقامة خزان للمياه علي مجري النيل يعرض مصر لأشد الأخطار بل للموت ، وبكفي للقضاء علي مصر أن يقام سد فوق فوهة بحيرة نيانزا بأعلى

1 - مكّي شبّكة ، المرجع السابق ، ص 422 .

2 - مكّي شبّكة ، تاريخ شعوب وادي النيل " مصر والسودان " في القرن التاسع عشر الميلادي ، ط 2 ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، 1980 م ، ص 699 .

الشلال المسمي ربيون . فان هذه البحيرة التي تعادل 50 مليار متر مكعب ، يرتفع مستوي الماء فيها 30 سنتمتراً في السنة علي الأكثر ، فيلزم إذن أن تمر عشر سنين قبل أن تغلو المياه إلي قنة هذا السد ، وبهذه الطريقة تحرم مصر في إبان الفيضان كمية ليست قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الأمتار المكعبة ، ومجموع ماء الفيضان في النيل 75 ملياراً¹ "

ويستطرد بروميت في شرح هذه المخاطر بقوله : " ولكن الضرر يظهر عند الانخفاض فان مصر تحرم 250 متراً مكعباً في الثانية من 455 متراً مكعباً ، وهذا الماء محسوب علي مقياس الخرطوم ، ولكنه يضيع منه الكثير بالتبخر والرشح قبل أن يصل إلي القاهرة فمن 455 متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل إلي القاهرة 200 متر مكعب ، فإذا أنشئ السد يصل إلي القاهرة من الماء من 80 إلي 100 متر مكعب بالثانية فقط ، ويكون من وراء ذلك الخراب² " .

وحقاً انه واقع مخيف ، فالتحرك لتهديد مصر من جانب دولة تملك تقنية فنية مثل فرنسا ، لن يكون عسيراً ، فلو حدث ذلك فليس تدميراً لكل ما شادته بريطانيا من منافع لها في مصر ، وإنما لن تجد مناصاً حينئذٍ من ترك مصر، والبحث لها عن موقع آخر لتصرف بضائعها . ويؤكد يسر هذا الاحتمال ما قدمه السير سكوبمان ، في الأول من أكتوبر سنة 1895م إلي المعهد العلمي الملكي الانجليزي من تقرير قال فيه : " إذا ملكت دولة متمدنة أعالي النيل .. أنشأت بلا شك المسارب في بحيرة فكتوريا نيانزا لتنظيم خروج المياه من ذلك البحر ، كما تنظم مانشستر نهر التيمر ، وهذا العمل في نفسه سهل ، فإذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة هناك. وإذا دفع سوء الحظ مصر التعسة إلي أن تكون في حرب مع الدولة النازلة علي شاطئ بحيرة فيكتوريا ، فإنها تكون عرضة أما للشرق وأما للغرق ، كما يخطر لتلك العدو³ " .

1 - بركات داوود ، المرجع السابق ، ص 24 .

2 - المرجع نفسه ، ص 24 و 25 .

3 - داوود بركات، المرجع السابق، ص 25 .

حيث لها خيار التحكم والقيام بالتصرف اللازم حيال بريطانيا ، حسب رؤية ومسار أهدافها ، إن كان بالغرق أو إحداث جفاف .

لكن بريطانيا كانت على وعي بهذه الأخطار ، فقد قال كرومر : " إن أي دولة تسيطر على وادي النيل تستطيع بحكم موقعها الجغرافي ، أن تهيمن على مصر " . كان كرومر دائماً ما يستعيد هذه المقولة ، وقد شكل ذلك الأساس الذي بنى عليه السبوري وكرومر سياستيهما¹ .

ففي تقرير للسير جيرالد بورتال ، مندوب إنجلترا في يوغندا ، سنة 1894م قال فيه : " إذا نحن نظرنا إلى يوغندا من الوجهة السياسية ، وجدنا أنها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الأوغندا منابع النيل ، فموقفنا في يوغندا وفي مصر موقف واحد ، لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل ، يتصرف بمصر على هواه ومشئته ، ويكون باستطاعته أن يقضي على مصر² " .

وعلى غرار ذلك ، لابد أن للسودان أهمية قصوى من ناحية أمنية واقتصادية بالنسبة لمصر ، مثل أهمية يوغندا.. بل أن السودان هو امتداد أو جزء من الجسد الواحد المشترك بينهما ، حياتهما واحدة .

ففي 9 ديسمبر 1894م أرسل رياض باشا إلى السير إفلن بيرنج مذكرة قال فيها : " لا يستطيع أي إنسان أن ينازع في أن النيل هو حياة مصر ، وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح ، لا تحتاج إلى مناقشة ، وحيث أن النيل هو السودان ، فلا جدال في أن العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان ، لا يمكن أن تقبل أي انفصال . وما مثلها في هذا التماسك ، إلا كمثل العلاقة التي تربط الروح بالجسد وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع

1 - هارولد ماكمايكل ، السودان ، ترجمة محمود صالح عثمان صالح ، ط 2 ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان ، السودان ، 2009م ، ص 86 .

2 - داوود بركات ، المرجع السابق ، ص 25 .

النيل فإن هذا الاستيلاء ، يكون بمثابة حكم الإعدام على مصر³
."

ورياض لا يخلو كلامه من حسرة على إخلاء السودان ، ويعتقد أن مصيره بعيداً عن مصر هو عرضه للضياع له ولمصر ، ورغم أنه ينه إلى مشاكل الاستيلاء على منابع النيل ، وآثارها فهو كأنه يقرر بعث الشعور بالذنب في بريطانيا لجريرتها السابقة ، بإلحاحها للجوج بإخلاء السودان ، بدعوى ارتفاع وتيرة الفوضى ، إبان اندلاع الثورة المهدية . وليس غريباً القول أن هذا الشرح قد يكون دافعاً لبريطانيا لضم السودان والإنفراد به وعدم تسليمه للمصريين ، إذ أن رياض يفكر في منحى ، بينما إفلن بيرنج يفكر في منحى آخر بالنسبة لهذا الموضوع ، أي ضم السودان لبريطانيا ، لتأمين وجودها في مصر ، ويستبعد جداً إعادة السودان لمصر ، فهذه المبادئ أي إزاحة مصر عن حكم السودان وتملكه ، هو أساس السياسة البريطانية¹ خوفاً من بعث نشاط الحياة وحيويتها ثانية في بدن مصر العليل ، بفعل الاحتلال وعلى هذا الأساس صار ضم السودان لبريطانيا وحدها ، أمراً تقتضيه الضرورة والواقع العملي والموضوعي حسب ما نشرته الأدلة العلمية ، لأهمية منابع النيل دون غيرها ، ولو كان هذا على حساب أجزاء أخرى من الأراضي السودانية ، فقد قال من قبل اللورد دفرين في هذا الإطار : " إن مصر تعيش من النيل ، ويحق لها أن تمتلك مجرى النيل كله ، قد تترك من السودان دارفور وكردفان ، على أن تظل الخرطوم وسنار في قبضتها² " .

بناءً على ذلك ، بات لازماً على بريطانيا ، الدفاع عن منابع النيل ليس من أجل السودان فحسب ، وإنما يقتضي هذا التدخل في يوغندا التي واجهت فيها بريطانيا منافسة حادة من ألمانيا ، واتضح هذا في انطلاق حملات إنقاذ أمين باشا في الاستوائية ، حيث حاول الألماني كارل بيترز، سبق البريطاني جاكسون في

3 - داؤود بركات ، المرجع السابق ، ص 67 .

1 - بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة (1898-1989م) ، ترجمة محمد علي جادين ، الطبعة الأولى ، جامعة أم درمان الأهلية ، مركز محمد عمر بشير للدراسات ، 2002م ، ص 25 .

2 - داؤود بركات ، المرجع السابق ، ص 46 .

الوصول إلى أعالي النيل ومقابلة أمين ، للاتفاق معه لحكم المنطقة باسم بلاده ، وليستولي أيضاً على يوغندا مع فرنسا ، وبهذا أنتقل الصراع حول مصر إلى المنطقة الحيوية التي تعتمد عليها في حياتها ، ولكنه كان مقتصراً ومستمراً بين فرنسا وبريطانيا ، وقد امتد لفترة طويلة إذ استمر أكثر من قرن ، وكان ينتقل من نقطة لأخرى ، نتيجة المناورات بين الدولتين¹ .

وكلها كانت تستهدف منع بريطانيا من تثبيت أقدامها ، أو بسط نفوذها بصورة أو بأخرى على حوض وادي النيل ، ويبدو أن حملة فشودة ، المناورة التي لجأت لها فرنسا ، آخر المحطات الحاسمة لوضع حد لهذا الصراع الممتد بين بريطانيا وفرنسا ، اللدودة فرنسا توج بعد سنوات قصيرة من تاريخ الحادثة ، بالاتفاق الودي عام 1904م² .

وهكذا نرى أن العوامل الخارجية من منافسة استعمارية ، مدعومة بالأبحاث العلمية ، ما حفز على التدخل في السودان وحماية أعالي النيل من التهديدات الاستعمارية الأوروبية التي كان هدفها الرئيسي ، هو بلوغ أعلى مستوى من التقدم والثراء الاقتصادي والعسكري للتفوق على جميع المنافسين في ميدان الاستعمار ، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بالسيطرة على البلدان الضعيفة وبخاصة تلك التي تقع أراضيها على شواطئ ومساحات مائية هامة مثل مصر ، لأن النظريات السائدة في أوروبا في ذلك الوقت كانت قد أثبتت أن عصر القوة للدول البحرية بشرط تأمين المساحات المائية من المنافسين ، بعد أن كان في السابق يسود عصر القوة البرية ، ومن أبرز المنظرين في هذه النظرية الفريد ماهان وكان عالماً جغرافياً وبحاراً وأستاذاً في تاريخ البحرية والإستراتيجية ، وقد تلخصت نظريته في هذا الخصوص في أن التحكم في البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية ، وأن بريطانيا العظمى بموقعها المتفرد ، إنما صارت قوة عظمى بقوة أساطيلها وأصبحت لها السيطرة على شرايين المواصلات ، وأنه ليس هنالك دولة يمكنها منافسة

1 - الشاطر بصيلي عبد الجليل ، المرجع السابق ، ص 239 .

2 - مكي شببكة ، شعوب وادي النيل ... ، المرجع السابق ، ص 238 .

بريطانيا في موقعها الجغرافي ، وتفوقها في مجال البحرية سوى الولايات المتحدة . ولم يتحمس الأدميرال ماهان للحصول على المستعمرات كشرط من شروط القوة البحرية ، وبدلاً من ذلك كان يؤمن بأن التغلغل الاقتصادي يمثل ميزة أكبر للدول البحرية من النظام التقليدي الاستعماري وهي السمة التي اتصف بها الاستعمار البريطاني ، الاعتماد على القوة البحرية وتأمين البحار من القوى الأخرى المنافسة¹ .

وهذا يوضح أهمية مصر لبريطانيا ، ومسألة احتلالها لحماية الممرات المائية ، وحماية المصالح الاستعمارية فيها برياً باحتلال السودان ، دون إغفال أثر العوامل الداخلية التي تعتور دولة الأنصار ، من نزاعات قبلية ومناوشات وغارات اعتادت شنّها عبر الحدود الجنوبية لمصر ، وأيضاً في الشرق مما استنزف قواها وأوهنها ، وحفز الأعداء على إمكانية التدخل وإزالة سلطة الخليفة عبد الله التعايشي .

المبحث الثالث

النزاعات القبلية في السودان تهون أمر الغزو

كان للنزاعات القبلية التي استيقظت عقب إنهاء حكم الأتراك في الخرطوم ، أثراً بعيداً في استرجاع السودان ، بعد أن كانت انجلترا مهتمة بإخلاء السودان ، واتخاذ خطة الدفاع عن مصر واستقرارها بدلاً من الهجوم على السودان ، الذي بان أمر التدخل فيه مكلفاً ومرهقاً أكثر مما يلزم ، لكن يقظة النزاعات القبلية المبكرة التي ظهرت منذ وفاة المهدي ، عندما عارض

1 - أحمد شيخ طويل محمد فقير ، دور قوة الدولة الشاملة في تحقيق الأمن القومي العربي ، إدارة البحوث العسكرية البرية ، 2009م ، ص 35 .

أقاربه تولي عبد الله التعايشي أمر الخلافة ، واصطراعاها حول السلطة والنفوذ ، أضعف الدولة وأوهن قواها ، ومرد ذلك إلى أن البلاد يقوم تكوينها الاجتماعي على القبلية وكثرتها وهو ما يجعل من الصعب أن تستحكم فيها دولة كما يقول ابن خلدون : " .. والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء ، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمنع دونها ، فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت ، وإن كانت ذات عصبية ، لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة¹ .. "

وهو وضع يصعب معه إنشاء دولة قوية إذ تحل هذه الثقافة التقليدية المتأصلة في النفوس ، محل النظام والقانون الذي هو من سمات الدولة في حين تنهض نظم الحكم القبائلي ، على عادات وتقاليد وقيم مجتمع متوارثة ، بما لا يساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر ، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات ، تقاوم التغير وكل تجديد ، سواء كان مادياً أو معنوياً ، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كلما كانت المقاومة أشد وأقوى ، فالإيدولوجيا المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على أنه : " ليس بالإمكان الإتيان بأفضل مما كان² " ، تؤدي إلى مقاومة كل جديد ، وتبعاً للعالم دسموند موبس فإن : الانتقال في الحياة بين المجتمعات القبلية إلى مجتمعات الدولة قد قللت من مقدرة البشرية على الملائمة البيولوجية ، بسبب اعتياد هذا المجتمع على نمط قبلي غير منظم قومياً ، لذلك فإن الاستجابة كما يقول موبس وردود الأفعال لنظم الدولة الجديدة يقوم على المعارضة ، فروح العشيرة والقبلية تظل لها الغلبة على ما سواها ، ويبدو ذلك في التوترات التي تظهر حين الانتقال إلى الوسط النفسي التي تتواجد فيه الدولة . فالمجتمعات الأولى ، كانت أكثر انتماءاً لتجمعاتها ، في ظل العلاقة القوية التي تربط أفرادها مع قادتهم القبليين³ .

1 - ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق إيهاب محمد إبراهيم ، مكتبة دار القرآن للطبع والنشر ، القاهرة ، 2006م ، ص 174 .

2 - محمد عبد المولى الدقس ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، عمان ، الأردن ، ص 220 .

3 - يسري الجوهري ، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997م ، ص 88 .

وهو الذي حدث ، بانتشار المقاومة القبلية للوضع الجديد الأمر الذي أضعف الدولة ، ومهد ويسر مسألة الغزو ، وفلاح انجلترا في إنفاذ تدابيرها خلال صراعها مع القوى الأوروبية ، حول مصر وأعالي النيل . أما البحث في الظروف التي أدت إلى ظهور الأنصار أو بالأحرى القبائل السودانية في قوة واحدة متحدة ضد الأتراك المصريين بقيادة المهدي ثم انفراط عقد وحدتها بعد إنشاء كيان لهم ، فإن المعاناة والظلم التي عانوها هي التي ساهمت في الوحدة ، لهزيمة الأتراك ، فالأفراد يدخلون في علاقات عن طريق اشتراك مصالحهم ، أو تنافرها في أشياء أخرى ، وهذا يمكن تفسيره تبعاً لأنماط العلاقات الاجتماعية التي تنشأ وفقاً للاتى :

_ قد يكون للأفراد أو الجماعات المختلفة ، موقف واحد من الشيء الواحد ، كالكرهية ، أو الخوف المشترك ، أو الحب المشترك ، فقد تعين الكراهية أو الخوف المشترك على جمع الأفراد سوياً ، كما في حالة الحرب . وهذا يفسر سبب اتفاق كل القبائل السودانية ضد الأتراك المصريين لان الظلم الموجه أصاب معظمهم .

_ قد يكون من طبيعة الشيء الذي تسعى في الوصول إليه يقتضي عملاً مشتركاً ، وقد يكون هذا العمل المشترك تعاونياً متجانساً ، كما هو الحال عندما يتعاون الأفراد في رفع حمل ثقيل ، أو يشتركون في مهاجمة غيرهم ، وقد يكون بعضه مكماً للآخر .

_ قد تكون للأفراد المختلفين مواقف مختلفة ، أو متعارضة من الشيء الواحد ، فنجد بعض الناس يحبون أشياء ، أو أشخاصاً .. وغيرهم يبغضون أو يكرهون هذه الأشياء أو الأشخاص أنفسهم ، وقد يرغب البعض في الحصول على شيء على حين يرغب الآخرون في التخلص منه ، وهذا قد يسهل التعاون والتبادل ، ولكنه قد يورث التشاحن والتصارع أيضاً . وقد برزت هذه التناقضات بشكل سافر بعد هزيمة الأتراك المصريين ، وإنهاء حكمهم بالسودان ، وهذه التناقضات تكمن في النزعات القبلية التي تدفع كل قبيلة للسيطرة على الآخرين من القبائل ، من

خلال بعض الزعماء . وصراع الأنصار حول الحكم بعد وفاة المهدي ، لا يشدُّ عن هذه المقدمات ، فكان لها تأثير سلبي على مقومات الدولة وقوتها¹.

إضافة لذلك فقد بددت هذه الصراعات القبلية قوة الدولة ، لأنها استمرت طوال سنوات حكم الخليفة عبد الله ، وكانت منتشرة في طول البلاد وعرضها لتعدد القبائل وتشابك مصالحها "الذي تحركه في الوسط القبلي ، غالباً معاني مثل الغيرة التي أكثر ما تجري بين القبائل ، والمتجاورة والعشائر المتناظرة"².

وأخطرها صراع الأشراف وقبائل الدناقلة ومن شايعهم في أم درمان لتنصيب الخليفة شريف قريب المهدي بدلاً عن عبد الله التعايشي ، رغم وصيته التي تقول : " أعلموا أيها الأحباب أن ، الخليفة عبد الله خليفة الصديق ، المقلد بقلائد الصدق والتصديق ، فهو خليفة الخلفاء ، وأمير الجيوش المهدية المشار إليه في الحضرة النبوية .. " ثم يضيف " .. أن الخليفة عبد الله مني وأنا منه وقد أشار إليه سيد الوجود صلى الله عليه وسلم ، فتأدبوا معه كتأدبكم معي ، وسلموا له ظاهراً وباطناً ، كتسليمكم لي فصدقوه في قوله ، ولا تتهموه في فعله فجميع ما يفعله بأمر النبي صلى الله عليه وسلم³ .. " .

ومع ذلك طغى الروح القبلي على المبادئ المهدوية ، فلم يتأدب أحد ، ولم يسلم بها أحد ، حتى من أشياع المبادئ الأوائل .. وإنما سنوا السنان ، وحدوا السيوف للبتير والطعان ، (في ساحة القبة الذهبية) .. وبالمقابل أمتطى التعايشة صهوات خيولهم التي ألفوها ، وتبادل الطرفان إطلاق النيران بتحسب ، فلم يسفر عن نتائج فادحة في الموتى ، وكان ذلك يوم 23 نوفمبر سنة 1891م . واتخذ الصراع سمة قبلية ظاهرة للوصول للحكم ، وهي وسيلة المجتمعات ذات الطبيعة القبلية التكوينية ، يقول ابن خلدون : " إن الملك والدولة العامة إنما يحصلان

1 - عمر يوسف الطيب ، علم الاجتماع السياسي - الأصول والتحليل التكاملي ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2004 ، ص 135 .

2 - ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 281 .

3 - منشورات المهدية ، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم ، ط 2 ، دار الجيل ، بيروت ، 1979م ، ص 66 .

بالقبيل والعصبية ، ذلك إن المغالبة والممانعة ، إنما تكون بالعصبية ، لما فيها من النعرة والتذامر ، واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه ، ثم أن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية ، والشهوات البدنية ، والملاذ النفسانية ، فيقع فيه التنافس غالباً وقل أن سلمه أحد لصاحبه ، إلا إذا غلب عليه فتقع المنازعة ، وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة ، وشيء منها لا يقع إلا بالعصبية¹ .. " .

ولا يخفى ما في هذه المواجهة من دلالة انقسام مركز الحكم في أم درمان ، إضافة لإهدار القوة الموحدة ، وتبدد الطاقة المحركة التي اتسمت بها المهديّة . ورغم انتهاء النزاع بين الخليفة عبد الله وأقرباء المهدي ، بتوسط علي ود حلو إلا أنه اندلع ثانية ، لأن الخليفة قبض علي مثيري الفتنة ضد حكمه ، وبعث بهم إلي الزاكي طمل في فشودة ، وبمعيتهم وصية موتهم ، فقتلهم الزاكي بلا إبطاء² .

فأندفع الخليفة شريف ثانية نحو الغضب والتمرد ، مما حدا بالخليفة عبد الله إلى تكبيله وإيداعه السجن ، ومنع أبناء المهدي الفاضل والبشرى من الخروج ، وتمكن من القبض على ألف شخص من قبيلة الدناقلة ، كانوا منتشرين في الجزيرة أتهمهم بموالة الخليفة شريف³ .

وفي أم درمان تعرض محمد عبد الكريم قريب المهدي ، وعبد القادر ساتي طبيبه الخاص للقبض والسجن بحجة الاشتراك في المؤامرة ..

وكان هناك عدد من قبيلة الجعليين ، أبدوا تعاطفاً مع الأشراف وساندوهم ، ولكنهم تراجعوا فأبوا للطاعة وأمرهم الخليفة بالذهاب إلى كسلا ، وفي طريقهم عرجوا نحو رفاعة ، وامتنعوا عن المواصلة إلى كسلا ، ربما وجدوا لأنفسهم وهم

1 - ابن خلدون المصدر السابق ، ص 165.

2 - ب . م هولت ، دولة المهديّة في السودان - عهد الخليفة عبد الله (1885-1898م) ، ترجمة هنري رياض وآخرون ، دار الجيل ، بيروت ، ومكتبة خليفة عطية ، الخرطوم ، 1982م ، ص 200 .

3 - نغوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، ج 3 ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2007م ، ص 1172 .

بعيداً عن المركز براحاً في العودة للمعارضة ، أو خوفاً من المصير الغامض لكل من نفاه الخليفة إلى مكان ما . فاستدعاهم الخليفة إلي أم درمان ، ولما عادوا نفى كبارهم إلى الرجاف ، فقتلوا في نوفمبر سنة 1892م وأطلق سراح الباقين¹ .

ثم قبض الخليفة على ستة من الأشراف في الجزائر ، من بينهم ابن المرحوم محمود عبد القادر ، عامل كردفان السابق ووكيل محمد شريف في قيادة الجهادية .

وفي سنة 1893م قتل الخليفة قادة بارزين ومعروفين ، منهم الزاكي طمل ، وفي السنة 1894م قتل قاضي الإسلام بالدولة أحمد علي ، وفي سنة 1895م تم قتل أمين بيت المال حسين ود الزهراء ، وحيثيات الموت للزاكي وأحمد علي بحجة إضطراد مركزهما ، وظهور الثراء عليهما ، وأتهم الزاكي بمحاولة الاستقلال عن حكم التعايشي² .

وجميع هذه المقاتل والمؤامرات والفتن ، ذات طابع ومرجعيات قبلية ، وأضطلع بها قادة وزعماء قبليين . والقول فيها- بالحق- أنها تعكس حالة الشرخ والتصدع ، الذي أعتري بنيان السلطة الجديدة ، نتيجة لانسلاخ القبائل عن المهدية وانصرافهم عنها عقب هزيمتهم الأتراك بواسطتها ، ثم عادوا للانحياز لزعمائهم القبليين ، وفوق ذلك كله أنها خلقت كيان مترنح آيل للسقوط .

ففي الغرب كانت الهيجانات والعصيانات القبلية تمور في المنطقة ، وبصورة مستمرة ، ومنذ فترة مبكرة من حكم الخليفة عبد الله أرهقت الدولة ، وامتصت رحيق روحها ، أخطرها الثورة التي أسسها الفقيه أبو حمزة .. ومات قبل أن يتأكد من صحة أفكاره وهو في طريقه إلى الفاشر ، وخلفه أخوه إسحاق (إساعة) . ويبدو حجم الخسائر بائناً بالنظر لحجم العتاد والمؤن الذي أنفقته الدولة في احتواء التمرد ، وهذا طبيعي إذا أدركنا هول الحشد القبلي الذي أشترك في الثورة ، من تامة ، وترجم ،

1 - المصدر نفسه ، ص 1173 .

2 - ب . م هولت ، المرجع السابق ، ص 214 .

وسنقور ، وزغاوة ، وبني هلبة ، وقرعان ، وبديات ، ورنقا ، ومن بلاد برقو ، ومساليت ، وبرنو . كما شارك فيه أبو الخيرات المطالب بعرش آبائه من سلاطين الفور، وأمر الخليفة عبد الله عامل الغرب عثمان ادم بقطع دابر الثورة ، فتمكن الأخير من سحقها في 22 فبراير سنة 1889م بعد عدة هزائم لاقاها جيشه¹ .

وعقب وفاة عثمان ادم ، وتولي محمود ود احمد في 26 يناير سنة 1891م عمالة الغرب استمرت العصيانات القبلية ، التي أزعجت الدولة وكان في استمرارها نذير بإضعاف الدولة . إذ واصل محمود بعث حملاته العسكرية وخاض معارك في الميدوب ، وفي عِد المألحة ، وكان هذا في فبراير سنة 1891م وكان قتالاً مميتاً ، أزهقت فيه أرواح كثيرة رغم انتصار محمود² .

ومن الثورات التي تجشمت حكومة الخليفة عناء تكاليفها الباهظة من أرواح وأموال ، حملات محمود ضد قبائل الرزيقات في مارس سنة 1891م ، ومعاودة الفور للثورة بعد مقتل زعيمهم أبو الخيرات ، ولمرتين آخرها في مارس سنة 1891م.

وفي أوائل سنة 1895م تمرد ضد الدولة إدريس القمرائي ، وهو من دار قمر ، وأخذ يتنقل بجيشه من دار إلى أخرى ، لإرهاق قوات الحكومة إلى أن هزم في 23 فبراير سنة 1895م . وعانى محمود ود احمد من القوة التي أعدها سلطان دار تامة سليمان ، بالتضامن مع فقيه جديد بقرية أبي جميزة بالإضافة إلى قوات من دار مساليت وبرقو ، الذين خاضوا جميعاً معركة أنتصر فيها محمود في مارس سنة 1895م ، لكنها انتهت بخسائر واسعة ، وتطالبرت فيها الرؤوس³ .

ولما يكن غريباً أن يخوض جيش الخليفة مواجهة جديدة في قرية الجميزة ، فقد أدعى احمد عبد الله قائد هذا العصيان المهدية ، وباسم هذه الدعوي المؤثرة في الروح والجسد أُلّف

1 - المرجع نفسه، ص 150 .

2- نَعُوم شقير ، المصدر السابق ، ص 1160 .

3 - المصدر نفسه، ص 1162 و 1313 .

حوله المريدون والأنصار ، من أهالي تامة وبرقو والمساليات ،
مما شكل مزيد من العبء على الحكومة .

وحري بمثل هذه المصادمات المتكررة ، أن توهن جسد
الدولة ، رغم قدرتها على الانتصار ، وذلك يعود إلى صعوبة احتواء
هذه الثورات بشكل نهائي ، هذا مع تكبد الحكومة لخسائر في
العدة والعتاد . وتتبع ديمومة الثورات في أغلب الأحوال ،
وخصوصاً بالغرب من دعاوى مؤثرة مثل إدعاء المهديّة أو النبوة
أو أن يتزعمها أحد قادة القبائل ، وهو ما يساهم في استمرارها ،
نسبة للبعد الروحي والغيبى العميق في شخص المهدي ،
والسحر الذي يحيط بكيونته ، في مجتمع واقعه المذري والمتأخر
علمياً تنتشر فيه الحيرة أمام الحقيقة ، رغم قوة بطش
الحكومة .. غير أن معاني المهديّة التي يسير تحت لوائها السكان
، تمثل ترياق للخوف والرغبة من السلطة ، وما يهم هنا ، أن
إفرازات هذا الواقع هو قدرته على خلق تصدعات ، وفت عضد
الحكومة .

وكما كان لدعاة المهديّة الدور في إيقاد الثورات بالغرب ، أيضاً
لعب زعماء القبائل نفس الدور ، حيث عارض الزغاوة الحكومة
مما أضطر الخليفة لمهاجمتهم ، والظفر بهم ليس هذا فحسب ،
بل أن قبيلة الخليفة عبد الله نفسها هاجمت السلطة
بالمعارضة ، وزعموا أن الخليفة غير مؤهل للحكم لأنه في
نظرهم (ابن فكي) ، لكنهم انقادوا تحت الوعيد والتهديد
وأطاعوا ، ثم عادوا للمناوأة بسبب تخلي الخليفة عن وعده
لأحمد الحوفي زعيمهم بالسلطة ، ثم استحكمت العداوة عقب
مقتل الحوفي على يد الخليفة¹ . وقد قتل الخليفة سبعين شخص
من التعايشة اتفقوا على قتله إبان فتنة الأشراف² .

من هنا تظهر هذه الحوادث ، أن زعماء القبائل يبحثون عن
نفوذهم المحض ، متجاوزين سلطة الدولة الكائنة .

1 - ب . م هولت ، المرجع السابق ، ص 197 .

2 - نغوم شقير ، المصدر السابق ، ص 1172 .

وأستشعر الخليفة خطورة هذه التمردات على كيان الدولة ، فلجأ للتخلص من الزعماء القبليين الذين حازوا الزعامة بالوراثة ، وحاول خلق منافسات بينهم ، ونقل عدد منهم إلى أم درمان ، لتخفيف غلواء الاضطرابات والفوضى في مناطق الغرب ، وذلك لأن العرف القبلي يقتضي أن يكون السلطان في القبيلة وراثياً والخليفة عبد الله في نظرهم لا ينحدر من سلالة زعماء القبيلة ، ويبدو أن الحوفي زعيم التعايشة بحث عن زعامة وسلطة في الدولة ، بخاصة بعد مساعدتهم للخليفة في صراعه مع الأشراف ، ولما لم ينالوا ما أملوا فيه وتوقعوه بعد وعود الخليفة لهم بالامن والسلوى ، أعلنوا المعارضة . وأن يلتجئ السلطان إلى أفراد قبيلته لبلوغ السلطة ثم الانقلاب عليهم وإبعادهم عن الحكم ، ظاهرة اجتماعية في المجتمعات القبلية ، لأن الزعيم لا ينقلب على أهله إلا بغرض يستهدف جعل الحكم وراثياً من بعده في أفراد أسرته من أبنائه ، وليس من أفراد قبيلته ، وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون فيما يخص إبعاد السلطان لعصبيته التي أوصلته للحكم بقوله : " أعلم أن صاحب الدولة ، إنما يتم أمره .. بقومه ، فهم عصابته وظهراؤه على شأنه ، وبهم يقارع الخوارج على دولته ، ومنهم من يقلد أعمال مملكته ، ووزارة دولته ، وجباية أمواله ، لأنهم أعوانه على الغلب ، وشركاؤه في الأمر ، ومساهموه في سائر مهماته ، هذا مادام الطور الأول .. للدولة ، فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم ، والانفراد بالمجد ، ودافعهم عنه بالراح (باطن اليد) صاروا في حقيقة الأمر من أعدائه ، واحتاج في مدافعتهم عن الأمر ، وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين ، غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ، ويتولاهم دونه ، فيكونوا أقرب إليه من سائرهم ، وأخص به قرباً واصطناعاً ، وأولى إثارةً وجاهاً ، لما أنهم يستमितون دونه ، في مدافعة قومه عن الأمر الذي كان لهم¹ .. " .

وهذا يفسر حقيقة إبعاد الخليفة لأفراد قبيلته . ويشير أيضاً إلى اتساع رقاع المعارضة للدولة القائمة من منيع قبلي من جميع العصابات بما فيها عصبيته أو قبيلته ، وحرى بمثل هذا

1 - ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 192 .

الواقع المتصارع ، أن يخلق من نفسه عناصر تناقضاته وضعفه ثم فنائه .

وقد وتمكن الخليفة حقاً من هزيمة أعدائه ، لكن النصر الحاسم أو تقليل آثاره كان بعيد المنال ، وكيف يحدث ذلك وهذه المعارضة ظلت قائمة طوال سنين حكمه ، وقبيل دخول قوات الغزاة بقيادة كتشنر في أم درمان ، ممثلاً ذلك في تمرد الجعليين بقيادة عبد الله ود سعد في المتمة ؟ .

وهذا بلا شك ساعد في إنهاك الدولة ، لحاجتها الدائمة لتجهيز القوة والعتاد من رجال وأموال لإطفاء لهيب التمرد ، وما في ذلك من تبديد للطاقة وللجهود ، وتشتيت للآمال ببناء صرح قوي قادر على البقاء في وجه الأعاصير ، والدفاع عن ذاته ، عند الملمات والظروف الغادرة والتي بدأ شرها المستطير يظهر من على الحدود في الشرق حيث شرعت إيطاليا في اقتطاع أجزاء من الأراضي السودانية ، وفي الجنوب نشط التكالب البلجيكي ، ثم جاء التدخل الفرنسي في أعالي النيل لتهديد المصالح البريطانية في مصر ليضع حداً لدولة الخليفة .

ومهما كان اثر التمرد في كيان الدولة وعدم قدرته على إزالة حكومة الخليفة ، فإن الظرف عند ذلك التاريخ كان حساساً ، ويوجب على الدولة أخذ الحيطة والحذر ، لا الانشغال بأزمات داخلية ، فإن إمكانيات الدولة مواجهة بتحديات جديدة ، فقد ولي زمن الأتراك ، وبدأت أوروبا الاستعمارية بتقدمها الهائل صناعياً وعسكرياً تتغول بوحشية على الدول الضعيفة ، زد على ذلك أن المهديين كانوا غير منفتحين على العالم في علاقاتهم ، للحصول على السلاح مثل الحبشة ، التي رغم أنها تعيش ظروفاً

- بعد هزيمة ود بشارة من قبل الجيش الإنجليزي المصري في دنقلا ، استدعى الخليفة عبد الله أمير الجعليين عبد الله ود سعد وطلب منه عدداً معيناً من أهله يستنفرهم للجهاد ، لإرسالهم للمتمة ، فثقل الطلب على ود سعد ، وعقد النية على العصيان ، وعاد إلى المتمة ، وكما قال شقير جمع ود سعد أهله وأسّر إليهم ما نوى عليه فمن وافقه على التمرد ضمه لجيشه ، ومن لم يوافقه استحلّفه على كتم السر ، وأرسل يطلب المدد من جيش كتشنر ، فوشى به أحد أعدائه من أهله اسمه احمد ود حمزة ، وكان محمود ود احمد قائد جيوش المهديّة لصد الغزاة آنذاك في كرري وجيشه في الطريق للمتمة ، فأمره الخليفة عبد الله أن يلحق بجيشه في الحال ويسحق عبد الله قبل أن يصله المدد ، فجد محمود في السير حتى وصل المتمة بجميع جيشه ، في فجر 1 يوليو 1897م ، فأحاط بها من كل الجهات ، فشرع ود سعد في إطلاق النار ، فأمر محمود جيشه بالهجوم ، عليهم في المنازل التي يتحصنون فيها ، فدخلوها وقتلوا عبد الله ود سعد وأنصاره عن بكرة أبيهم ، وبلغ عددهم 2000 نسمة ، بينما قتل من جيش محمود 88 قتيل و 330 جريح .

مشابهة ، من حيث النزاع الداخلي بين الرؤوس لكن الإمبراطور كانت له علاقات مع العالم ، أتاح له إدخال السلاح ومع الإرادة وروح الوطنية انتصروا في عدوة .

لقد أضعفت النزاعات القبلية دولة الخليفة ، وابتدأت الدولة التي تأسست بقوة السيف والعصي الغليظة ، تذهب مع الريح رويداً رويداً .. عقب فشل حملة عبد الرحمن النجومي لغزو مصر . وبدلاً أن يرعب ذلك الأعداء ، شجعهم على التحفز للانقضاض على الدولة المهدية ، حيث كان هذا الوقت هو عصر التكاليف والتنافس الاستعماري الأوروبي على الدول الأفريقية ، ولئن تطلعنا إلى الدول صاحبة الشأن التي كانت تحيط بالسودان فأنا نجد في الشرق إيطاليا وإنجلترا وألمانيا ، وفي الغرب بلجيكا وفرنسا وأيضاً إنجلترا ، وتسعى كل من تلك الدول سعيّاً حثيثاً في زيادة نفوذها في هذه المناطق من السودان ، وبهذه الوضعية فإن الخليفة عبد الله مهدد من جميع الجوانب الخارجية ، والنزاع القبلي وسياسة المهدية بالتطلع لنشر المهدية خارج السودان أهدر قوة الدولة وأضعفها وباتت غنيمة للطامعين فيها ، ولم يكن لدى الخليفة عبد الله _ كما أشار سلاطين باشا للمستعمرين _ ما يدفع به غارة المجتاهين¹ .

وأهمية التدخل في السودان تكمن في أنه مهم لمصر ، من جهة أنه يشكل حماية لها أو مصدر تهديد ضدها ، وهو الجانب الذي استغلته فرنسا في صراعها مع بريطانيا ، ومعارضتها لوجودها في مصر ، وتهديد مصر من السودان يتمحور في السيطرة على مياه النيل ، وهو ما نبه له سلاطين باشا بقوله : " الواجب حفظ وادي النيل من أي اعتداء ، ويجب على المسؤولين _ ويقصد الحكومة في مصر _ أن ينظروا بعين اليقظة والحذر إلى تقدم دولة أجنبية إلى طريق النيل العظيم ، لأن الأمر عظيم الخطورة ، لأن الدولة المستعمرة في تلك الناحية ، قد تغلب

11- سلاطين باشا ، السيف والنار في السودان ، ط 3 ، دار الجيل ، بيروت ، 1408 هجرية - 1988م ، ص 398 و 407 .

مصالحة الشخصية ومطامعها الجديدة على مصالح مصر وسعادة المصريين وتقديمهم ورخائهم¹ . "

إذن فإن هذه المتغيرات العالمية هي تحديات جسيمة كانت تواجهها دولة الخليفة عبد الله ، وبالتأكيد ستتغل هذه القوى معاناة المهديين لمصلحتها .

1 - سلاطين باشا ، المصدر السابق ، ص 408 .

الفصل الثاني

آثار المواجهات العسكرية الخارجية

المبحث الأول

مناوشات ووقائع الحدود في الشمال وإضعاف الدولة (1889-1896)

1 - سلاطين باشا ، المصدر السابق ، ص 408 .

ساهمت الهجمات والمناوشات التي كانت تمارسها قوات الخليفة من على الحدود ضد مصر ، في إهدار قدرات الدولة ، والتضييق على مواردها ، في ما لا نتيجة قد تحققت للدولة من وراء هذه الهجمات ، بسبب تقدير خاطئ من المهدويين في فهم قدرات أعدائهم ، ومرد ذلك إلى أنهم لم يزالوا أسرى للاعتقاد بأنهم بعد انتصاراتهم الساحقة على الأتراك قادرون بنفس إمكانياتهم ومبادئهم وحماسهم ، على استمرار انتصاراتهم ، وعلى التمدد ونشر المهدية في العالم ، ولم يدرسوا مقدرات أعدائهم جيداً ، فقد تغير الوضع بشكل جلي بعد هزيمة ود النجومي في توشكي كما أن مقتضيات التوسع تتطلب قدرات تختلف عن مطلوبات معارك داخلية هجومية أو دفاعية ، فلم تتوفر لهم تلك القدرات ، وقد حدد الجغرافي الألماني فردريك راتزل* مستلزمات التوسع الإقليمي لأي دولة في الآتي :

_ أن التوسع الإقليمي للدولة لأسباب ثقافية أو اقتصادية يرتبط بزيادة سكان هذه الدولة التي تسعى للتوسع ، لان زيادة السكان تدفع للبحث عن مساحات جديدة تستوعب هذه الأعداد بضم أقاليم جديدة ، كما أن العامل الحضاري والنمو الثقافي داخل الدولة ، يدفع هو الآخر باتجاه التوسع ، ذلك أنه سيكون مدعاة لنشر قيمها الفكرية والثقافية إلى الأقاليم الأخرى ، ومثل هذه العملية تتم بعد فلاح السكان في التوسع .

_ أن نمو عدد السكان يمثل الخطوة الأولى لتقدم مسار الدولة في عملية النمو . فالسكان يمكن استثمارهم في مجالات عديدة ، اقتصادية وثقافية وعسكرية وتجارية ، تسهم جميعاً في تطور الدولة ونموها ، وعند ذلك يمكن أن تنمو مساحة الدولة كنتيجة لنمو العامل السكاني فيها .

_ أن عملية التوسع الإقليمي للدولة يكون بهدف ضم الوحدات الصغيرة إليها ، ويعتبر راتزل هذا التحرك نتيجة منطقية

* فردريك راتزل (1844-1904) ألماني عالم طبيعيات ورحالة وصحفي ، درس في هايدلبرج سنة 1868 ، مؤسس علم الجغرافيا السياسية ، وأول من أطلق عليها هذا الاسم ، وضع نظرية حول ظاهرة التوسع للدول على حساب الغير ، تأثر بفكرة داروين التي توضح أن البقاء للأقوى ، وشبه راتزل حاجة الدول للتوسع بنمو الكائن الحي عندما تضيق عليه ملبسته فإنه يغيرها عاماً بعد عام ، وهو يرى أن توسع الدولة يأتي عن طريق التوسع الديني والتجاري والسياسي والعسكري ، ويعتقد أن للتوسع التجاري الأثر الأعظم في التوسع ، وأنه يسبق السياسي ، بتمدد الدولة في ما اسماه المجال الحيوي لها .

لوجود الدولة القوية ، إذ لا يمكن تصور قيام دولة صغيرة بابتلاع دولة أكبر حجماً منها .

_ ترتبط الحدود في حركتها ، ضيقاً أو توسعاً ، نمواً أو انكماشاً بقوة الدولة ، إذ كلما زادت قوة الدولة توسعت حدودها ، وتنكمش حدود هذه الدولة كلما تراجعت قوة الدولة .

_ أن عملية النمو والتوسع الإقليمي لا تكون مجردة من أهداف ترمي الدولة إلى تحقيقها ، فهي قد تكون سياسية ، أو قد تكون اقتصادية ، وتندرج الأهداف السياسية في إطار فرض إرادة الدولة على غيرها ، وبسط النفوذ الثقافي عليها . أما الهدف الاقتصادي فإنه يتحدد بإضافة موارد جديدة ، تسهم في بناء قوتها الاقتصادية

_ أن الدولة البدائية تكون دائماً هدفاً للتوسع الأرضي الذي تمارسه الدول القوية .

_ أن عملية التوسع هي عملية ديناميكية مستمرة لا تعرف حدوداً لتستقر عندها ، وبالتالي فهي لا تتقيد بحدود سياسية ، أو تقف عند حواجز طبيعية أو جغرافية ، فالتوسع يقود للتوسع ، وحسب منطق الصراع والبقاء للأقوى فالتوسع لا ينتهي إلا بسيادة دولة واحدة قوية تملك زمام السيطرة العالمية فشرط التوسع هنا تركز على فروض القوة العسكرية والفكرية وهي العامل المحرك الأساسي فيها¹ .

ولم ترق دولة المهدية ولو للحد الأدنى من هذه المقومات ، فسكانها قلة وقدراتهم العلمية والثقافية ضئيلة ، وجيرانها دول قوية ومتقدمة ، بل هذه الشروط اللازمة للتوسع لا تنطبق إلا على بعض الدول الأوروبية الكبرى فقط مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا . ولم تكن هذه المعلومات شائعة في أوساط الأنصار المهيدين ، وإنما ما ورد بها من حقائق توضح اختلال ميزان القوى ورجحانه لمصلحة الأوروبيين.

1 - عبد القادر فهمي ، المرجع السابق ، ص 64 .

ومع ذلك درج الخليفة عبد الله على شن هجمات ومناوشات على حدود مصر، تعامل معها البريطانيون الذين يمسكون بزمام الأمور في مصر بسياسة التريث حتى تحدث نتائج سلبية في صفوف الأنصار ، وهذه الإستراتيجية تعني تأخير الجهود العسكرية ، أو إيقافها نهائياً في انتظار نتيجة حاسمة ، أو أن الانصراف عن المواجهة العسكرية ، تعني أن تدمير القوة العسكرية عملاً يفوق إمكانياتها المادية ، أو لا يستحق الجهد الذي يبذل لأجله ، وأن الوصول إلى هدف حربي يمكن أن يتجه لاحتلال بعض المناطق المهمة والاحتفاظ بها . فاتخاذ بريطانيا موقف الدفاع في وجه غارات دولة المهدية ، وعدم القيام بعمل عسكري أقرب فيما يبدو إلى أنه كان حينئذٍ بالنسبة لها جهد لا يستحق¹ .

والسبب العادي الذي يدعو إلى اللجوء لهذه الإستراتيجية في ظروف الحرب ، هو انتظار الانقلاب في ميزان القوى ، ويتم الحصول على هذا الأمر بإنهاء وسائل العدو ، خصوصاً إذا كانت هذه الهجمات غير مجدية بمعنى أنها كانت لا تؤدي إلى نتائج ملموسة للطرف المهاجم ، وهو ما يفضي إلى وضع لا تتحمله قواته ، بسبب إنهاك قدرته المادية والمعنوية² .

وهو النسق الذي أتبعه الأنصار في التعامل مع أعداءهم المصريين ، بأن كانوا أصحاب المبادرة في هذه المناوشات ، التي كانت لها بمرور الوقت نتائج سلبية على كيان الدولة ومستقبلها برمته ، حيث خلقت ظروفاً مشجعة وملائمة للغزو ، لأنها أنهكت الدولة من جهة ، وكشفت عن القدرات الحقيقية من ناحية عسكرية ، التي طالما أرعبت في السابق الأعداء ، عندما نما إلى سمعهم الخبر الكئيب بمقتل غردون .

ومهما يكن من أمر ، فإن التوجه العسكري للمهدية أضعف ، قوتهم ويسر على بريطانيا تنفيذ رغباتها الاستعمارية ، عندما قرروا حماية مصالحهم في مصر ، من التهديد الفرنسي عبر

1 - ج . ل ليدل هارت ، الإستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، ط 4 ، بيروت لبنان ، 2004م ، ص 275 .

2 - ج . ل ليدل هارت ، المرجع السابق ، ص 275 .

أعالي النيل ، وليس أدل من بيان على حقيقة هذه الخسائر ، ما حدث في توشكي .. تلك الواقعة المؤثرة في عديد معارك الحدود ، التي هزم فيها الأنصار ، وأفضت إلى قراءات جديدة في صفحات الأنصار الموسومة بالهبة ، حيث أزال الغموض عن حقيقة قوة المهدية العسكرية ، وبددت المخاوف في نفوس المصريين ، عن خطورة المهديين ، والتخلي عن مهادنتهم ، ولما أشدت الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول مصر ، كانت بريطانيا على ثقة في أن العبور أو التدخل في السودان ، وإسقاط حكم الخليفة لن يكون مكلفاً وعسيراً ، فقد بدأت قوة المهديين بعد توشكي تذهب مع الريح ، وهو ما تأكد تماماً بعد أن تبخرت نصف قوتهم في نزاعات قبلية ، والنصف الآخر عصفت به مناوشاتهم لجيرانهم على الحدود .

إن الحالة اليائسة والبائسة التي صاحبت حملة ود النجومي ، ووصفها للدكيم بقوله : " إن الأنصار أشدت بهم الحال ، وأضناهم الجوع ، وأذهب نصف قوتهم ، وتورمت أجسامهم ، وتغيرت ذواتهم من أنواع البلايا وتواتر الرزايا ، كان قوتهم التمر الأخضر ، ودخلوا أرض الريف بحالة مزرية جداً ، وأكثرهم مات جوعاً ، وكافة خيولهم وحميرهم نفقت¹ " .

هذه الحالة هي الصورة الحقيقية للدولة المهدية ، وما تنوء به من نزاع قبلي ، أما وعثاء السفر ، وجحيم العطش ، وحرمان وود هاوس للنجومي من الوصول للنيل وورود الماء ، يبين ويصدق ما بلغته دولة الأنصار من استنفاد الطاقة ، فكانت الخسائر الطائلة ، فقد كلفت عملية الحصول الماء الانتحارية وحدها ، ما ينيف عن ألف قتيل ، وكتب النجومي عن هذا الكرب الخانق : " .. كانت بوايبرهم سائرة معنا بالبحر تبيت معنا حيث بتنا ، وتقل حيث قلنا .. ولم يكن شرب الماء إلا بقتال ومضاربة واستشهاد وجراحات² .. " .

1 - أحمد محمد أحمد مركز ، المهدية والعالم الخارجي / دراسة لمنهج المهدية في الدعوة ونتائجه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1422 هـ - 2001 م ، ص 93 .

2 - مكي شبكة ، تاريخ شعوب وادي النيل ... ، المرجع السابق ، ص 723 .

وقد انتهت المعركة بهزيمة النجومي ، وبلغ عدد قتلى الأنصار حوالي 1200 ووقع معظم المقاتلين وغيرهم في الأسر .

لقد تحطمت قوة المهديّة في بئر توشكي ، بيد حفنة من قوة مصرية يقودها بعض الضباط الإنجليز ، في يوم 3 أغسطس سنة 1889م¹ ، استطاعت حماية مصالحها الاستعمارية . وزالت تلك الهالة من المنعة والقوة لجيوش المهديّة ، واختل ميزان قوتهم ، وارتفعت معنويات الجيش المصري ، وأكتسب الثقة في قوته² .

وبعد هذه المعركة بدا يتعرض إلى مزيد من الإنهاك ، في مناطق أخرى بالشرق ، وهي وخزات من الإبر المتعاقبة ، ساهمت في إفناء وسائطه وتكبيده الخسائر ، فصارت جميع الهجمات للأنصار غير مجدية لخوار قدرته المادية والمعنوية³ .

وفي الوقت الذي ظل الأعداء يتحسبون لقوة الأنصار ، سار الأنصار على نقيض ذلك ، بمواصلة شن الحملات على حدود مصر الجنوبية بعد توشكي ، ففي 29 أغسطس سنة 1889م سقط نحو 85 قتيلاً ، جراء الهجوم الذي قام به عبد الحفيظ ومعه 500 رجل ، عندما هاجموا طابية خور موسى ، فحدثت تلك الخسائر المذكورة .. ثم هاجموا سرّاً الغرب في مايو سنة 1889م وحدثت فيها خسائر بين الطرفين . وبعد ثلاث سنوات من توشكي ، في أبريل سنة 1892م هاجموا بلدة سرس القديمة . وفي مايو اقتحموا سرّاً الغرب للمرة الثانية ، وفي نفس العام في نوفمبر أغاروا على بلدة قسطل⁴ .

وسعى حمودة إدريس إلى غزو بلدة جماي وسرس في ديسمبر سنة 1892م ، وحاول نسف السكة حديد بين سرس وحلفا ، وقد انتظم الأنصار في هذه الغارة في جيشين ، أحدهما

1 - كرومر ، السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابي ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص 223 و 224 .

2 - مكي شيكّة ، المرجع السابق ، ص 728 .

3 - ج . ل ليدل هارت ، المرجع السابق ، ص 275 .

4 - نّوم شقيّر ، المصدر السابق ، ص 1159 .

بقيادة حمودة والثاني بقيادة عثمان أزرق ، فأغار الأول على سرس والثاني على جماي ، ولم يتحقق من وراء ذلك نتيجة حاسمة للأنصار .

وفي أمبقول ، في سنة 1893م تمكن الأنصار من صد هجوم عنيف بقيادة البكباشي باين ضابط المخابرات ، وبمعيته أربعة بلوكات من السواري ، وبلوكان من الهجانة ، و 25 رجلاً من الشايقية ، وقتلوا الضابط ، وفر الباقون إلى سرس¹ .

ورد الأنصار بغارة قادها عثمان أزرق ، وأحتل قرية بريس في الواحة الخارجة ، وهو عمل وصفه تقرير نائب سردار الجيش بما يلي : " لهذا الحادث المؤسف بعض الأهمية للدلالة على يسر اختراق الحدود ، وإثارة الرعب والفرع في المدن الكبرى ، بصعيد مصر مثل أسيوط وجرجا² " .

ومن ثم اتخذت الإجراءات الكفيلة لحماية بريس ، تأكيداً على خطورة النشاط العسكري للمهدية على حدود مصر .

وبقيت هذه الهجمات سمة بارزة تميز علاقات الخليفة عبد الله مع مصر واستمرت على هذا المنوال ، فقد هاجم عثمان أزرق مرة حصن منيع في صحراء النوبة ، وكان يحرسه أفراد من قبيلة العباددة وقتل رئيسهم . وكرد فعل من قبل العباددة ، غزا صالح بك أبو حمد ، وباغت الأهالي وهم في صلاة الفجر .. وشتت شملهم ، وأمر الخليفة عامله يونس الدكيم في دنقلا بملاحقة صالح ، فأرسل يونس في إثره 600 مقاتل بقيادة عثمان أزرق ، الذي أشتبك مع صالح في معركة مات فيها صالح متأثراً بجراحه في 13 نوفمبر . ثم حاول الأنصار غزو الشب فوجدوها محصنة بالكبابيش ، أعداء المهدي الأثيريين . وكان ذلك أواخر سنة 1894م³ .

1 - المصدر نفسه ، ص 1190 و 1191 .

2 - نعيم شقير، المصدر السابق، ص 1191 .

3 - المصدر نفسه، ص 1192 .

وفي 10 ديسمبر سنة 1895م غزا ود حمزة الإنقريابي ،
بجماعة من الهجانة أددان على بعد 30 ميلاً من حلفا ، ثم أعاد
الأنصار الكرة ثانية وهاجموا سرس في 30 يناير سنة 1896م .

ومثل هذه الغارات لفتت نظر إنجلترا ومصر إلى مراقبة
الوضع لضرب المهديين من حين إلى حين وتكبيدهم الخسائر
الفادحة ، ومع ذلك فإن إنجلترا لم تفكر حتى هذا التاريخ في غزو
السودان وإزاحة السلطة القائمة ، وظلت تتصرف بوضع التدابير
اللازمة والضرورية لحماية مصر من المهديين ، ولم تختمر
الفكرة بالغزو إلا في نهاية التسعينات من القرن التاسع عشر ،
عندما هزمت الحبشة إيطاليا في عدوة* ، فتخوفت بريطانيا من
إتحاد الخليفة مع منليك ، لطرد الأوروبيين من أفريقيا الشرقية .
ثم جاءت الطامة الكبرى بتهديد فرنسا المصالح البريطانية في
مصر باحتلال فشودة .. وعلى هذا الأساس ولما تقرر غزو
السودان ، تم بيسر لأن الدولة عندئذ كانت في حالة من الضعف
والوهن ، بحيث لن تتمكن من إعاقة التدخل بسبب المعارك
الداخلية العنيفة التي خاضتها ضد التمرد القبلي ، ومعارك الحدود
التي استمرت خوضها ما أنهكها وبدد قواها .

وغير بعيد أن تتخذ بريطانيا مع مصر خطة الدفاع حيال
هجمات المهديين لجهة شغل المصريين بعدو خارجي ،
وصرفهم عن معالجة قضية الوجود الإنجليزي في بلادهم ،
وإضعاف قوة الخليفة عبد الله من جهة وإضعاف المصريين
أنفسهم من جهة ثانية ، لأن عناء صد غارات المهديون وتكاليفه

* في 2 مايو 1889م عقد منليك الثاني معاهدة أنشالي مع الكونت أنطولي في قرية بهذا الاسم
رسمت الحدود مع أملاك إيطاليا في هذه الجهات ، ونصت المادة 17 من المعاهدة ، وهي المادة التي
كان تفسيرها مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا والحبشة ، على أن ملك الحبشة قد يجوز له أن يستخدم
الحكومة الإيطالية في تصريف شئون الحبشة الخارجية ، فنشأ الخلاف عندما أخذ منليك يدخل في
مفاوضات مع الدول ذلك لأن إيطاليا فسرت عبارة قد يجوز لمنليك أن يستخدم .. بأنها سوف يستخدم ،
أي عليه استخدام الحكومة الإيطالية في تصريف شئونها الخارجية ، فاحتج أنطولي لدى الحبشة لعدم
اتخاذ إيطاليا في مفاوضات الحبشة الخارجية ، وكان رد منليك إن ذلك مسألة اختيارية حسب النص
الأمهري ، وهو النص المعتمد والمتفق عليه في تفسير المعاهدة ، واستمرت الخلافات إلى 1893 م
عندما ألغى منليك الاتفاقية ، فدخل بعدها الطرفان في حروب ، حيث هزمت إيطاليا الرأس منغاشيا في
1895م ، وتوغلت في الجنوب لكن الأحباش هزموا الإيطاليين هزيمة بالغة في 7 ديسمبر ، وفي أول
مارس 1896م هزمت الحبشة إيطاليا هزيمة ساحقة في عدوة ، وقتلوا منهم 4000 جندي وأسروا
2000 جندي ، وكان لهذه المعركة أثرا مدويا في أوروبا ، وكانت من الأسباب الرئيسية في احتلال
بريطانيا للسودان خوفا من اتحاد منليك مع الخليفة عبد الله ضد الأوروبيين في أفريقيا الشرقية .

المادية والمعنوية يقع على عاتق القوات المصرية وعلى خزانة الدولة المصرية وحدها .

لذا لم تقم الحكومة البريطانية بعمل حاسم تجاه هجمات الأنصار سواء كان ذلك مادياً أو تقديم مساعدة عسكرية حاسمة ، وإنما أكتفت في تعاونها مع مصر بوضع الحاميات الحربية على الحدود مع السودان بهدف المراقبة فقط ، كي تتفرغ لحل نزاعاتها مع الدول الاستعمارية ، لكن الأمور لم تجر على هذه الوتيرة طوال الوقت ، بحدوث تغيرات أثرت على توجيه السياسة البريطانية إلى منحى آخر ، حيث يرى جل المؤرخون أن بريطانيا رأت إعادة احتلال السودان بالاشتراك مع مصر سنة 1898م بأن غرضها من ذلك إخضاع السودانيين الثائرين ، الذين صاروا يهددون سلامة مصر ، وسد طريق وادي النيل في وجه فرنسا من جهة الجنوب ، لأن المناطق الاستوائية كانت في حكم المناطق الخالية منذ إخلاء السودان ، وكانت الدول الأوروبية قد بدأت آنذاك في التوغل في تلك المناطق¹ .

وعلى هذا الأساس ، فإن المناوشات التي ظل يقوم بها الأنصار رأت بريطانيا فيها تهديداً سافراً لمصالحها في مصر ، وعندما وقعت حادثة فشودة ازدادت دائرة التهديد فاندفعت بكل قوتها وعتادها نحو احتلال السودان بلا مشقة ، لان هذه الوقائع ومناوشات الحدود بلا شك أنهكت قوة الأنصار ثم أنه كانت هناك مشاكل جسيمة واجهت الخليفة تجسدت في الفوضى الداخلية وانتشار الاضطرابات استنفدت جزءاً كبيراً أيضاً من قواه وموارده واضطره إلى إخلاء رقعة من البلاد في مديرية خط الاستواء وبحر الغزال ، ودارفور ، فقصرت يده عن مواجهة الغزو الخارجي فلم تجد بريطانيا معانة في تجاوز عقبتها ، ومن ثم ركضت بسرعة نحو أعالي النيل لتأمين مصر قبل أن تقتلع فرنسا صنوبر المياه ، وهو أحد الأهداف الرئيسة لغزو بريطانيا السودان . تأمين مصر أولاً وأخيراً .

1 - محمد صبري ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1991 ، ص 220 .

لقد أضعفت هذه المناوشات الدولة المهدية ، كونها لم تقتصر على الحدود الشمالية ، فقد كانت هناك إيطاليا في الشرق ، وبلجيكا وفرنسا وألمانيا الذين كانت لهم أطماع في الجنوب ، مما جعل الدولة مضطرة لحشد قوتها بكل هذه الجبهات في حين أن الدولة كانت تفتقر لمقومات القوة التي تساعد على التوسع والتمدد في الأقاليم المجاورة .

المبحث الثاني

مناوشات ووقائع الحدود في الشرق والجنوب وإضعاف الدولة

(1896-1889م)

ومثلما ساد في الشمال من وقائع حربية أثرت على كيان الدولة ، وأثبتت بعض هذه المعارك إمكانية اختراق الدولة مثل معركة توشكي في عام 1889م ، فقد كانت هناك أيضاً صدامات متعددة بين قوات الخليفة في جهة الشرق مع الأحباش ، وكانت هذه عبارة عن سلسلة غارات لا تكاد تتوقف بين الطرفين على الحدود ، وكانت تخلف ورائها خسائر عظيمة في الأرواح والعتاد .

ونسبة لخطورة هذه المواجهات أضطر الخليفة عبد الله إلى إرسال الجيوش الكثيفة إلى المنطقة الشرقية ، مثل القوات التي وصلت بقيادة يونس الدكيم ، لحماية القلايات من هجمات الأحباش الغادرة¹ .

ففي يوم السبت 9 مارس سنة 1889م هاجم يوحنا ملك الحبشة القلايات بجيش عرمرم ، ودارت معركة أنتصر فيها الأنصار بعد قتل الملك يوحنا في المعركة ، التي تكبد فيها

1 - نغوم شقير ، المصدر السابق ، ص 1059 .

الأنصار رغم الانتصار خسائر بليغة في الأرواح ، بمقتل الآلاف من أفضل المحاربين¹ .

وعقب هذه المعركة خاض الأنصار معركة مع عدو فتاك ، ضحاياه الأعداد الهائلة من الأنفس ، رغم أنه يقاتل بدون عساكر وسلاح أو خطط حربية ، ونعني به الجوع التي أجتاح البلاد سنة 1889م ، وحصد آلاف الأرواح وجعل البقية الناجية أشبه بالعصف المأكول .

وبالشرق أيضاً تحتم على الأنصار مدافعة ومصارعة قوى أوروبية متصاعدة ومضطردة ، في جهات سواكن وكسلا ، ونقصد بها إيطاليا التي لها أطماع في هذا الجزء من أفريقيا الشرقية ، خاصة بعد تأسيسها مستعمرة لها في إريتريا سنة 1890م ، وتسعى في عناد إلى مد نفوذها إلى الحبشة والأراضي السودانية الشرقية وهذه الضغوط والعدائيات كلفت الخليفة عبد الله ثمناً باهظاً ، وأثرت في قدرات الدولة وأضعفتها في السودان الشرقي فلم يستطع الخليفة الاستيلاء على سواكن ، ووجد صعوبة شديدة في المحافظة على أطراف الدولة السودانية المترامية ، مما أثار طمع هذه الدول الاستعمارية فتسابقت للاقتطاع منها ، دون أن يتمكن الخليفة من إيجاد الوسيلة الحاسمة للردع والدفاع المؤثر ، باسترداد هذه المناطق لانشغاله في صد الأخطار الخارجية في أجزاء أخرى ، ولا سيما في الشمال مع مصر² .

لقد واجه الخليفة عبد الله صعوبات جمة في هذا الشأن ، وكان مما أضعف سيطرته على أقاليم السودان بدائية وسائل المواصلات والنقل إضافة إلى ضعف موارده الناجم عن فقر البلاد في الثروة الحيوانية والسكانية والمعدنية ، مقابل أعداء أوروبيين يتمتعون بقوة مالية وتقنية وعسكرية متقدمة³ .

1 - جوزيف أورفالدر ، عشر سنوات من الأسر في معسكر المهدي (1882-1892م) ، ترجمة عوض أحمد الصو ، الطبعة الأولى ، مطبعة التمدن المحدودة ، 2008م ، ص 285 .

2 - أحمد طربين ، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر - دراسة التطورات والاتجاهات السياسية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، 1994م ، ص 345 .

3 - المرجع نفسه ، ص 346 .

صحيح أن هناك حروب للأنصار انتهت أحياناً بانتصارات ، لكن هذه الانتصارات كانت وقتية ، كبدتهم خسائر فادحة ، ومع ذلك لم يتخذ المهديون خطة للتهدة ، وأنعدم كل أمل في إمكان أن يتعاهد الأنصار أو يتحالفوا مع الأحباش عندما عرض عليهم الإمبراطور منليك ذلك ، لدرء الأخطار التي سوف تتهدد الطرفين من التحرشات الاستعمارية ، أضف إلى هذا كله ، أن انتهاء حرب الحبشة بانتصار الأنصار في واقعة القلابات ، جعل الخليفة يصمم على غزو مصر ، وهي المغامرة الكبرى ، التي كانت نتائجها خسارة سلطة وملك الخليفة عبد الله بعد مدة ثلاثة عشرة سنة¹ .

أما أشقّ الظروف التي واجهت الخليفة عبد الله في الشرق فهي تتمثل في معاناة عثمان دقنة الأمرين في سواكن وطوكر وهندوب بسبب زيادة الأطماع الاستعمارية المتنامية من جهة ، ومن نزاعات القبائل المعادية للمهدية ولسياستها من جهة ثانية ، فأنهمك الرجل الجريئ يقاتل ويناوش أعدائه في عدة جبهات ، وكانت طوكر في حوزته ، فأضطر تحت هذه الظروف المعاكسة لهجرها والذهاب شاك السلاح لرد قبائل الحباب للطاعة ، وترك حامية صغيرة ، وكانت هندوب بلا حماية ، فأنتهز محافظ سواكن هولد سميث الفرصة وأحتل هندوب بعد أن قتل نحو أربعين رجلاً ، وكان ذلك في 27 يناير سنة 1891م . ثم زحف على طوكر ، وحاول دقنة اللحاق به فوقعت الهزيمة ، وكانت خسائر الأنصار هائلة ، رغم استبسال شجعان دقنة ، فقد بلغ عدد قتلى الأنصار 700 رجل فيهم 17 أميراً ، وغنم الأعداء كمية ضخمة من المؤن والأسلحة والجبخانه ، وكان ذلك في يوم 19 فبراير سنة 1891م . وبذا سيطر الانجليز وانتزعوا من الأنصار منطقة هامة .

فإن كان بيد الأنصار في الحدود الشمالية أخذ المبادرة بالهجوم ، واعتادوا شن الغارة تلو الغارة ، وبقيت الحاميات المصرية والانجليزية في حالة دفاع مستميت من هذه المباغثات ، فإن الوضع في الشرق من على الحدود كان مغيراً

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 392 .

نوعاً ما عن الشمال ، حيث كانت الهجمات متبادلة مع الأطراف الأخرى ، فالأحباش لم يكفوا عن القيام بغارات التعدي والسلب من على الحدود وفي ذات الوقت بقى عثمان دقنة في سواكن وطوكر وغيرها في حالة كر وفر مستمر ، لوجود القوى الأوروبية بهذا الجزء ولتضارب مصالحهم ، ومع ذلك لم يتمكن الأنصار وهم بوضع الهجوم ، من احتلال مصر كما لم يبعدوا عن الشرق مخاطر التهديدات الاستعمارية بصورة مطمئنة ، وعلى هذا الأساس صارت أعبائهم مضاعفة . وبخاصة في الجبهة الشرقية ، التي كانت تكابد فوق طاقتها ، وكان القتال فيها مبارزة مطوّلة بين عثمان دقنة والقوات الانجليزية والمصرية ، وهو ما دفع الخليفة عبد الله بوضع ثقله الحربي على جهات السودان الشرقي بشكل واضح ، فقد زوّد المنطقة بأعداد كبيرة من الجيوش ، وخصص لها كميات كبيرة من السلاح والذخيرة ، أكثر من الاستعدادات التي سخرها للجبهة الشمالية¹ .

ففي 21 ديسمبر 1893م أندفع الطليان للاستيلاء على كسلا ، ونتيجة لاختلال ميزان القوى فشل الخليفة عبد الله في صد الإيطاليين ، بهزيمة القائد احمد على ، الذي توغل في جراحة شديدة في بلدة أغوردات داخل الأراضي الإريترية مما أدى إلى فقدان الأنصار لمعظم قواتهم في هذه المواجهة ، وقتل احمد على نفسه ، وحدث هذا 21 ديسمبر سنة 1893م² .

وكان الإيطاليون يرون أن احتلال كسلا يدعم مركزهم في الحبشة وفي السودان على حدٍ سواء ، فاستأذنوا بريطانيا في احتلالها ، ونشأ بينهما اتفاق في هذا الصدد ، فباغتوها وأهلها في غفلة ، بهجوم غادر فجر يوم 17 يوليو سنة 1894م وكان عليها حينئذٍ مساعد قيدوم ، ودانت كسلا للطليان حتى سنة 1897م حينما أعادوها للحكومة المصرية حسب الاتفاق المبرم . ولم يقدر الخليفة على استعادة كسلا لصعوبة موقفه ، الذي أخذ في الترنج نتيجة للطابع القبلي للحكم والمعارضة ، وأيضاً للنهج

1 - محمد محبوب مالك ، المقاومة الداخلية لحركة المهديّة (1881-1898م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة - فرع الخرطوم - ص 59 .

2 - نعوّم شقير ، المصدر السابق ، ص 1158 .

العسكري التوسعي الذي اختطته حكومته مع جيرانه ، مع فوارق
الإمكانيات ، مما كلف جهاز السلطة نفقة طائلة في الأموال
والعتاد . وهذه المصادمات بالجبهة الشرقية بلا ريب خلقت
الضعف الذي بات الثغرة الخطيرة التي نفذ منها الأعداء إلى
الداخل ، وتقويض حكومة الخليفة عبد الله ، عبر الشرق .

أما في الجنوب فإن النشاط الاستعماري المضطرب كان لا
يقل خطراً وتهديداً عن ما يدور في الشمال والشرق ، وكانت
القوى الأوروبية الاستعمارية التي تجوس في أعالي النيل هي
بلجيكا التي تسيطر على الكونغو، وألمانيا في يوغندا وأعالي النيل
وشركة أفريقيا الشرقية البريطانية ، بزعامة الاستعماري العنيد
ماكينون ، إضافة إلى فرنسا ..

وفي أعالي النيل سيطر الخليفة على الرجاف بقيادة عمر
صالح ، وأبعدوا أمين باشا إلى دوفيل ، وكانت هذه المنطقة أكثر
حساسية عقب انسحاب أمين باشا منها ، إذ تجاذبتها القوى
الاستعمارية ، فالبريطانيون كانوا مهتمين بأن يحولوا دون أية قوة
أخرى للاستيلاء عليها ، لأنها رقعة جغرافية خاصة بمنايع النيل ،
وقد نجحت بسلاسة في إبعاد ألمانيا باتفاق عقد في 1 يوليو
1890م اعترفت فيه ألمانيا بتبعية أراضي يوغندا وكنيا
لبريطانيا . كما شهدت المنطقة أيضاً تهديد التوسع الفرنسي
والبلجيكي ، في الفترة من 1890م-1898م نحو الشاطئ
الغربي للنيل وبحر الغزال¹ .

وقد عقدت بلجيكا اتفاقاً مع ماكينون دون مصادقة بريطانيا ،
يتيح لبلجيكا سلطات في حدود خط تقسيم النيل ، أفاد بلجيكا
في التوسع في أعالي النيل ، ولكنه قطع الطريق أمام إمكانية
التوسع الألماني من جهة الشرق .

ولعل هذا التواجد البلجيكي بهذه المنطقة المؤثرة والشديدة
الحساسية بالنسبة للمشاريع البريطانية في هذه المنطقة ،
لارتباطها بمصالح مصر التي تعتمد على المياه المندفعة من
أعالي النيل ، لم يكن مخيفاً ومزعجاً بالقدر الذي يمكن أن

1 - ب . م هولت ، المرجع السابق ، ص 225 .

يرعها إن كانت هذه الدولة فرنسا القوية ، ولم تعارض بريطانيا اتفاق ماكينون مع بلجيكا لسهولة إلغائه إن أرادت ، والتحجج بعدم قانونيته ، لأنها لم تصادق عليه الحكومة البريطانية ، إذا ما ظهرت أي نوايا بلجيكية جشعة ، في المنطقة تشيء بتهديد مجرى النيل ، وكان ليوبولد - حقاً - يطمع في ضم خط الإستواء للكنغو الحرة بواسطة أمين باشا ، ليس هذا فحسب بل مع مرور السنوات ، أرسل البلجيكي حملة بقيادة كركهوفن في سبتمبر 1890م ، وتغلغت حتى وصلت النيل واحتلت الدفلاي في 1893م ، كما أرسلوا حملات أخرى نحو الشمال فاحتلت عدة مراكز بين عامي 1891م-1892م حتى وصلت قريباً من ديم الزبير في عام 1893م ، ومن حدود دارفور وحفرة النحاس في عام 1894م . وبذلك تجاوز البلجيكي خط عرض 4 درجات ، الذي تعين في الاتفاقيات السابقة ، ومع فرنسا أيضاً عقدت معاهدة تتيح لبلجيكا التوسع شمالاً وشرقاً من مراكزهم على الشاطئ الأيمن لنهر الأولة ، وكان ذلك في 14 أغسطس سنة 1894م مع الالتزام بعدم احتلال أراضي شمال حاجر لادو .

وفي 12 مايو سنة 1894م عقدت بلجيكا اتفاقاً مع إنجلترا أعطى بلجيكا منطقة كبيرة من بحر الغزال تقع بين خطي 30° و 25° شرقاً وخطي عرض 10° و 4° شمالاً . والمنطقة من بحر الغزال من نقطة ماهاجي على بحيرة البرت إلى فشودة ، على أن تسترجعها إنجلترا ، بعد وفاة ليوبولد ، واحتلت بلجيكا عملياً هذه المناطق¹ .

وهذه الاتفاقيات تقدم صورة للأطماع الشرهة بين الأوروبيين في هذه المنطقة النائية عن يد الخليفة ، فكل دولة لها حساباتها وتقديراتها من وراء هذا اللهث ، ولا يعزب عن البال التأكيد على أن بريطانيا ، كانت تفضل بلجيكا على فرنسا في هذه المنطقة

١- الدفلاي منطقة في الرجاف أو جبل الرجاف ، على بعد 10 أميال من غندكرو ، و1091 ميلاً من الخرطوم ، وأخذ المهدي وبعده الخليفة عبد الله هذه المنطقة ، مركزاً لحكومتهم ولنفي المعارضين لهم . استولى عليها البلجيكي في 17 فبراير سنة 1898م .

٢- اللادو أو مركز مقاطعة اللادو التابعة لملك البلجيكي ، استناداً للاتفاق المبرم بين ولاية الكونغو الحرة وإنجلترا ، وكان اللادو مركز حكومة خط الاستواء في العهد التركي المصري قبل المهدي .

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 415 .

الحيوية المائية لمصر ، لأنها أخف قدراً من فرنسا . مع فائدة الاتفاقيات التي عقدتها معها لأنها تعيق التحرك الفرنسي في المنطقة ، ولذلك نظمت فرنسا حملة بقيادة الكولونيل مونتيل* ، وأخرى بقيادة ليوتار ، لطرد بلجيكا من الأوبانجي العليا ، ورغم فشل وصول هذه الحملات إلى فشودة إلا أنها أحدثت ضغوط على بلجيكا ، أسفرت عن اتفاق حول حدود ممتلكاتهما في أفريقيا الوسطى وتنازلت بلجيكا عن مناطق كانت تعوق التقدم الفرنسي ، في حفرة النحاس ، بنجاسا رفاي ، وزميو ، كما تنازلت بلجيكا عن احتلال إقليم بحر الغزال مقابل عدم معارضة فرنسا استئجار بلجيكا حاجز لادو . وفي 16 يوليو 1898م احتل القومندان هنري باسم بلجيكا لادو ، وسبق أن احتلوا الرجاف في 15 فبراير 1897م ، بعد اشتباك مثير مع عامل الخليفة عربي دفع الله في بحر الجبل ، أنهزم فيها عربي وتقهقر إلى بور .. وفي يونيو دعم القومندان شالتان احتلاله الرجاف ، عقب احتلال الفرنسيين لفشودة . وقد أدى احتلال بلجيكا لحاجز لادو إلى متاعب لا حصر لها لانجلترا ، لم تنقشع دوايتها إلا في عام 1906م .

أما نفوذ الخليفة عبد الله في الجنوب ، فقد بدأ واستمر منذ أن عين المهدي رث الشلك ملكاً على الاستوائية ، وفي عهد الخليفة عبد الله قام رث الشلك بعصيان ، حين أمتنع عن دفع العشور ورفض الاعتراف بسلطة المهدي ، بذريعة أنه ملك استمد منصبه من المهدي الذي هو (نيكناج) وهو الإله عند الشلك ، وأعتبر نفسه ملك الشلك ، وأما الخليفة فهو ملك العرب ، وقال أنه على هذا الأساس لا تلزمه طاعته ، وقتل بيك ابن عزي ، أحد سلالة ملوك الشلك ، لأنه كان دليل الأنصار في التدخل بالمنطقة ، وأنه متشبه بالعرب ، فصار منهم بمظهره وملبسه . غير أن قتل بيك بن عزي كان نتيجة إلى أنه كان موالياً

* - حملة مونتيل هدفها الوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر الغزال إلى فرنسا ، تنفيذاً للفكرة الشائعة آنذاك بأن السيطرة على منابع النيل والتحكم في توزيع مياه النهر الأعلى يكفلان السيطرة على مصر ذاتها ، لذلك يرى الفرنسيون أن استيلائهم على فشودة ، وهي منطقة تقع على مجرى النهر الأعلى وتسيطر على ملتقى رافديه ، وهما بحر الغزال ونهر السوبات ، تزعج بريطانيا ، وتهدد بقطع المياه عن مصر ، لكن حملة مونتيل تعطلت بعد اتفاق لتعديل الحدود مع بلجيكا ، فتحركت حملة أخرى بقيادة ليوتار حاكم الأوبانجي ، للوصول إلى النيل قبل الانجليز ، بقيادة كولفيل المتحرك من يوغندا ، تعثرت أيضاً هذه الحملة ، فصدرت التعليمات أخيراً لمارشان الذي تمكن من دخول فشودة واحتلالها ، مما سبب الأزمة الشهيرة المعروفة بأزمة فشودة بين بريطانيا وفرنسا .

لسلطة المهدية , كما كان منافساً له في الحكم , وبذلك أعلن ملك الشلك عصيانه واستقلاله تماماً , ولأهمية هذه المنطقة للمهدية من ناحية موارد زراعية وحيوانية , أرسل لهم الخليفة عبد الله الزاكي طمل في عشرين ألف مقاتل , أشتبك مع "الملك عمر" وهو الاسم الذي أطلقه المهدي على رث الشلك¹ .

ومهما يكن من أمر فإن القبضة العسكرية والأمنية للمهدية في الجنوب , كانت ضعيفة , لحد بعيد , ولا أثر لها مقارنة بقوتها في الحدود الشمالية والشرقية , لبعد المنطقة وصعوبتها الجغرافية , والظاهرة البائنة في غياب السيطرة المهدوية في الجنوب هو أنه كان مسرحاً للأطماع الاستعمارية الأوروبية , انتهت مآلاته بأزمة فشودة بين بريطانيا وفرنسا وهي الأزمة التي كانت سبباً في تغيير بريطانيا لرؤيتها التي كانت تقتصر على الغزو الجزئي الحدودي للسودان , إلى الغزو الشامل لحماية مصر ومياه النيل , وفوق ذلك يوضح الوجود الكثيف للقوى الأوروبية في الجنوب , أن الدولة أضعف من أن تنشر نفوذها وسلطانها على كل رقاع البلاد .

وحتى لو اعتبرنا البعد الجغرافي للجنوب وسوء المواصلات , كان سبباً في ضعف حمايته من الأعداء , فأن الشمال والشرق والغرب - بثوراته القبلية - هي الأجزاء القريبة من مركز السلطة الحاكمة , ومع ذلك لم تكن أوضاعها الأمنية والعسكرية قيد السيطرة الكافية , بسبب لجوء الخليفة واعتماده التام في معالجة مشاكله السياسية على القوة والعنف فقط داخلياً وخارجياً . لاعتقاد الخليفة أن الحروب والمعارك تزيد في سمعته وهيبته , في الداخل والخارج معاً بما يكسب دولته عزة وقوة , وهو ما حفزه على الدخول في حروب مع الحبشة ومع مصر , دون تقدير كما ذكرنا سلفاً لقوة خصومه , أو ما سيترتب على هزيمته من واقع جديد يتسم بالتأكيد بالضعف والانهيار وظهر

1 - إبراهيم فوزي باشا , السودان بين يدي غردون وكنتشر , ج 2 , مطبعة دار الكتب والوثائق القومية , 2008م , ص 236 و 237 .

جلياً مثل هذا الوضع عقب هزيمة عبد الرحمن النجومي في
توشكي² ..

المبحث الثالث

التحول البريطاني نحو غزو السودان

بدأ التفكير البريطاني في التحول من الدفاع عن حدود
مصر الجنوبية ضد هجمات الأنصار، إلى التحرك قدماً نحو احتلال
دنقلا ، لحدوث بعض الوقائع داخل السودان وخارجه ، من شأنها
تهديد المصالح البريطانية الكبرى في مصر وإجهاض مشروعاتها
الاقتصادية برمتها ، حيث تغيرت الأوضاع في السودان الشرقي ،
ولأن السودان في السياسة البريطانية هو مجرد محور أمني

2 - أحمد طربين ، المرجع السابق ، ص 346 .

لمصر ، وارتباط ذلك بالمصالح البريطانية ، فقد أثرت على هذا الأساس ، التخلي عن سياسة مراقبته ومتابعة ما يدور فيه وما حوله من على البعد . من مصر ، إلى التحرك والتدخل في شئونه ، إن استدعى الأمر واحتلاله إذا ما برزت مخاطر حياله ، تزعزع مركز بريطانيا المهم في مصر .

وبدأت أولى المخاطر التي ستهدد بريطانيا عبر السودان ، بتزايد الخطر الإيطالي في الشرق بعد أن أبرموا معاهدة مع الأحباش في 2 مايو سنة 1889م ، لكن بريطانيا عالجت الموقف مؤقتاً ، حين توصلت إلى عقد اتفاق مع الإيطاليين عام 1891م يقرر التعاون بينهما في ما يخص شرق السودان .

وفي 1894م احتلت إيطاليا كسلا بموافقة بريطانيا بشكل مؤقت . والهدف من الاتفاق إضعاف حكومة الخليفة عبد الله ومنعها من تهديد مصر .. ولكن تزايد خطر الأنصار على مصالح بريطانيا عندما هددوا بطرد إيطاليا من كسلا ، ففي يناير سنة 1896م تعاظمت الظنون بوقوع التهديد من جانب الأنصار بشكل وشيك ، باحتمال عقد محالفة بين الخليفة عبد الله وإمبراطور الحبشة منليك الثاني ، للقيام بعمل مشترك بين الطرفين ضد الأوربيين في أفريقيا الشرقية¹ ، مما ينذر ب بروز قوة كبرى تهدد الوجود الأوروبي في مصر والحبشة ، وكانت هذه مجرد توقعات لم تتحقق ، لكن أهمية المصالح الاستعمارية ترغم على أن يكون الذهن يقظاً ، فبريطانيا كانت مهمومة بالأوضاع في السودان وباستقراره ، لأن ذلك مرتبط بوجودها في مصر وأمن واستقرار

- وقعت بريطانيا وإيطاليا اتفاقين أحدهما في 24 مارس عام 1891م والثاني ذو علاقة بشرق السودان في 15 أبريل عام 1891م ، حددت المادة الأولى فيه : أن منطقة النفوذ الإيطالية في الشمال والغرب ، من أفريقيا الشرقية ، يرسم بخط من رأس قصار على البحر الأحمر إلى نقطة تقاطع الخط السابع عشر ، من خطوط العرض الشمالية ، مع الخط السابع والثلاثين من خطوط الطول شرق غرينتش ، ويتبع خط الحدود خط الطول هذا ، إلى أن يلتقي مع خط عرض 16° و 30° من خطوط العرض الشمالية ، ويرسم خط الحدود من نقطة الالتقاء هذه ، في 30 من خطوط العرض الشمالية ، ويرسم خط الحدود من نقطة الالتقاء هذه في خط مستقيم إلى سبدرات ، بحيث تترك سبدرات إلى الشرق ، ومن سبدرات يرسم خط الحدود في الاتجاه الجنوبي إلى خور القاش ، وتبعد عن كسلا بعشرين ميلاً أنجليزيا ، وتتصل بنهر عطبرة عند خط عرض 14° و 53° من خطوط العرض الشمالية ، ثم يذهب خط الحدود مع نهر عطبرة إلى أن يلتقي مع خور كاكاموت ، ومن هناك يتجه غرباً ، حتى يلتقي مع نهر لمسن ، ثم يتبع نهر لمسن حتى التقائه بنهر الرهد ، وأخيراً يتبع خط الحدود نهر الرهد إلى مسافة قصيرة بين ملتقاه مع خور لمسن ، وتقاطعه مع الخط الخامس والثلاثين من خطوط الطول شرق غرينتش ، ثم يتبع خط الطول هذا حتى يلتقي بالنيل الأزرق .

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 448 .

القطر المصري . وغير التهديد الإيطالي كان الخليفة عبد الله ، رغم معاناته الداخلية من عصيانات وهيجانات قبلية ضد حكمه ، ورغم ظهور بوادر ضعف قوته العسكرية عقب هزيمة قائده ود النجومي في توشكي عام 1889م ، فإنه استمر في شن الغارات على حدود مصر الجنوبية حتى عام 1895م ، وعلى هذا الأساس أخذ الاستعماريون البريطانيون في لندن والقاهرة يتساءلون : ألم يحن الوقت بسبب هذه الظروف المعاكسة للتدخل في السودان¹ ؟ " لأنه لم تعد مجدية حراسة مصالح بريطانيا في مصر من على الحدود الجنوبية .

وقد جاء التأكيد على ضرورة حماية مصر بريطانيا وبشكل قاطع بعد انتصار الأحباش العريض على الإيطاليين في عدوة في مارس سنة 1896م ، وعلى إثر ذلك قررت بريطانيا أن تستبق الأحداث للحيلولة دون قيام تحالف بين منليك إمبراطور الحبشة ، _ الذي حاز على قوة معنوية وعسكرية عالية _ والخليفة عبد الله في السودان ، ما من شأنه إعاقة المصالح التجارية الاستعمارية البريطانية في مصر وساحل البحر الأحمر ، فجاء الرد حاسماً من سالسبوري لكرומר في مصر بقيام حملة لاحتلال دنقلا ، وبذا تخلت بريطانيا كلية عن سياسة التآني والتمهل والدفاع التي ظلت تنتهجها تجاه السودان ، والتمنع عن التدخل فيه بحجة عدم جدواه لتكاليفه الباهظة ، وبرر سالسبوري السيطرة على السودان بأن فيه الحل الناجع لجعل الجنوب المصري آمناً مستقراً من الأخطار² .

إذن كان مبعث القرار ، منع الأنصار من تحقيق انتصار في كسلا بالاتحاد مع الحبشة ، تكون له آثاره البعيدة المدى كأن يمنح الأنصار الأمل في تجديد الهجوم على مصر ، وإحياء مشروع المهديّة ، الرامي إلى التمدد في العالم أجمع³ .

وكل هذه التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي ، تزامنت مع انتقال الحكم في بريطانيا إلى أيادي المحافظين ،

1 - هارولد ماكمايكل ، المرجع السابق ، ص 82 .

2 - مكّي شيبكة ، المرجع السابق ، ص 430 .

3 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 451 .

دعاة التوسع ، الذين كانوا في سياستهم قد قرروا بناء إمبراطورية بريطانية ، بعد أن أصبحت أرقام التجارة البريطانية مع الخارج ، قد أخذت تميل إلى الانخفاض ، وأصبح الميزان التجاري يعاني انخفاض أرقام الصادرات وارتفاع الواردات ، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة¹ .

وتشرح هذه الوقائع أنها معوقات للتجارة البريطانية في المقام الأول ، ولا يجب أن يغرب عن الذهن أن بريطانيا دولة تجارية ، وهما الأساسى الإمساك والسيطرة على مفاصلها ومحاور سريانها بكل سلاسة ، ومصر دولة محورية لوجود قناة السويس على أرضها ، والسيطرة عليها تعني التحكم في خط التجارة العالمية ، هذه هي الخطوة الأساسية ، ومن ثم النظر في القضايا والمهددات المحيطة بها ، وفي مقدمة المهام ، ضرورة العناية بأمر حوض وادي النيل والسودان لارتباطهما بسريان الأمن والاستقرار في مصر .

واستناداً على هذا ، أرادت بريطانيا إرسال حملة لاحتلال دنقلا ، وقد طلبوا العون من صندوق الدين للتقدم نحو دنقلا بدون تأخير ، ونشبت المشاكل فوراً مع فرنسا التي عارضت الخطوة بشدة ، وقد ساندتهم الروس الذين رفضوا أن تقترض حكومة مصر من صندوق الدين لتمويل عمليات حربية ، وأحتج السلطان العثماني ، وأعترض الخديوي عباس الثاني عندما علم بالخطوة² ، لأن بريطانيا أعدت في خبث الحملة وشرعت في إرسالها بدون علم الخديوي إلا في اللحظة الأخيرة ، دلالة على اهتمام بريطانيا المحض بمصالحها التي باتت مهددة في مصر من قبل فرنسا والخليفة ، وتغاضت عن إدعاءات حقوق مصر في السودان ، وغضب الخديوي لكن غضبه لم يلبث أن اختفى . وأجابت بريطانيا على استفسار الباب العالي في 25 مارس 1896 : بأن الغرض من الحملة الدفاع الداخلي عن مصر ، الذي من واجب الجيش المصري نفسه القيام به ، حسب أحكام الفرمانات

1 - زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1976م ، ص 180 .

2 - هارولد ماكمايكل ، المرجع السابق ، ص 82 .

العثمانية ، واعتبرت بريطانيا أن هناك بعض القبائل الثائرة ، قد أغارت على قسم من الأراضي وخرجت عن الطاعة ، وبالتالي فإن ردها للطاعة لا يحتاج إلى إذن خاص من السلطان¹ .

وهذا حق أريد به باطل لأن تحريك الحملة تم في الأساس لحماية مصالح بريطانيا من منافسيها من الدول الاستعمارية ، وليس حماية مصر وصونها من أجل مصر ، وظهرت بريطانيا متشددة حيال مصالحها ، بصراعها المستميت مع المعارضين الأوروبيين ، فغير تجاوزهم للباب العالي ومصر في إرسال الحملة لدنقلا ، فقد تجاوزوا معارضة الاقتراض من صندوق الدين ، التي أعلنها المندوبان الفرنسي والروسي ، ورفعوا ضدها دعوى قضائية جاءت في مصلحتهما فتكفلت الحكومة البريطانية بدفع المبلغ . ولو وافق كل مناديب صندوق الدين فان الفرنسيين لن يوافقوا لأن هذا سيصبح إقرار غير مباشر بحماية بريطانيا لمصر .

ووضح أن بريطانيا تعتزم الوجود في مصر والحفاظ عليها رغم المعوقات ، واسترداد دنقلا الذي يأتي في سياق هذه الإستراتيجية ، ليس خوفاً من التهديد العسكري لمصر عبر السودان ، وإنما لحماية مياه النيل التي هي حياة مصر ، التي تجثم بريطانيا على أراضيها بالاحتلال² .

إذن فإن هزيمة إيطاليا المنكرة في عدوة على يد منليك الثاني ، في أول مارس 1896م ، وهي المعركة التي وضعت حداً للخلاف الإيطالي الحبشي حول تفسير أحد بنود معاهدة أتشالي الذي زعمت فيه إيطاليا أنه يخولها فرض الحماية على الحبشة³ ، قد دفع بريطانيا إلى التعجيل بغزو السودان فأعدت حملة كبيرة ، وأعطيت قيادتها لسير هيربرت كتشنر ، الذي تحرك جنوباً في يونيو 1896م وهزم قوات الخليفة في فرقة ، وبحلول شهر

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 453 .

2 - هارولد ماكمايكل ، المرجع السابق ، ص 82 .

3 - راشد البراوي ، الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ومطبعة السعادة ، القاهرة ، 1961م ، ص 62 .

سبتمبر احتل دنقلا الجديدة ، والدبة ، وكورتي ومروي . وفي طريق تقدمه شاد خطوط السكك الحديدية¹ .

لم تتمكن حاميات الخليفة في الشمال من إيقاف تقدم كتشنر ، ولما بلغ الخبر الخليفة أن الجيش الانجليزي "حاضر أم درمان " لأجل فتح السودان كما كتب يوسف ميخائيل ، أعطى الأمر لعامل الخليفة بالغرب الأمير محمود ود احمد لقيادة الجيوش لصد الغزاة ، بالتوجه إلى المئمة ، كي يربط هناك في انتظار قدوم الجيوش الانجليزية المصرية ، ومن بعد ذلك يتوجه شرقاً إلى شندي يقيم فيها وينتظر الإشارة².

وأوضح أن فرنسا التي كانت تعارض بريطانيا ، كنوع من التنافس الاستعماري بينهما . قد عازمت في هذه الأثناء على عرقلة أطماع بريطانيا التوسعية في حوض النيل ، بإجراء اتصالات غير مباشرة مع الخليفة عبد الله ، بوساطة الحبشة ، التي حضر مندوب من الملك إلى الخليفة عبد الله لعرض طلب فرنسي يقترح قبول الحماية الفرنسية ، لإيقاف الزحف البريطاني على بلاده ، وأعطاه راية لوضعها في طريق الحملة . وتكلم يوسف ميخائيل في مذكراته ، أن الجيش البريطاني عندما بلغ الشلال تشاور الخليفة عبد الله مع أخيه يعقوب ، ومحمود ود احمد ، وأخيه إبراهيم الخليل ، وابنه عثمان شيخ الدين وتكلم معهم بخصوص الراية الفرنسية ، لأجل وضعها في حدود ملكه مقابل حماية فرنسا للسودان . فرفض الأمير يعقوب هذا العرض بقبول الراية ، وطلب من أولاد عمه عدم الموافقة قائلاً : " لا توافقوا عليها ، بل يكون الجهاد ، المهدي حضر بالسيف ، نحن نحارب بالسيف ولا تدخلوا تحت طاعة النصارى³ " .

وقد أفضى أمر التشاور بعدم قبول الخليفة للراية الفرنسية ، وبلا شك فإن تحركات الدولتين الاستعماريتين ، تأتي في سياق التسابق المحموم في مناطق النفوذ .. فرنسا تسعى بشتى

1 - هارولد ماكمايكل ، المرجع السابق ، ص 83 .

2 - يوسف ميخائيل ، التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان " شاهد عيان " تحقيق محمد إبراهيم أبو شوك ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان ، السودان ، 2004م ، ص 167 .

3 - يوسف ميخائيل ، المصدر السابق ، ص 193 .

السبل لتثبيط الخطوات البريطانية والسعي لإخراجها من مصر بممارسة سياسة التهديد عن طريق الاستيلاء على منابع النيل ، بينما بريطانيا تندفع لحماية مصالحها من هذه التهديدات الخطيرة بهذه المناطق .

ومهما يكن من أمر ، وبعد أن نجح كتشنر في احتلال دنقلا غادر إلى لندن ، بعد أن أكمل المهمة المطلوبة منه بنجاح ، وفي لندن أقترح كتشنر مواصلة الزحف وإنهاء حكم الخليفة في أم درمان ، بدعوى أن الجيش موجود في منطقة بعيدة عن قواعده ، وأن خطوط مواصلاته سوف تتعرض لهجمات الأنصار ، وأنهم في دنقلا معرضين للهجوم الخاطف من عدة جهات ، أيضاً أكد أن هناك أنباء تشير إلى نشاط متنامي للفرنسيين في أفريقيا الاستوائية ، وبالتالي ينبغي الزحف إلى أم درمان ، إنقاذاً للموقف ، فمنحته الحكومة الموافقة بالزحف لإبطال النشاط الفرنسي ، قبل فوات الأوان¹ .

وعباً كتشنر قواته للزحف جنوباً ، وكان قائد الخليفة الأمير محمود ود احمد مع قواته قد عقدوا العزم على مقاومة الغزاة ، فانهمزوا في معركة عطبرة بعد أن اظهروا شجاعة فائقة اشتهرت بها جيوش المهديّة ، عندما يواجهون قوات تفوقهم عدة وعتاداً . وقد قتل في معركة عطبرة أو النخيلة نحو ثلاثة آلاف سوداني ، وجرح أكثر من أربعة آلاف ، ووقع القائد الشجاع محمود ود احمد في الأسر . وكان ذلك في 8 أبريل سنة 1898م .

وبعد موقعة عطبرة صمم الخليفة على مجابهة الأعداء في أم درمان ، وحققا حارب السودانيون ببسالة مذهلة في موقعة كرري ، رغم الهزيمة نظراً للتفوق التقني لأسلحة العدو ، وقتل في هذه المعركة نحو أحد عشر ألف سوداني ذهبوا شهداء ، وجرح حوالي ستة عشر ألفاً ، ولم يكتف كتشنر بهذه المذبحة البشعة فقد دفعته سوداويته وحقده إلى تصفية كل الجرحى ، وأجهز بهمجية على كل من في بدنه نبض حياة . أما الخليفة عبد الله فقد تراجع إلى شرق كردفان ، وعزم على مواصلة مقاومة

1 - مكّي شبّكة ، المرجع السابق ، ص 438 و 439 .

الأعداء حتى آخر رمق من حياته ، وسعى إلى حشد المقاتلين
لشن هجوم جديد على الغاصبين في العاصمة وكان يتجول لهذا
الغرض مدة عام كامل أقضت مضاجع الأعداء ، إلى أن انتهى
الأمر بالهزيمة في معركة أم ديكرات في نوفمبر سنة 1899م .
واستشهد في هذه المعركة الخليفة عبد الله التعايشي واستشهد
معه في هذه المعركة كبار قادة وأمراء المهدية ، وزال حكم
الدولة المهدية عقب هذه المعركة¹.

لقد هدفت بريطانيا من هذا الغزو حماية مصر باحتلال
دنقلا ، ولما تبين ازدياد المخاطر ليس فقط من الخليفة عبد
الله ، وإنما من تلك التحركات المريبة لفرنسا نحو أعالي النيل ،
ومنايع جريانه ، وهو تهديد ترنو فرنسا من وراءه إلى إبعاد
بريطانيا من مصر ، تغيرت الرؤية لدى بريطانيا لتأمين أوضاعها
في مصر نحو الاحتلال الشامل تحت ضغط العسكريين مثل
كتشنر بإتمام الغزو ، والنجاح للغزو يعزى - بلا شك - للفارق بين
الطرفين في الإمكانيات العسكرية للجيش الانجليزي المصري ،
إضافة للظروف الداخلية التي ميزت فترة حكم الخليفة التي
كانت عبارة عن نزاعات قبلية مستمرة ، وأعداء على الحدود
أدت الهجمات المتبادلة بينهم إلى إرهاب الدولة المهدية كثيراً .
ومهما يكن من أمر فإن نجاح الغزو ضاعف من حدة المعارضة
الفرنسية ، وظهور قضية أحقية بلاد السودان وقانونية احتلال
بريطانيا له حيث دار الجدل حول تبعيته للدولة العثمانية ، وموقع
بريطانيا من هذا الحق بعد قيامها بالغزو . وهو الجدل الذي احتدم
عندما تدخلت فرنسا في منطقة فشودة ، وحاولت بريطانيا إقناع
فرنسا بعدم قانونية دخولها في أرض تتبع للسلطان العثماني ،
وكان الرد الفرنسي يقول بأن هذه الأرض التي دخلوها أرض لا
صاحب لها بعد أن أخلاها المصريون عندما اشتدت الثورة المهدية
في السودان ، فصارت أرضاً بلا صاحب أسموها " بالملك
المباح² " .

1 - مجموعة مؤلفين ، تاريخ أفريقيا العام ، المجلد السابع ، أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية
1880-1935 ، اليونسكو ، ص 95 .

2 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 432 .

وقد كشف النزاع في هذا الموضوع بين الطرفين ، عن روح الأطماع الاستعمارية ، إذ يحاول كل طرف تبني وجهة نظر محددة حيال الملك المباح ، ثم يعود في فترة لاحقة إلى التخلي عنها وتبني نقيضها أي التي كان لا يؤمن بها سابقاً . وحاولت بريطانيا أن تنفي عن نفسها تهمة احتلال السودان تحت اسم الغزو المشترك مع مصر ، وهي الفكرة التي أفرزت مشكلة حق الانفراد بحكم السودان فيما بعد ، فقد حاولت بريطانيا إثبات حقوق مصر الكاملة في السودان بشكل محايد ، وفي نفس الوقت سعت لنيل الاعتراف الدولي بشرعية تدخلها في السودان وحكمه باسم الفتح ، ففشلت فشلاً ذريعاً في إقناع الآخرين بذلك ، فقد نكصت بعد نجاح الفتح عن منح مصر شرعية حكم طالما ثابرت على إثباته ، مما يدل بعدم اقتناع بريطانيا أصلاً (بحقوق) مصر في السودان ، ومرد ذلك لهواجس وخوف بريطانيا أن تعود سطوة مصر إلى السودان ، وهي مزية تخدم مصر بزيادة قوتها ، إذا ما استغلت مصر السودان بشكل يخدم مصالحها ، أو ربما الخوف من أن تفشل مصر ثانية في إدارة السودان ، ما يؤدي إلى عودة الثورات السودانية ثانية وانتشار الفوضى - كما تزعم بريطانيا - التي تمثل تهديداً للمصالح البريطانية على مصر ، بزيادة الأعباء على الحكومة البريطانية ، وفي كلا الأحوال فإن هذا ليس في مصلحة السياسة البريطانية في شيء ، فبريطانيا ما اهتدت إلى استعادة السودان إلا لتأكد أنها أن موقفها في مصر بات مهدداً من عدة منافسين ، ووفق هذا المفهوم قررت التدخل للقضاء على هذه المخاطر ، وفي بالها التحكم في السودان منفردة ، وإبعاد مصر وتهميش دورها في السودان بعد استتباب الوضع ، رغم ما تحملته مصر من رجال وعتاد ، يفوق كثيراً ما خسره الانجليز في عملية الاستعادة ، فقد بلغت خسائر بريطانيا فيما يخص الوضع في السودان خلال حملات (1890-1899م) ما لا يتعدى 1400 رجل ، بينما بلغت خسائر مصر من العسكريين والمدنيين خلال الثورة 270,700 رجل¹ .

1 - راشد البراوي و مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول ، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1952م ، ص 108 .

ومع ذلك كله تعمدت بريطانيا إبعاد مصر عن حكم السودان ، رغم أن القوانين الدولية اعتبرت شرعاً أن السودان بعد الفتح صار أرضاً عثمانية ، لكن ما حدث أن بريطانيا كانت تستهدف بعد الفتح الانفراد بحكم هذه الأرض ، ظهر ذلك في اتفاقية الحكم الثنائي ، فعلت ذلك رغم وجود فرمان قديم عثماني صادر لمحمد توفيق باشا سنة 1879م يحرم : " ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقاً " . فالتحريم هنا صريح وقاطع ، والأراضي المصرية الواردة في النص تشمل إلى جانب مصر الأراضي السودانية ، كما يتضح من الفرمانات الصادرة من السلطان إلى ولاية مصر منذ محمد علي¹ .

وهناك أيضاً معاهدة باريس في 20 مارس 1856م التي تنص على وجوب المحافظة على سلامة وممتلكات الدولة العثمانية . وكذلك معاهدة برلين المعقودة في 13 يوليو سنة 1878م ، وهي وثائق دولية كانت انجلترا إحدى الدول الموقعة عليها² .

ومع ذلك اختلقت بريطانيا الوسائل الكفيلة بإبعاد مصر عن حكم السودان ، لأنها تهدف إلى ضمان استمرار مشاريعها الاستعمارية في مصر ، دون منازعات وقد أوضح اللورد كرومر بعد سنوات من استرجاع السودان ، عن حقيقة المأزق المخرج الذي وجدت بريطانيا نفسها مكبله به ، وسيشكل إعاقة للهدف الأساسي الذي من أجله احتلت بريطانيا السودان ، وهو البحث عن صيغة أو فكرة مقبولة وفعالة ، بمقدورها تجنب صفة السودان أنه أرض عثمانية ، وفي ذات الوقت عدم تعريفه بأنه أرض بريطانية ، حتى يكون الوضع الجديد مقبولاً دولياً ولدى مصر . ويمضي كرومر ليقول أنه وجد الحل كامناً في القول بأن : " السودان صار لا انجليزياً ولا مصرياً بل سيكون انجليزي مصري " . ويستطرد بأن المستشار القضائي مالكوم ماكيلريث ، قام بتحويل هذه الفكرة الغريبة إلى عبارة " إنشاء دولة مولدة³ " .

1 - راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص 109 .

2 - المرجع نفسه ، ص 108 .

3 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 489 .

وعرف النظام الخاص بالدولة المولدة باسم نظام الحكم الثنائي الذي ابرم في 19 يناير سنة 1899م ، ثم تبعه اتفاق لاحق في 10 يوليو من السنة نفسها . ومن جهة ثانية فقد كانت مصر تعتقد جازمة ، أن استرداد السودان سيعيدها مجدداً لحكم السودان ، بينما المكر والخبث البريطاني بيّت النية على إبعادها ، ومنذ 14 سبتمبر سنة 1898م ، أعتري الإحباط المصريين ، بعد إنكشاف خفايا الأسرار شيئاً فشيئاً ، بأن بريطانيا تدعي لنفسها حق الاشتراك في حكم السودان ، رغم ما ضحت به _أي مصر_ من المال والرجال ، وجاء هذا في برقية للخديوي وهو في أوروبا ما يفيد ذلك ، وأن كتشنر رفع العلم الانجليزي بجانب العلم المصري على أم درمان¹ .

وهي بهذا الصنيع ، إنما تبعث برسالة مفادها ، أن تدخلهم في السودان الغرض منه حماية مصالحهم في مصر ، ويستتبع ذلك إبقاء مصر في حالة ضعف في إطار الاحتلال ، وليس تقويتها بإعطائها نفوذاً في السودان مساوياً للنفوذ البريطاني . وقد ورد في مذكرة دونها رينل رود في سبتمبر سنة 1898م ما يلي : " أنه بالنظر إلى المساعدات المادية ، التي قدمتها الحكومة البريطانية ، إلى الحكومة المصرية ، من الناحيتين المالية والحرية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم ، أن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل ، وإنما يرمي إلى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة ، تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعاً لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية ، كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية² .

وقد توقع كرومر معارضة فكرة رفع العلمين هذه ، ولكن لا يجب - كما قال - أن يأبه المرء لأي اعتراض من جانب الخديوي ، لأن الخديوي يعرف حق المعرفة ، أنه لا يمكن اتخاذ

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 489 .

2 - الشيخ أحمد عووضة ، السودان من 13 فبراير 1841م - 12 فبراير 1953م ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، ص 17 .

خطوة ما في السودان أو في مصر ، من غير موافقة الحكومة البريطانية .

وللتشديد على مسألة سيطرة بريطانيا المطلقة في السودان ، أكد كرومر في ذات السياق ، بأن رفع العلمين البريطاني والمصري متجاورين ، من شأنه أن يؤكد حقيقة أن الخديوي لا قدرة له على العمل في السودان ، من غير موافقة " شريكه الأكبر¹ " .

ثم أن هذا التصريح بمثابة تحذير مفيد للسلطان العثماني ، وهو الذي كان يتمسك بحقوقه العليا في السيادة على مصر والسودان معاً ، وإشارة أيضاً للفرنسيين وللأحباش على السواء ، بأن السيطرة على نهر النيل ، هي مسألة انجليزية أكثر منها مصرية . وإذا اعترضت فرنسا على العلم فينبغي تذكيرها بأنها طلبت من الخليفة عبد الله من قبل وضع الراية الفرنسية في دولته² .

ووفق هذه الحثيات فقد أرادت بريطانيا إرسال رسالة لجميع الأطراف المعارضة أن لها الحق الشرعي في حكم السودان بعد نجاح الغزو الثنائي . ولما لم يكن هناك ما حال دون سيطرة بريطانيا على السودان ، إلا أنها واجهت معضلة كبرى ستنسف مشروعاتها الاستعمارية الكبرى من جذورها ، وهي إرسال فرنسا حملة مارشان للسيطرة على منابع النيل ، واحتلال فشودة ، وهو أمل فرنسي قديم للتعويض عما فقدته بعدم مشاركتها في احتلال مصر ، فتمسكت بقرار الوصول إلى أعالي النيل ، وبالأخص منابعه في البحيرات الكبرى واحتلالها ، الأمر الذي سيجعل الوجود البريطاني تحت رحمتها ، لأنها ستتحكم في مياه النيل ، وكانت فرنسا مدركة لأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر وفقاً لشيوع مسألة إمكان التحكم في فيضان النيل عن طريق إنشاء خزانات على مخارج بحيرتي فكتوريا والبرت³ .

1 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 492 .

2 - محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 492 .

3 محمد سعيد القدال و تاريخ السودان الحديث 1820-1955م ، الطبعة الأولى ، مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان ، 1992 ، ص 311 .

وهو كما ذكر المهندسين يعطي الدولة التي تتحكم في
المنايع العليا للنيل سلاحاً خطيراً , يمكن أن يهدد سلامة مصر
وأمنها , بل يغرق وادي النيل كله , أو التحكم فيه بضبط النيل ,
وهي بحوث حقيقية خرجت فيما بعد في الدراسة الوافية التي
قام بها السير هاري جونسون ونشرها عام 1904 م¹ .

ومن هنا بدأ الصراع الحقيقي بين بريطانيا وفرنسا على
أعالي النيل , ودخول فرنسا في هذه الأنحاء يعني لبريطانيا بدء
مشروع فرنسا , الذي يهدف إلى رسم حزام فرنسي أفقي يمتد
من الصومال الفرنسي إلى داكار , بمعاونة منليك , والتي اتفقت
فرنسا معه على هذه الخطط , مقابل السماح لمنليك بمد حدود
الحبشة الغربية حتى مجرى بحر الجبل , وكان ذلك سبباً أساسياً
في تحول بريطانيا من الاكتفاء باحتلال دنقلا , وحماية مصر من
إطار حدودها إلى الإسراع , بإتمام عمليات الغزو الشامل
للسودان² .

1 - شوقي الجمل , تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها , ط 2 , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , 1980م , ص 523 .

2 - زاهر رياض , استعمار أفريقيا , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , مايو 1964م , ص 217 .

الفصل الثالث

الغزو الشامل

المبحث الأول

أثر حملة فشودة في استكمال غزو السودان

1 - شوقي الجمل , تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها , ط 2 , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , 1980م , ص 523 .

2 - زاهر رياض , استعمار أفريقيا , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , مايو 1964م , ص 217 .

رفضت بريطانيا الانسحاب من مصر وأرسلت حملة دنقلا في مارس سنة 1896م لحماية مصالحها في مصر من الخليفة عبد الله ، فتوترت العلاقة بينها وبين فرنسا ، وقد كانت العلاقات البريطانية الفرنسية عامة وبالنسبة لموقف كلا الدولتين تجاه مصر حساسة . واتخذت فرنسا صوراً مختلفة من الضغوط ، لطرد بريطانيا من مصر بعضها مسرحه الآستانة ، أما أبلغه أثراً وأشدّه خطورة ، فهو لجوء فرنسا إلى التدخل في مناطق أعالي النيل ، بسبب ما تمثله من أهمية بالنسبة للتوسع الاقتصادي في مصر ، استناداً إلى تلك الأفكار الذائعة في ذلك الوقت منذ سنة 1894م ، التي تقول أن السيطرة على منابع النيل ، والتحكم في توزيع مياه النهر ، يكفلان التحكم في مصر ذاتها ، ولذا فقد اختمرت هذه الفكرة في أذهان الفرنسيين بالوصول لحوض النيل من ممتلكاتهم في أفريقيا الوسطى .

وأدت هذه الفكرة إلى التوجه لاحتلال فشودة ، على أساس أن هذا العمل أقل ما يمكن أن يجن الفرنسيون من وراءه أنه يجبر الانجليز على طرح المسألة المصرية على طاولة النقاش ، من خلال عقد مؤتمر أوروبي لبحث قضية جلاء بريطانيا عن مصر .

وأهمية فشودة بالذات ، ترجع إلى أنها نقطة تسيطر على مجرى النيل الأعلى ، وعلى ملتقى بحر الغزال ونهر السوبات ، بالنيل الأبيض¹ .

ومما شجع أيضاً على إرسال هذه الحملة استئجار بريطانيا حاجز اللادو لبلجيكا ، ليكون عقبة أمام التوسع الفرنسي في أعالي النيل ، وكان ذلك في مايو سنة 1894م . وأعدت فرنسا حملتين الأولى تبدأ زحفها من الحبشة شرقاً تتجه للسوبات لتموين الحملة الأخرى الآتية من الغرب بالعتاد والمؤن ، وحدثت اتصالات بين فرنسا ومنليك للموافقة على الخطة ، وتم الاتفاق عليها بسهولة بسبب زيادة نفوذ فرنسا في الحبشة منذ استيلائها

1 - شوقي عطا الله الجمل ، لمرجع السابق ، ص 151 .

على منطقة أوبوك في جيوتي . وقبل أن تتحرك حملة فشودة , قام الفرنسيون بتسوية الحدود بين الكنغو الحرة ومستعمرة الكنغو الفرنسية , وأرسلوا فيكتور ليوتار للابانغي العليا , ليمد نشاطه إلى بحر الغزال , كما عقد اجتماعاً ترأسه الرئيس الفرنسي كارنو , بحضور بروميت والمشراف على الخطة دلكاسية والمسيو مونتيل .

وقد جذبت فرنسا الحبشة إلى صفها , وطوّرت معها العلاقات بعد معركة عدوة لتهديد مصالح بريطانيا في مصر , فساهمت الحبشة مع فرنسا في موضوع الحملات إلى أعالي النيل , حيث أرسل وزير المستعمرات الفرنسي أندريه بونفالي , بعثة بقيادة بونفالي , لإعداد حملة من أديس أبابا إلى النيل الأبيض لمعاونة حملة مارشان , وأثناء ذلك كانت هناك بعثة دبلوماسية لتطوير العلاقات بقيادة لاجارد , ووصلت هذه البعثة في ديسمبر سنة 1896م , فعمد لاجارد لتكوين حملة أخرى , وإرسالها إلى أعالي النيل قبل وصول حملة وزير المستعمرات , لكنها لم تنجح في بلوغ أهدافها , وقد أغرى لاجارد منليك باحتلال الحبشة لمناطق النيل الأبيض التي طالما تتطلع لها منليك سنة 1891م¹ .

ولذلك أعد منليك حملة أثيوبية بصحبة بوشان الفرنسي ورجال بعثته , عدا بونفالي الذي عاد إلى بلاده , ومعهم المغامر الروسي ارتامنوف . وقد وصلت الحملة إلى السوبات في ديسمبر سنة 1897م عند نقطة تبعد حوالي مائة ميل جنوبي فشودة , ولم تقو على الانتظار بسبب قلة الأغذية , والمتاعب الأخرى فعاتت أدراجها إلى أديس أبابا , ثم أرسلت حملة ثانية وصلت إلى النيل الأبيض في 23 يونيو سنة 1898م , فعاتت أيضاً هي الأخرى قبيل وصول مارشان إلى فشودة بأسابيع قليلة , ولعل هذه الأنشطة الحبشية الفرنسية المشتركة في أعالي النيل , تبين أن أهداف فرنسا في معارضة بريطانيا تستهدف السيطرة على منابع النيل , وأن التوغل في هذه المناطق هي خطة لتحجيم قوة بريطانيا وإجلائها عن مصر , بمهاجمة هذه المناطق المؤثرة على القطر المصري . أما الحبشة فأهدافها كما يبدو توسعية وقد

1 - الشاطر بصيلي عبد الجليل , المرجع السابق , ص 258 .

صرفهم الغزو البريطاني المصري مؤقتاً عن التوغل في الأراضي السودانية , ولكن عندما طلب الخليفة عبد الله من منليك معاونته في اخضاع ولد التوري الغوري حاكم بني شنغول , الذي تمرد على سلطة الخليفة وجدها منليك فرصة للزحف غرباً نحو النيل الأزرق , كما أرسل حملة أخرى نحو النيل الأبيض مدعياً وقف الزحف الأوروبي على النيل وحماية بلاده , بينما غرضه هو التوسع في هذه المنطقة¹ .

وقد وجدت الحبشة مساعدة من فرنسا في إنفاذ مشاريعها التوسعية في السودان , ففي 20 مارس سنة 1897م , وقع منليك اتفاقية سرية مع لاجارد ممثل فرنسا , بخصوص السيطرة على حوض النيل الأبيض , وهي الاتفاقية التي صدق عليها رئيس فرنسا في 24 مايو سنة 1897م , جاء بندها الأول بتعهد فرنسا بتأييد الحبشة , لتتمكن من المحافظة على سيطرتها لضفة النيل , وورد أيضاً : أنه بينما يتمكن منليك من تثبيت سيطرته على الضفة اليمنى للنيل الأبيض في المنطقة جنوبي خط عرض شمال 14° , فإنه يعاون الفرنسيين الموجودين في المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى للنيل الأبيض بين خطي عرض شمال 30°/5 و 14° . وفي البند الثاني أتفق الجانبان على رفع العلم الفرنسي , على الشاطئ الأيسر , بينما يرفع منليك علمه على الشاطئ الأيمن , أما البند الثالث فهو يمنع فرنسا من احتلال أي منطقة شرق النيل الأبيض , وأنه لا يحق لهم أن يدخلوا تلك المنطقة , إلا إذا دعت الضرورة .

وقد ذكر السيد محمد عثمان خالدلضابط مخابرات القوة الانجليزية المصرية في 15 سبتمبر سنة 1898م , أن مندوبين قد وصلا إلى الخليفة عبد الله , يحملان خطابات من النجاشي ويقصد منليك , وكان أحد الرسولين ويدعى السيد محمد الطيب , وهو من مسلمي الجبرته ويعمل في خدمة منليك , والآخر رسول الخليفة الخاص ويدعى السيد محمد البشري , قال محمد عثمان خالد لضابط المخابرات : أن محمد الطيب قد

1 - محمد سعيد القدال , المهديّة والحبيشة , دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهديّة 1881-1898 م , الطبعة الأولى , دار الجيل , بيروت , 1412 هجرية - 1992م , ص 185 .

أحضر علماً صغيراً , مكوناً من ثلاثة ألوان , دلالة على أنه علم فرنسا , وذكر أن هذا العلم تسلمه في أديس أبابا , بحضور القنصل الفرنسي لاجارد , وطلب منه منليك أن يبلغ الخليفة عبد الله أنه في حالة تقدم قوة الانجليز لمحاربته , فعليه أن يرفع هذا العلم لوقف تقدمهم , كما طلب منه أن يرفع ذات العلم إذا جاءت قوة فرنسية إلى بلاده فإنها لا تسبب له ضرراً , وقد رفض الخليفة عبد الله كما أشرنا من قبل بشدة , أن يتقبل الحماية من دولة أوروبية " كافرة " .

ومما لا شك فيه أن النفوذ الفرنسي كان قوياً في أديس أبابا , حيث أستطاع عرقلة مساعي بعثة رينل رود _ ونجت باشا , التي ذهبت إلى أديس أبابا في مايو سنة 1897م لتسوية الحدود ومطالبة منليك بالتخلي عن أطماعه في المناطق الواقعة على الضفة اليمنى للنيل الأبيض , وحازت أيضاً على دعم روسيا التي أوعزت للحبشة التي ترتبط معها بعلاقات بأن تقف بقوة مع فرنسا , وتشد أزرها في صراعها مع الغريمة البريطانية وفي هذا السياق لقيت الحبشة دعماً وتعاوناً من روسيا¹ .

وبوحي من فرنسا , أقترح المغامر الأمريكي شالي لونج , الذي عمل مع غردون في خط الاستواء , على إمبراطور الحبشة منليك احتلال السودان , وإعلانه سلطاناً عليه تحت الحماية الفرنسية , دون أن يجد هذا الاقتراح الخيالي صدى في نفس الإمبراطور الطماع² .

واكتملت خطوات الصراع عملياً , بصدور الأوامر إلى كل من ليوتار ومارشان لقيادة حملة فرنسية , غرضها الوصول إلى النيل و رفع العلم الفرنسي في فشودة علامة على بدء التهديد , بوضع البندقية في مؤخرة الرأس البريطانية العنيدة . ونجاح وصول هذه الحملة يعني النجاح في إثارة المسألة المصرية و إعطاء فرنسا الفرصة لإرغام بريطانيا على أن تعيد النظر في أمر احتلالهم لمصر , والتي بدأت كأنها حق مشترك للجميع , وبالتالي لا يجوز لدولة ما الانفراد بها .

1 - الشاطر بصيلي عبد الجليل , المرجع السابق , ص 260 .

2 - مكى شببكة , المرجع السابق , ص 425 .

وفي 10 يوليو سنة 1898م وصلت البعثة الفرنسية إلى
فشودة وورفعت العلم الفرنسي في مستنقعاتها ووقامت
بتأسيس عدة محطات كعادة الاستعماريين ، بواسطة حاكم
الابانغي العليا ومارشان ، إعلاناً بأسبقيّة بلوغيهم المنطقة قبل
المنافسين ، ومنعاً للمغالطات العقيمة ، وعقدت معاهدات مع
شيوخ القبائل في الجهات التي مروا بها ، وهي الأحداث الحقيقية
التي أجبرت بريطانيا على أن تقرر بلا إبطاء في استعادة
السودان ، وأن يكون ذلك من الشمال ، بعدما أضحت وجودها
الثقيل في مصر مزعزجاً ومعرضاً للانهدام ، فقامت باستكمال
غزو السودان ، ومجابهة التسلسل الفرنسي في أدغال ومستنقعات
فشودة . والعجيب القول أن أخبار حملة مارشان ، كانت تصل
للدوائر البريطانية في صورة إشاعات ، غير مقطوع بأمرها ، وقد
ذكر اللورد سالسبوري في كتابه (صعب تواجه مكتشف في
أعالي النيل) أن : " الوزير الفرنسي ذكر له أن حملة مارشان
ما هي إلا بعثة حضارية ، وأنهم في غنى عن المستنقع " ¹ .

وهي إشارة لصرف أنظار بريطانيا وتضليلها حتى لا تتأهب لها
وتجهض أغراضها ، بخاصة وأن مركز بريطانيا في يوغندا كان
راسخاً بوجود المأجور الضابط أوين ، الذي رفع علم بريطانيا في
سنة 1894م في وادي لاي وكان قريباً من موقع الفتنة المنتظرة
. أما الأنباء التي قطعت الشك باليقين ، فقد وصلت أم درمان ،
قبل أن يدخلها كتشنر ، الذي كان على تخومها .

وكان الخليفة قد أرسل قوة لصد الفرنسيين ، فلم تفلح وعاد
منها لأخذ الإمدادات اللازمة لسحق " البيض " لكنهم عند
وصولهم أم درمان لهذا الغرض وجدوا بيضان آخرين قادمين من
الشمال لهدف مزدوج ، الأول هو إزالة حكم الخليفة عبد الله ،
وانتهوا من أمره ، والثاني كان سبباً أساسياً في هذا التحرك
لسحق دولة الأنصار ، وهو صد فرنسا من دخول أعالي النيل .
وكيف يمنعوا فرنسا عن هذا دون إزالة دولة الخليفة عبد الله ؟ .
وقد أخبر جند الخليفة القادمون من فشودة كتشنر الذي وجدوه

1 - ونستون تشرشل ، حرب النهر ، ترجمة عز الدين محمود ، مراجعة يوسف حسن ، الطبعة الأولى ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006م ، ص 287 .

استولى على عاصمتهم أم درمان , بحملة مارشان فأسرع إليها , ووصلها في 19 سبتمبر سنة 1898م و والتقى الغريمان وجهاً لوجه , ودار بينهما نزاع غضوب كذبيين جائعين حول ضحيتهما , حيث طالب كتشنر مارشان بمغادرة المنطقة , فرفض مارشان بحجة أنه يتلقى أوامره من بلاده وحدها في هذا الصدد , وكان كتشنر في طريقه قد احتل بحر الغزال إلى حدود مشرع الرق , إلى ملتقى بحر الجبل , ثم تمدد إلى بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض حتى فشودة .

قال مارشان لكتشنر : " .. وقد أمضيت مع سلطان الشلك معاهدة في 3 سبتمبر بموجبها وضعت بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض تحت الحماية الفرنسية , شرط التصديق عليها من الحكومة الفرنسية " . ثم شرع كل واحد منهما في غرس راية بلاده في منطقة فشودة¹ .

شعر الانجليز بالخطر المحدق بمصالحهم في مصر , بوجود مارشان في فشودة , وبدأوا في صب اللعنات والتفوه بالتهديدات المروعة للفرنسيين , فقال سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : " إن عند السردار القوة الكافية التي تمكنه من طرد مارشان ومن معه حيث يريد² " وفهم السفير أن بريطانيا تهددهم بالحرب .

وحاولت فرنسا عندئذٍ تدويل القضية المصرية برمتها لتقوية موقفها , كما ارتأت سابقاً , فاتصلت بروسيا وكانت ترتبطان بمعاهدة تحالف سابقة منذ سنة 1893م , وسألتهما شدة عضدها في هذه الأزمة , وكان وزير خارجيتها مورافيف في باريس آنذاك في زيارة رسمية , فأبلغها اعتذار القيصر , لانشغاله بأمور خطيرة مع اليابان في الشرق الأقصى , تهدد أمن روسيا وسلامتها , ونصحتها بالانسحاب من فشودة والتفاهم مع حكومة لندن مباشرة , دون اللجوء إلى تدويل قضية خاسرة ستؤلب عليها معظم الدول الأوروبية³ .

1 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 478 .

2 - داوود بركات , المرجع السابق , ص 22 .

ولا تعني هذه النصيحة الروسية أكثر من أنها تعيش أزمة , تحتاج فيها من يقف معها من أن تتفرغ لمساندة الآخرين , مما يضاعف من مشاكلها واستحكامها . ومع ذلك فإن روسيا قدمت المساعدة لفرنسا بطريقة غير مباشرة , أي لم تقم بها الحكومة وإنما قام بها أفراد روس قدموها لصديقتهم الحبشة لتتولى الحبشة تقديمها لفرنسا وهو دعم معنوي محض .

ثم حاول دلكاسية معرفة مدى استعداد غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا في مؤازرة فرنسا , وكانت علاقته بحكومة لندن , في غاية السوء بسبب نفوذ ألمانيا في الشرق ومزاحمة بريطانيا الحثيثة لألمانيا في الأسواق العالمية , فأجيب بأن القيصر راغب كل الرغبة في الاتفاق مع فرنسا , شرط أن تتوقف عن المطالبة بالألزاس واللورين , ولم يكن دلكاسية ليجرؤ على مجابهة الرأي العام الفرنسي بمثل هذه التسوية , فنزل عند نصيحة مورايف وأقترح على سالسبوري التفاوض , من أجل تحديد مناطق النفوذ بينهما في وادي النيل , منعاً لوقوع صدامات .

ولكن رئيس الحكومة البريطانية , الذي كان مطمئناً لانعزال فرنسا في أوروبا فقد رفض القبول بأية تسوية قبل انسحاب فرنسا من فشودة , ولم يعد من بد أمام الحكومة الفرنسية غير الاتفاق على مضمض بالانسحاب , فاستدعت مارشان إلى باريس للتشاور , الذي غادر فشودة وترك عليها نائبه جيرمين , فحاول هذا الخير التحلل من أوامر رئيسه الذي أمره بالتزام الهدوء , حيث تحرك واحتل منطقة الدينكا غرب النهر و أرسل طوق استكشاف نحو الداخل , ومنع شيوخ الدينكا من الحضور إلى فشودة وتقديم فروض الطاعة والولاء , وبعث باخرته واللنش إلى ما بعد المناطق التي كان قد أتيق عليها مع كتشنر , وقد أحتج جاكسون نائب كتشنر , وأرسل الاحتجاج وراء الاحتجاج , لكن جيرمين كان صاعقاً في رده بقوله : أنه سيرد على القوة بالقوة , وملئت الدواخل غيظاً , تشعلها حرارة الجو , وأتخذ

3 - عادل إسماعيل وأمين خوري , السياسة الدولية في الشرق العربي (1789-1958) , دار النشر للسياسة والتاريخ , بيروت , لبنان , 1964م , ص 122 .

البريطانيون جانب الحذر , بينما انهمك الفرنسيون مع جنودهم السنغاليين , في بناء الاستحكامات الحربية , استعداداً للقتال¹ .

وبعد غيبة عاد مارشان إلى فشودة متأبطاً قرار الانسحاب , الذي وجده ينتظره في القاهرة عندما كان في طريقه لباريس للتشاور مع حكومته حول مشكلة فشودة .

وفي فشودة ظهر أن للعسكر رأي يتسم بالتحدي وقبول الصدام , بينما الدوائر السياسية لها حساباتها المتشابكة , أدت إلى تغليب صوتها على منطق العسكر . وبذلك أعلنت فرنسا الجلاء عن فشودة في الساعة الثامنة والثلاث صباحاً يوم 11 ديسمبر على أنغام البورجي بصورة مهينة , فأثار الموقف حنق ضابط فرنسي فركض نحو عمود , فأقتلعه ورمى به في غضب وثورة² .

وهكذا أكدت حادثة فشودة , أن صراع فرنسا مع بريطانيا حول أهم المناطق في العالم منذ قرن كامل , قد انتهى بنجاح بريطانيا , ولكن وقع السودان ضحية في هذا الصراع حول مصر , رغم أن الخطة في البداية كانت تقتصر على احتلال دنقلا , وتأمين مصر ضد الخليفة عبد الله , لكن عندما حدث الالتفاف الفرنسي عجلت بريطانيا باستكمال الغزو , خوفاً من أن تقع منابع النيل في يد فرنسا , أو ربما يقوم اتحاد بين الخليفة عبد الله وفرنسا , ضد بريطانيا في مصر أو دعمه بالسلاح أن ظهرت له قوة وتماسك في وجه الغزو , واحتمال آخر أن استقرت فرنسا في أعالي النيل , بأن تقضي على حكم الخليفة في السودان , وهو الاحتمال الذي كان متوقعاً لبريطانيا , بأن تشرع فيه فرنسا بعد السيطرة التامة على منابع النيل , فقد توقعت إن تأخرت عن استكمال الغزو , أن تتحرك فرنسا في خطوة تالية إلى غزو السودان .

وبلا ريب فأن فرنسا قد تلجأ لكل هذه الاحتمالات , بأن تهدد بريطانيا من هذه المنطقة الحيوية , أما الغزو الشامل للسودان

1 - ونستون تشرشل , المصدر السابق , ص 290 .

2 - المصدر نفسه , ص 291 .

الذي لجأت له بريطانيا مؤخراً , فالغرض منه هو منع التواجد الفرنسي في منطقة أعالي النيل , لحماية المصالح البريطانية في مصر , وليس الغرض منع فرنسا من الاستيلاء على أراضي تابعة لمصر .

المبحث الثاني

ارتباط أزمة فشودة بالمسألة المصرية

في هذا الجدل ظهرت أهمية القطر المصري بالنسبة للسياسة البريطانية وخطتها ومشاريعها الاستعمارية والإستراتيجية في العالم , لذا أقدمت على غزو السودان , وأسرعت في إتمام الغزو بكل قوة , عندما وردت أخبار عن توجه فرنسا نحو منطقة فشودة , التي تم التأكد منها بعد احتلال كتشنر أم درمان , عندما وصلت باخرتين من الجنوب تحمل عدداً من الأنصار , كانوا قبل الغزو قد ذهبوا لصد أجانب في الجنوب وهم الفرنسيين . فعلم البريطانيون أن عدوهم اللدود قد بدا العمل , أو بمعنى صريح الحرب ضد مصالح بريطانيا العظمى¹ .

ورغم أنها حرب غير مباشرة فهي دليل على أهمية مصر لأن التدخل الفرنسي في هذه المناطق يضر بمصر وبأمنها المحور المؤثر بالنسبة للمصالح البريطانية , ولذلك أمرت بريطانيا كتشنر بمواصلة الزحف , واحتلال أم درمان وإلغاء فكرة الاكتفاء باحتلال دنقلا , إذ أن سيطرة فرنسا على هذه المنطقة الحيوية يؤدي على تقويض مصالح بريطانيا , بتهديد أمن مصر , وبالنسبة لفرنسا فإن إصرارها على حيازة هذه المنطقة , يدل في العرف الاستعماري إرغام المنافس على القبول بمبدأ التوازن , لأن احتلال بريطانيا لمصر يمثل لفرنسا نمو حركة التجارة البريطانية , عبر قناة السويس , كما يمثل قاعدة تفوق عسكري بريطاني على فرنسا , مع سهولة مراقبة حركة التجارة العالمية , والتحكم فيها من قناة السويس , والقدرة على القيام بالعمليات العسكرية ضد منافسيها بدون أعباء باهظة , وكل هذه المزايا تعني تقدم اقتصادي وعسكري بريطاني على فرنسا , كما يعني اختلال ميزان القوى الدولية , بهيمنة بريطانيا على جميع منافسيها . وعلى هذا أساس هذه التوقعات رأت فرنسا أهمية احتلال فشودة لإثارة المسألة المصرية , ولخلق ضغط دولي على بريطانيا بالدرجة التي ستدفعها إلى إنهاء الاحتلال والجلاء عن مصر . ورغم أن حل أزمة فشودة تجاوز الخيار العسكري ,

1 - روبن نيلاند , المرجع السابق , ص 255 .

إلا أن الموقف العصيب فيها قد أيقظ جوهر الاختلاف بين الدولتين , حول أحقية احتلال هذه الرقعة من الأرض , وأبان هذا الجدل حجم الصراع الدولي في التكالب على الدول الضعيفة .

لقد سعى كل طرف في أزمة فشودة , وبشكل مستميت أن يثبت سلامة موقفه , وحقه في احتلال المنطقة زوراً من خلال القانون , فبريطانيا اعتبرت المنطقة تتبع لمصر , غير أن بعض الظروف السياسية الطارئة هي التي أدت إلى تعطيل ممارستها لسلطتها القانونية على السودان¹ .

وهو ظرف مؤقت وعارض منع مصر من حكم السودان , ولكن ما أن تزول هذه الظروف فإن حقوق مصر تعود لها تلقائياً , واعتبروا أن المهدية لم تؤسس دولة وفقاً لمعايير القانون الدولي , وبالتالي فإن حقوق مصر القديمة في السودان لم تسقط قط , وإنما كانت معطلة فقط . أما فرنسا فقد أدعت أن احتلالها لأعالي النيل , لأنها أراضى لا مالك لها , عقب سقوط دولة الأتراك المصريين في السودان , وبالتالي فإن هذه الأرض هي ملك مباح , ويحق لأي قوة أن تستحوذ عليها , باعتبار أن المهديين لم يؤسسوا دولة لها معايير وأعراف الدولة في مفهوم القانون الدولي , ولم تستطع قبيلة محلية أن تمارس سيادتها على كل المنطقة , وأن الفرنسيين بلغوا المنطقة قبل وصول المصريين والانجليز بثلاثة أشهر , ولكن الحكومة البريطانية ردت بأن الحكومة المصرية , تخلت مؤقتاً عن حقوقها أمام قوة المهديين الثائرة , دون أن تتخلى عن حقوقها في السيادة على السودان مطلقاً² .

إضافة إلى ذلك , أثارت هذه القضية الفرضية التي تعتبر أن مصر حقاً فقدت سيادتها على السودان , لكن استعادت الحق بالاشتراك في الفتح مع بريطانيا , وهو الذي دفع بريطانيا إلى الإدعاء بأن لها حقاً في السيادة على السودان جنباً إلى جنب مع مصر , وربما أكثر بحق هذا الفتح , ويومئ هذا الجدل بين القوتين الاستعماريتين إلى قضايا الصراع بينهما حول المناطق

1 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 468 .

2 - رأفت غنيمي الشبخ , مصر والسودان في العلاقات الدولية , عالم الكتب , القاهرة , ص 233 .

المهمة للتجارة العالمية , الذي أُنِبعث نتيجة لزيادة النمو الرأسمالي الأوروبي , وقلة الاستهلاك في أسواقها الوطنية , وكان التنافس حول منافذ تصريف الإنتاج المتراكم وفتح مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الأموال فيما وراء البحار , يعد سبيلاً ضرورياً , وكانت مصر تقع ضمن هذا النطاق من الأهمية التجارية , ولذلك كان من الطبيعي أن يندلع حولها هذا الصراع بين بريطانيا وفرنسا¹ .

وأسفر هذا الصراع بين القوتين عن نواياهما في مد نفوذهما على هذه المنطقة والسيطرة عليها , وقد حاول كل طرف من أجل التحكم في أعالي النيل , تبني حجة معينة تبرر أحقيته ثم العودة بلا ضير إلى تبني نقيض ما قدمه من دعاوى سابقة , إذا ما تعارض ذلك مع المصلحة , وبلا حرج على غرار الغاية تبرر الوسيلة , وهو دليل على شدة الصراع حول مصر . ولتبيين هذه النقطة سنتذكر أن فرنسا أكدت على لسان هانوتو وزير خارجيتها , سنة 1894م وسنة 1895م وقبيل استرجاع السودان سنة 1898م , رفض فرنسا لفكرة الملك المباح , وأبانوا أن حقوق الخديوي في السيادة على السودان مازالت قائمة رغم إخلاء السودان² .

وهو اعتراف مضمونه يخدم مصالحها ومناوئ لبريطانيا , رغم أن ظاهره تأييدها لمصر وللسلطان ضد الاستعمار البريطاني , بينما هو من صميم المعارضة لبريطانيا لاحتلالها مصر , وانفرادها بها وإبعاد فرنسا أيام فترة الأزمة المالية . وصرحت فرنسا بهذه الآراء عندما أبرمت بريطانيا اتفاقاً بتأجير منطقة حاجر اللادو السودانية بلجيكا في 12 مايو سنة 1894م , وكان هذا الاتفاق تهدف بريطانيا من وراءه وضع بلجيكا كحائل عظيم أما التوسع الفرنسي في هذه المنطقة الحيوية لمصر ولأمنها . وإلى حين فترة إرسال حملة ليوتار كانت فرنسا لم تزل معترفة بحقوق السلطان في السودان , ثم تغيرت وجهة نظرها . وعندما احتجت

1 - يونان ليب رزق وآخرون , أوروبا في عصر الامبريالية , دار الثقافة العربية , القاهرة , 1983م , ص 14 .

2 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 469 .

بريطانيا على حملة مارشان والمشروع الفرنسي في المنطقة , أوضح وزير الخارجية هانوتو أمام مجلس الشيوخ ما معناه أن فرنسا ارتكبت نفس صنيع بريطانيا , وهو قول لا يخلو من سخرية من الاحتجاج البريطاني الفارغ , وكان ذلك سنة 1894م . لكن مبادئ فرنسا سرعان ما انقلبت إلى النقيض حينما شرع الانجليز يتوغلون في أراضي يوغندا , ونشطوا في عقد المعاهدات مع بلجيكا , وعقدتهم معاهدة مع الايطاليين الذين احتلوا كسلا حيث تقمصت بريطانيا في هذه المعاهدات شخصية صاحب الحق الشرعي لهذه الأراضي , أو كأن هذه الأراضي ملكاً مشاعاً¹.

وهو ما دفع بفرنسا إلى مجارة شريكها في سياستها , باقتطاع أجزاء هامة من الأراضي السودانية في أعالي النيل , واستعمال نفس مبررات بريطانيا عندما سطت على هذه الأراضي , والعار العظيم الذي أتته بريطانيا أنها نهت فرنسا عن عمل فعلته هي قبلها , بتصرفها في الأراضي السودانية , كأنها ملكاً مشاعاً , وعندما ظهر التهديد الحقيقي لمصالحها في مصر أدعت أن هذه الأراضي هي ملك للسلطان .

وعادت فرنسا إلى ممارسة ذات نهج بريطانيا في القضية , في إطار عزمها الجاد لإنهاء احتلالهم لمصر , فبعد أن كانوا يرون أن السودان ملكاً غير مباح انحرفوا وأيدوا نظرية الملك المباح , بإرسال حملة مارشان , وتبنى هذا التناقض هانوتو نفسه , الذي كان في السابق من أنصار الملك غير المباح , ثم عاد وأكد أن لفرنسا الحق في اقتطاع ما تشاء لنفسها من أقاليم سودانية لخدمة مصالحها , وكل ذلك الغرض منه إثارة القضية المصرية

- في 12 مايو 1894م عقدت حكومة ولاية الكنفو الحرة بواسطة مالكةا ليوبولد الثاني ملك بلجيكا , اتفاقاً مع انجلترا , بمقتضاه منح ليوبولد وخلفاءه وفق المادة الثانية , منطقة كبيرة من بحر الغزال تقع بين خطي 30 و 25 شرقاً وخطي عرض 10 و 4 شمالاً إلى ليوبولد شخصياً ولمدى الحياة فقط , أي بصفة مؤقتة , كما منح المنطقة من بحر الغزال التي تقع على الشاطئ الأيسر للنيل عند ماهاجي , على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة البرت إلى فشودة , على أن تسترجع انجلترا هذه المنطقة عند وفاة ليوبولد , ومقابل ذلك أجرت ولاية الكنفو الحرة لانجلترا شريطاً من الأرض معبراً من بحيرة ادوارد إلى بحيرة تنجانيقا , إلى مسافة درجتين ونصف درجة عرضية تقريباً بعرض 25 كيلو متر , وهي الإتفاقية التي عارضتها فرنسا بحجة تناقضها مع اتفاقات برلين 1885 و 1887م بشأن تخطيط الحدود , وحياد ولاية الكنفو , وحياد بلجيكا وفق مؤتمر لندن 1831م وتعارضها مع حقوق مصر في السيادة على هذه المناطق .

1 علوية عبد الله خير الله , الاتفاق الثنائي بين بريطانيا ومصر بشأن إدارة السودان في يناير 899م (تحليل ونقد) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , 1420 هجرية - 1999م .

بين الطرفين على طاولة النقاش , وإرغام بريطانيا على التفكير الجدي في المخاطر التي ستواجهها من قبل التحركات الفرنسية , في المناطق الحيوية لمصر مثل منابع النيل , فيما إذا لم تستجب بريطانيا للطلبات الفرنسية , وهي خطوة تستهدف تهديداً مؤكداً , وقد أعترف مارشان بجدوى هذا التهديد في مذكرة بعث بها إبان قيام حملته , عندما طلبت منه الحكومة إعداد مذكرة عن المشروع في 10 نوفمبر سنة 1895م فقال . " ولو أنه ليس منطقياً أن يهدف الفرنسيون من نشاطهم , لمد نفوذهم على النيل إلى ضم السودان المصري , لأن فرنسا أيدت دائماً حقوق الخديوي ضد ادعاءات بريطانيا في وادي النيل , إلا أن تحقيق المشروع الفرنسي سوف يكون له تأثير ضمان مشترك , لإعادة الأراضي التي يتألف منها السودان المصري إلى مصر , ذلك أن بريطانيا ستجد نفسها مرغمة على عقد مؤتمر دولي , لبحث مسألة وادي النيل برمتها , من أجل الوصول إلى حل ودي لها , ومن الطبيعي أن تطرح على بساط البحث كذلك مسألة الجلاء عن مصر ذاتها كأمر من الطبيعي أن ينظر فيه المؤتمر عند بحث مسألة السودان¹ .. " .

وهذه المذكرة تلخص أصل الأزمة الدائرة , فهي تشرح أهداف السياسة الفرنسية من اعتداءها على فشودة وأعلى النيل . فالمقصد بلا ريب هنا هو إبعاد بريطانيا عن مصر , وإنهاء الاحتلال لهذا القطر ذي الموقع الاستراتيجي وفوائده لكل دول العالم , أنه الجحيم الذي تتمرغ في لظاه فرنسا , حيث لم يشر تحكم بريطانيا في مصر الغضب الفرنسي فحسب , بل فرخ الغبن والحقق بين الدولتين بسبب مصر . وتورد المذكرة اسم (السودان المصري وأمر إعادته لمصر) بقصد تفنيد ادعاءات بريطانيا السابقة , بأن السودان ملكاً مباحاً , غير أن التحركات الفرنسية كما يذكر مارشان في ثانياً مذكرته الغرض منها إرغام

1- البرت غابرييل أوغست هانوتو 19 نوفمبر 1853م - 11 أبريل 1944م , مؤرخ ورجل دولة , ولد في بوريفوار في إقليم إيسن , درس التاريخ في مدرسة دي شارتيه , بدأ حياته بالخدمة المدنية , ثم التحق بالخارجية كسكرتير في 1879 , وتدرج بالسلك الدبلوماسي . في عام 1886م انتخب نائباً عن إيسن , اختير وزيراً للشئون الخارجية الفرنسية وظل بهذا المنصب حتى 14 يونيو 1898م . أرسل بعثات لتحديد حدود المستعمرات الفرنسية في أفريقيا حين بدأ الصراع في منطقة البحيرات العظمى .

بريطانيا على النظر في أمر احتلالها لمصر , عن طريق عقد مؤتمر دولي , لبحث المشكلة وطرح مسألة جلاء بريطانيا عن مصر بلا تلوؤ , لذا لجأت فرنسا لاحتلال فشودة , لإدراكها أن الحوار حول الانسحاب سلمياً من مصر لن يفضي إلى شيء , وربما طال أمدّه بلا طائل , أما احتلال أعالي النيل ففيه تهديد اقتصادي وأمني لمصر , وقد يظهر تهديد عسكري من الجنوب يمر بالسودان , باحتلاله أو التحالف مع الخليفة عبد الله ضد بريطانيا في مصر , وانطلاقاً من هذه الحقائق أدت هذه المهددات لأن تكون السبب الرئيسي في اتخاذ الحكومة البريطانية لقرارها باستئناف الزحف من دنقلا , والوصول لفشودة قبل الفرنسيين ووقاية مصر من الشرور الفرنسية , وتخلت عن فكرة الاكتفاء باحتلال دنقلا لتأمين جنوب مصر , إلى الاحتلال الشامل لكل السودان , ريثما يشرع مارشان بالزحف على أعالي النيل واحتلال فشودة¹ .

جدير بالذكر أن فرنسا اتفقت من قبل مع الأحباش للتعاون في تسيير الحملة بتحريك يضم الأحباش من الشرق , ويتجه إلى الغرب , للالتقاء بقوات مارشان القادمة من الغرب نحو فشودة , لكن الحملة الحبشية كان الأمر فوق طاقتها , فعادت من حيث أتت لدى وصولها المنطقة , قبل وصول مارشان بأسابيع , وأتجه الأحباش إلى منطقة بني شنغول , وكان الفرنسيون ينوون الزحف على النيل الأبيض , على أن تسيير الحملة الحبشية نحو النيل الأزرق , لاحتلال بعض المناطق في حوض النيل الأعلى والنيل الأزرق , مما دفع كرومر إلى اقتراح قيام حملتين إحداهما إلى النيل الأزرق لصد الأحباش , والأخرى تتبع مجرى النيل لمجابهة فرنسا , وطلب كرومر عدم الدخول في صدام مع

1 - شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم , المرجع السابق , ص 85 .

- كان السردار كتشتر في بربر في أبريل 1898م عندما علم أن الفرنسيين موجودون في إقليم بحر الغزال , وأن الأحباش وصلوا منطقة بني شنغول ناحية النيل الأزرق , ومنذ يوليو سنة 1897م كان من المحتمل أن يصل الفرنسيون في زحفهم إلى النيل , وأن يزحف الأحباش بدورهم على النيل الأزرق , على أساس أن ينتهز الطرفان انشغال الخليفة عبد الله بصد الزحف الإنجليزي المصري من الشمال , لاحتلال المناطق التي يريد الفرنسيون والأحباش السيطرة عليها في حوض النيل الأعلى وفي حوض النيل الأزرق , فطلبت حكومة إنجلترا من كتشتر تقديم احتجاج إذا وجد أن مارشان رفع علم فرنسا على أي بقعة من النهر , والمطالبة باسترداد الأرض منه , وكان مارشان في طريقه لفشودة قد أسس عدة محطات في كودجالي , والشلالات , وقور ريزية المعروفة الآن بواو , كما أسس في يوليو 1897م محطات في المنطقة بأسرها , في ديابري , واوم بيا , واياك , ورميك , جور غطاس ومشعريك قبل أن يصل فشودة في يوليو سنة 1898م .

القوتين ، واللجوء إلى تقديم احتجاجات تشرح تجاوزات التعدي الفرنسي الحبشي على أراضي مستقلة تتبع السلطان العثماني ، مما ابرز إلى السطح ثانية قضية أحقية الأراضي التي أحتلها الفرنسيون والأحباش ، وكيف تكون المطالبة بها ؟ . وتمسكت بريطانيا بحق السلطان في الأراضي السودانية ، مع وجوب المطالبة باسمه في إعادة هذه الأراضي¹ .

في تلك اللحظة كان الفرنسيون أي الشعب ، في غاية الاستياء من انتهاكات بريطانيا لحرية وادي النيل ، وإطلاق يدهم في مصر منفردين ، وتوقعوا من وزير خارجيتهم دلكاسية ، الذي كان أكثر تقديرًا لأهمية مصر ، توقعوا أن ينتهج أيضاً الحزم تجاه بريطانيا في مسألة الجلاء عن مصر ، وكانوا يتوقعون مساندة روسيا لهم ، إذا ما نشأ صدام بينهم وبريطانيا في هذه الأزمة الحالية ، ولأن فرنسا كلها كانت قد ملئت غيظاً ، وصارت كالبالون المملوء لأخر مدى ، وقابل للانفجار ، اتخذت بريطانيا جانب الحذر في هذه الأزمة ، لكنها طلبت من كتشنر عدم الاعتراف لفرنسا أو للأحباش ، بحق امتلاك أي جزء من حوض وادي النيل ، وكانت بريطانيا قد تمسكت تماماً بحق الخديوي والسلطان في مصر والسودان ، أما حقوقها فهي مكتسبة بحق الاشتراك في الفتح ، لإعادة الحقوق المعطلة .

وقد طالب دلكاسية بمناقشة مسألة الحقوق في باريس ولندن ، وأشار إلى أن مارشان مبعوث في مهمة خاصة بالتمدن ، وشدد على بريطانيا أن تمنع كتشنر من اتخاذ خطوة عدائية تجاه مارشان . وعلق السفير البريطاني في باريس مونسون على ذلك بأن ما يقوله الفرنسيون حول مصر ، مجرد إثارة ضجيج لا يأتي بفائدة ، أي أن بريطانيا تدرك أن حملة مارشان ترتبط بالوجود البريطاني في مصر لا غير ، بما يدل على أن دلكاسية يزيّف الحقيقة بقوله أن بعثة مارشان تستهدف التمدن ، وواصل السفير البريطاني بقوله : " لكن هذا لا يعني أن الفرنسيين سوف لا يثيرون زوبعة ضد الاحتلال البريطاني في مصر ، سواء في البرلمان الفرنسي أو في صحافتهم وهو عدم

1 -محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 471 .

اقتناع البريطانيين بدعاوى فرنسا عن حملة مارشان , ولكن يبدو أن السفير يريد التأكيد على إصرار بلاده على التواجد في مصر رغم العواصف بقوله : " وفي حين أن الفرنسيين يحاولون _ وهذا طبيعي _ إقامة الحجة منطقياً , على أن الاحتلال يجب أن ينته من مصر , فهم يدركون تماماً كذلك أن العمليات الأخيرة , قد نجم منها ببساطة , أن اشتدت قبضتنا على مصر , ويتعذر عليهم بعد ذلك إنهاء الاحتلال بهذه البساطة¹ " .

وشدد سالسبوري على سفيره , بأن يؤكد للفرنسيين بأن كل الأراضي التي كانت خاضعة للخليفة عبد الله , بعد الفتح صارت حق لمصر و لكن دلكاسية رد في 18 سبتمبر سنة 1898م على السفير بقول نقله بدوره للوزير سالسبوري بأن : " إقليم بحر الغزال خارج نفوذ وسلطان الخليفة وأن فشودة لم تكن محتلة بقوات المهديين , عندما احتلها مارشان . وأقترح الحل الودي الذي يرضي الطرفين في هذه المسألة , لكن مونسون أعلن تمسك حكومته بملكية فشودة للخليفة , ورفض الحلول الوسط في هذه المسألة وفي لهجة تتسم بالتهديد قال السفير البريطاني : " أن بريطانيا لا تريد إثارة عراك مع فرنسا , لكن بعد هذه التحذيرات ليس مثيراً للدهشة , إذا غضبت هذه الحكومة من أي خطوة معينة بعد تحذير فرنسا² " .

وفي داخل مصر عبرت الصحف الفرنسية في حملة شعواء , ضد السياسة البريطانية , مثل صحيفة لوكوربية دوريان , التي أكدت أن مصر عندما احتلت السودان , لم تكن تنوي العودة إليه , وأن بريطانيا لا حق لها في مطالبة فرنسا بالانسحاب من فشودة , ورددت الصحيفة وجهة نظر مارشان بقولها : " إن وصول مارشان إلى النيل من شأنه إثارة المسألة المصرية من جديد , وعندئذ فإن لدى فرنسا ما يؤيدها في موقفها , ويخلص

1 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 476 .

: - مديرية إقليم بحر الغزال وهي البلاد التي يرونها بحر الغزال وفروعه , يحدها من الشمال بحر العرب وبحر الغزال , اللذان يفصلان بينها وبين دارفور وكردفان , ومن الشرق بحر الجبل الفاصل بينها وبين فشودة , ومن الجنوب ولاية الكنغو الحرة , ومن الغرب الجبال الفاصلة بينها وبين الكنغو الفرنسية . وعاصمتها في فترة الحكم التركي هي واو . ومن مناطق بحر الغزال الشهيرة : لفي , والذي فيه حفرة النحاس , وبكو , وقنّده , وجور غطاس , وجوف الحسن , وصبي , وفوّه .

2 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 477 .

الشعب المصري من عبوديته , ذلك هو جيش فرنسا القوي¹ " وأكدت هذه الصحيفة إن الفرنسيين لن يتركوا فشودة , إلا إذا ترك الانجليز مصر .

إن احتلال بريطانيا لمصر , وزيادة تأثير القوة العسكرية والاقتصادية لبريطانيا في مصر منذ افتتاح قناة السويس , كان مقدمات ضد مصالح فرنسا على وجه التحديد , مما حدا بها إلى الاندفاع نحو احتلال فشودة, أملاً في تقويض هذه المصالح عبر السودان الذي قد يصبح بمرور الوقت منطقة مفتوحة لتهديد مصر , سواء كان ذلك من الخليفة عبد الله أو من فرنسا , وأثبتت مسألة فشودة أيضاً أن السودان كان عبارة عن وسيلة أو جسر عبور أرادت فرنسا أن تمر من خلاله لتهديد بريطانيا وطردها من مصر , وبالتالي صارت هذه السياسة مصدر قلق لبريطانيا , التي لم تجد بدءاً من التدخل في السودان للتصدي لهذه التهديدات . وكانت فرنسا ترجو من تدخلها في فشودة أيلولة نتائجه على عقد مؤتمر دولي , يتكون من جبهة أوروبية موحدة تضم روسيا , التي ترتبط معها بتحالف , مع التقرب من ألمانيا لمساعدتها , والوقوف معها ضد الوجود البريطاني في مصر , رغم اختلافهما الشديد حول منطقة الألزاس واللورين , اللتين كانتا في حوزة ألمانيا , ولكن تتضح أهمية مصر بالنسبة لفرنسا من قول هانوتو وزير خارجية فرنسا الذي أفصح به لوسطاء شبه رسميين , أنه يجب وضع قضية الألزاس واللورين جانباً , ويبدو أن هانوتو قال بأنه يقبل التخلي عنهما مقابل

1 - المرجع نفسه, ص 478 .

- يؤلف إقليم الألزاس واللورين مثلثاً ضلعه الشمالي في الحدود مع بلجيكا ولكسمبورغ وألمانيا , وشرقاً الحدود مع ألمانيا , وطلعه الغربي ممتد مع نهر الموزل حتى جبال الجورا , وجنوباً تحده سويسرا . ارتبط هذا الإقليم بالصراع بين ألمانيا وفرنسا منذ القرون الوسطى , حتى العصر الحديث . وظهر الإقليم نتيجة لتقسيم الإمبراطورية الكارولنجية عام 843م , وكان من نصيب ألمانيا , عام 1670 احتلت فرنسا جزئياً الألزاس وكلية أبان الثورة الفرنسية , ثم الحق الألزاس باللورين لصالح بروسيا بعد هزيمة فرنسا في الحرب البروسية وتنازلت عنهما في صلح فرانكفورت 5 أكتوبر 1871م . أما اللورين فمملكة تقع بين ألمانيا وفرنسا , وتكون مع الألزاس = = مقاطعة , ومنهما جاءت التسمية المزدوجة للإقليم " الألزاس واللورين " إضافة لشمال غرب ألمانيا , وأجزاء من وسط أوروبا . واحتلت فرنسا اللورين عام 1670م فاستعادت ألمانيا عام 1697م , وقد خضعت أجزاء من اللورين لبولندا 1735 - 1766م تعويضاً لها عن أضرار حرب الوراثة البولندية 1733 - 1735م , وعادت اللورين لفرنسا بعد 1766م , ثم احتلتها ألمانيا مع الألزاس عام 1871م وبقي الألزاس واللورين تحت سيادة ألمانيا حتى عام 1918م حينما استردته فرنسا . ومصدر الصراع حول الإقليم إثنى , سياسي , ثقافي , ولثراء موارده الطبيعية .

مساندة ألمانيا لفرنسا ضد بريطانيا ووجودها في مصر , ولم يقبل الألمان العرض الفرنسي إلا إذا تم بتصريح رسمي¹ .

ومهما يكن من أمر فإن هذه الجبهة الأوروبية الموحدة وفق توقعات فرنسا , أنها سترغم بريطانيا على الإيفاء بتعهداتها بالجلء عن مصر , غير أن الروس قد تعاملوا مع هذه القضية بمواقف غامضة , وموافقة ألمانيا ارتبطت بتلك الشروط التي لا يمكن أن تقبل بها فرنسا , ومع ذلك لم يثن ذلك الفرنسيين عن موقفهم , وأظهروا الثقة من تحقيق كسب سهل حتى أنهم لم يعدوا أنفسهم إعداداً كافياً , يتناسب ومستلزمات المجابهة مع بريطانيا , كما وضح لاحقاً . وأخطأت فرنسا في تقليلهم لمدى أهمية أعالي النيل في نظر الحكومات البريطانية في تسعينات القرن التاسع عشر , كما تناسوا أن بريطانيا عندما تتعرض مصالحها التجارية العالمية للخطر فأنها ستختار الحرب من أجل فشودة , فالفرنسيون توقعوا التفاوض , لكن حدث العكس , حيث وجدت ردة فعل عنيفة ضدها , إحداها تكبد بريطانيا مشاق الغزو الشامل للسودان , وفي ذات الوقت فشلت في إعداد حلف أوروبي يساهم معها في الضغط على بريطانيا للانسحاب من مصر² .

1- نور الدين حاطوم , تاريخ الحركات القومية - يقظة القوميات الأوروبية - الوحدات القومية , ج 3 , الطبعة الأولى , دار الفكر , 1389 هجرية - 1969 م .

2 - روجر اوين وبوب سوتكليف , المرجع السابق , ص 327 و 328 .

المبحث الثالث

بريطانيا وبلوغ الغايات في الاتفاق الثاني

تجاوزت بريطانيا كل المعوقات السياسية والدبلوماسية والأدبية ، وأيضاً المالية في مهمة غزو السودان بالاشتراك مع مصر ، إذ أنها سياسياً ابتدعت اتفاقية حكم ثنائي كفل لها السيطرة على السودان ، لأن هذا هو غايتها الرئيسية ، لماذا ؟ لضمان مصالحها في مصر . فقد أورد اللورد كرومر ذات مرة قوله أن السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في وهج الشمس ، بمعنى أنه فقير يحتاج إلى تنمية وتطوير مكلف جداً للخزانة المصرية بالطبع ، وهو رأي يدل على أن الغزو الذي قاموا به ، هدفه الأساسي هو حماية مصالحهم في مصر عبر السودان ، وبغض النظر عن أن كرومر يمارس الكذب أو التضليل والمراوغة ، فإن الأحداث والظروف العامة التي مر بها السودان ، أثبتت أنها هي التي دفعت للتدخل في السودان لحماية مصر ، التي يدور حولها الخلاف الدولي ، لذلك جاء الغزو كخطوة أولى ، ثم استخدم السودان كضمان أو كأنه ذريعة جديدة لبقاء الاحتلال البريطاني في مصر ، باستعمال موقعه للدفاع عن منابع النيل ، وحراستها من العبث الفرنسي الضار ، حسب تقديرات الاستراتيجيين في ذلكم الوقت¹ .

وأما إبعاد مصر فهو أيضاً ضروري بعد نجاح الغزو ، فلو أرادت بريطانيا إهداء السودان لمصر بعد الغزو ، لما أخرجتها سلفاً من السودان إبان الثورة المهدية ، وأصرت على إخلاءه بل السليم هو دعم مصر ومساندتها ضد الثورة وهو المتوقع ، لكن بريطانيا لا تريد ممارسة سياسة تصنع من مصر قوة ، بمنحها ذراع دفاعي وهو السودان ، ما يهدد وجودها ومصالحها في مصر ، واستناداً على هذا تكتمت على الكيفية التي سوف يجري على منوالها حكم السودان في المستقبل ، خشية أن تثير النوايا البريطانية مضايقات متنوعة ، والتي ظهرت بوادرها مبكراً لدى

1 - عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي من 1889-1924 م ، ص 73 .

مصر , عندما رفع كتشنر العلم البريطاني إلى جوار العلم المصري , الأمر الذي أثار حفيظة بعض الضباط المصريين , وصدر منهم همس أنزعج له الجنرال كتشنر , فتساءل عن سبب هذا الهمس الذي ترامى لسمعه , من قبل هؤلاء الضباط المصريين , فأوضح له أحدهم , أنهم غير راضين عن رفع علم بلاده إلى جوار العلم المصري , وذلك يعني الكثير لهم , فما كان من كتشنر إلا أن أطلق ضحكة عالية , وخطى نحو الضباط المصريين , وتوسط جمعهم قائلاً لهم : " لا تتكذبوا من هذا فإن رفع العلم الانجليزي ما هو إلا تخليد لذكرى غردون , الذي مات في نفس المكان , وربما يتم إنزاله قريباً , وبهذا التبرير أزال مخاوف الضباط المصريين , من نوايا بريطانيا في حكم السودان¹ " .

ثم صرحت بريطانيا بحكم السودان علناً , عندما أبلغت الخديوي بشراكة بريطانيا في حكم السودان , مع وجود صوت راجح لها في الإدارة , وهي إشارة تتم عن عزم الحكومة البريطانية على أن يكون لها اليد الطولى في إدارة السودان , وتحديد الوضع السياسي فيه , دون الاهتمام بحقوق الباب العالي وحقوق مصر في أن يكون لهما النفوذ الذي لبريطانيا , عند تقرير الوضع السياسي للسودان , ويمثل ذلك إفتئات وتجاوز صريح لقيمة مصر , وقد عبر عن هذا المقصد بصدق مذكرة رود التي سلبت إرادة مصر , عندما قررت إخضاعها للنصائح البريطانية , التي سوف تصدر من المعتمد البريطاني بالقاهرة في كل شأن يخص السودان , وعلى هذا الأساس غير دقيق القول أن بريطانيا استعادت السودان لشعورها بالذنب من الخطأ الذي ارتكبته , عندما أرغمت مصر على إخلاءه , فلو كان هذا الزعم سليماً لأتاحت لها فرصة مناصفتها حكم السودان , على أدنى تقدير , بينما الذي حدث هو أن انفردت بريطانيا بحكم السودان , وأبعدت مصر , بعد أن عمدت في البداية على غرس الاطمئنان في نفوس المصريين بأن استعادة السودان أمر يخصهم , لحثهم على تجهيز حملة غزو مشتركة لاستعادة

1 - نور الدين محمد إبراهيم , عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر (1892-1914 م) , رسالة دكتوراة غير منشورة , 2010م , ص 74 .

السودان وحمایته من التدخلات الأجنبية بينما حقيقة الأمر ينطوي على شغل المصريين عن مطالبة البريطانیون بالجلاء عن بلادهم¹

وقد دمغت أهمية حملة الغزو , بمسوغات أنه واجب وطني يتحتم أن تقوم به مصر قبل بريطانيا , لأنه لا حياة لمصر بدون النيل , ولا استقرار لها ما لم توطد نفوذها على مياهه , حتى لا يعيث بها عابث , وكان في ضمير البريطانيين أن مثل هذا التوسع , یضمن لهم الاستقرار بمصر لأجل غير مسمى , إضافة إلى تثبيت أقدامهم في وادي النيل لوقف أي مصدر خطر يحل بمصر يأتي من قبله في الحاضر والمستقبل , حيث يمكن الدفاع حينها عن مصر دون تضحيات جسيمة .

وقد تمكنت بريطانيا من تجاوز الضغوط الدولية بقيادة فرنسا التي كانت تنو إلى إنهاء قبضة بريطانيا على مصر , بممارسة مزيد من التدليس , وفشلت فرنسا في تقويض المشاريع البريطانية في مصر وأغالي النيل . وظهر تدليس بريطانيا جلياً في إعلانها غزو السودان تحت شعار استرداد السودان وإعادته لمصر , وبعد أن تجاوزت هذه العقبة , استخدمت الخطوة التالية وهي الإنفراد بحكم السودان . هذا لأن الإستراتيجية البريطانية _ في الواقع _ في هذا الغزو , كان حذراً ومتحسباً للرأي العام والضغوط الدولية , في هذه العملية أكثر من اهتمامه بردة الفعل المصرية , لأن مصر نفسها سقطت في دائرة الاحتلال , فكيف لها وهي تحت هذه الوضعية غير المستقلة , أن تعطى بريطانيا نفوذاً. إن بريطانيا تنوي من احتلال السودان حماية مصالحها في مصر , والسودان هو المنطقة التي تحقق لها هذه الغاية . ولجأت بريطانيا أيضاً لإبعاد مصر عن مشاركتها حكم السودان , إلى التذكير بماضي الحكم التركي ومساوئه , التي أدت إلى اندلاع الثورة المهدية , للتقليل من قدرات مصر في إدارة السودان , بزعم عودة الثورة من جديد إذا عادت مصر ثانية لحكم السودان , لكرهية السودانيين للحكم التركي المصري السابق , واستغلت بريطانيا ذات الذريعة ضد مصر , لكي تكون ترياقاً

1 - عادل إسماعيل وأمين خوري , المرجع السابق , ص 120 .

نافعاً يمنع معارضة السودانين للحكم الانجليزي الجديد , كما وضعت نفسها موضع المنقذ للسودانيين من حكم الخليفة عبد الله (القاسي) , ثم أنها تظاهرت بأنها لن تسمح بعودة حكم المصريين الطغاة . ففي خطبة مرتجلة في يوم 4 يناير سنة 1899م , قال كرومر أمام جموع الشعب بأن هذه الفترة عهد جديد , بقوله أن السلطة ستكون في يد حاكم عام لا سلطة أخرى تعلو فوق سلطته , وهو رجل انجليزي , وذكرهم بسوء الحكم المصري في السودان قبل المهدية , بما يعني أن هناك نظام حكم جديد , لا مظالم فيه , وأنه سيكون في يد حفنة قليلة من الضباط الانجليز , الذين سيقومون بتنفيذ مستلزمات العدالة , بلا زيف أو افتئات¹ .

وأهم ما تعنيه خطبة كرومر , أن مضمونها يؤكد أن مصر لا مكان لها في حكم السودان , وهو ما بعث شعور التبرم والحنق عليه من المصريين الذين حضروا الخطبة , فقد نقل احد الضباط المصريين للخديوي عباس في خطاب له أن جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة , وكان هذا الضابط عضو في جمعية المودة السرية , الموالية للخديوي عباس , الذي كان متضائفاً من الاستعمار البريطاني لمصر² .

وأنتقل الغضب إلى القاهرة , فقد ذكر احمد شفيق في مذكراته , أن تلك الخطبة كانت مفاجأة , وأن الخديوي قال أنه لا يصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر , وأبان شفيق وهو يفسر مقاصد بريطانيا بقوله بأن : البريطانيين لا يعنون فقط عدم اشتراك المصريين في حكم السودان , بل وغل اليد المصرية نهائياً عن التدخل في شئونه , ما دام الحاكم العام الانجليزي وحده من سيتولى الحكم والإدارة , ونقل الخديوي لكرومر عدم قبوله بما صرح به في أم درمان , لكن كرومر اعتذر وأشار إلى أنه لم يكن يقصد إلقاء خطبة لكن الأمر أتى تلقائياً . وأثناء هذه المقابلة نفسها أخبر كرومر الخديوي في استهوان واضح بسلطته , بأن هناك اتفاقاً بعث به سالسبوري ,

1 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 423 .

2 - نور الدين محمد إبراهيم , المرجع السابق , ص 74 .

يختص بالسودان , وأنه سلم بطرس ناظر الحرية نسخة منه , وهو مشروع نظام سياسي لحكم السودان¹ .

وهذه أول مرة يعرف فيها الخديوي أن هناك اتفاقاً تم إعداده , وذلك يعود إلى أن الخديوي ونظاره كانوا يعتقدون اعتقاداً راسخاً , بأن مسألة استرجاع السودان معناها بكل بساطة أن تؤول السلطة والأوضاع في السودان لمصر , أي أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه من قبل في السودان . وبعد هذه الاتفاقية يومين , وقع الاتفاق الثنائي في 19 يناير سنة 1899م , بين كرومر ممثل بريطانيا و وقنصلها العام في مصر , وبطرس غالي ناظر الحرية المصرية نيابة عن الحكومة المصرية² .

ولا شك أن هذا الاتفاق هو المرحلة القانونية والنهائية في سيطرة بريطانيا على السودان وإبعاد مصر , وتلخصت بنوده الخاصة بإبعاد مصر عن حكم السودان , في إقامة حكم ثنائي , رفع بمقتضاه العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري , على كل أنحاء السودان و وأن يتولى الحكم هناك حاكم بريطاني يعين بمرسوم عال خديوي/ مصري , على أن تتركز في يد هذا الحاكم كل السلطات التشريعية والتنفيذية , وأن تعسكر في السودان قوتان إحداها مصرية والأخرى بريطانية , وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبح الحكم في السودان حكماً بريطانياً بحتاً³ .

وقد استعان الحكم بمجموعة قليلة من صغار الموظفين المصريين , أي أنه كان حكماً بريطانياً مقنعاً بثياب الحكم الثنائي . ونجد أن كل الجهود السابقة أثمرت لدى بريطانيا وضعاً عملت لأجله , وهو إقصاء مصر نهائياً عن حكم السودان , وأبعاد الأجانب وضبطهم في السودان , لكن هذا يبدو أمراً متعمداً لأن المحصلة المرجوة من هذه الإجراءات هو بحث بريطانيا عن التمتع باستعمار هادئ ومريح في مصر , دون أن يعكر صفو هذا الوجود أي متاعب أو أزمات داخلية في مصر , أو إقليمية عبر السودان , أو دولية بإعاقة النشاط الفرنسي المهدد لبريطانيا في

1 - محمد فؤاد شكري , المرجع السابق , ص 434 .

2 - رأفت غنيمي الشبخ , المرجع السابق , ص 80 .

3 - زاهر رياض , المرجع السابق , ص 218 .

مصر , وبمعنى آخر فإن بريطانيا بعد احتلال مصر لم تسلم من مضايقات منافسيها , لكن بعد احتلال السودان صارت أكثر اطمئناناً وتحكماً في جميع هذه الأوضاع والظروف , وصارت قبضتها أقوى وأرسخ , كما ضمنت الحفاظ على مجرى النيل , وتأمين طريق موصلات الهند بسيطرتها على الساحل الغربي التابع لمصر والسودان ولأهمية هذه الغايات , كان من الطبيعي أن تحتوي مواد الاتفاق الثنائي بنوداً تنجز هذه الأغراض , وفي مقدمتها عدم سريان قانون الامتيازات الأجنبية الذي كان مقرراً في مصر , والذي كان سبباً أساسياً في كل ما تمر به مصر من معاناة وتمزق , باعتراف بريطانيا ذاتها , ثم تثبيت مواد أخرى بالاتفاق يتيح لها السيطرة التامة على السودان , والتحكم في أمره , بإبعاد مصر خارج دائرة النفوذ والحكم دون منحها لعب دور مؤثر في إدارة السودان , فقط لا باس من إعطاءها وظائف صغيرة , لا تأثير لها في مجرى السياسة والسلطة في السودان , بخاصة وأن الاتفاق لم يتعرض لموضوع السيادة ولم ينص عليها نصاً صريحاً , وإنما أشار لنوع من الحكم سمي بالإرادة المشتركة¹ .

ثم جاءت بريطانيا وانفردت بحكم السودان في المادة الثالثة , التي وضعت الرئاسة المدنية والعسكرية , بموظف عرف بحاكم عموم السودان و يعين بأمر عال خديوي , بناءً على طلب حكومة جلالة الملكة , ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي , يصدر برضاء الحكومة البريطانية² .

وهذه أول مادة تضع إنفراد بريطانيا بالسودان , فالحاكم العام يعينه الخديوي , لكن بناءً على من ترشحه بريطانيا من أشخاص لتولي هذا المنصب , أما فصل الحاكم العام فلا يتم إلا برضاء بريطانيا , وأن قرر الخديوي ذات مرة فصل الحاكم العام فقراره باطل , إن لم توافق عليه بريطانيا . وبهذه الصيغة أقصت بريطانيا مصر عن التنفّذ في السودان , وللحاكم العام _ هذا _ حق سن القوانين واللوائح ونشرها .

1 - علوية عبد الله خير الله , المرجع السابق , ص 70 .

2 - هارولد ماكمايكل , المرجع السابق , ص 104 .

وفي المادة الخامسة حظرت القوانين المصرية وسرياتها في السودان , وأيضاً الأوامر والقرارات الوزارية المصرية إلا ما يقرره الحاكم العام إزاءها بمنشور , ومنعت الامتيازات الأجنبية في السودان¹ , وهي قانون يرتبط بشكل أو بآخر بمظهر السيادة العثمانية في ممتلكاتها , لكن بريطانيا نجحت في إبعاد السلطان عن المساس بإدارة السودان وشئونه , الذي كان أثناء عمليات الغزو وبعده ينه على عدم نسيان حقوق السلطان العليا على مصر والسودان , وفقاً لضوابط القانون الدولي الذي يقر بهذه الحقوق , فقررت بريطانيا التخلص من مطالب العثمانيين , لأنها تنوي إلغاء الامتيازات الأجنبية , المرتبطة بسيادتهم على البلدين , فقد رأى كرومر استبعاد السلطان للاستئثار بالسلطة في السودان بدون امتيازات أجنبية ملعونة , كما هي سائدة في مصر , بعد إقرارها لهم من قبل السلطان , ولأن هذا القانون يسري تطبيقه في السودان بعد الغزو , باعتبار أن السودان تؤول سيادته للعثمانيين , سعت بريطانيا إلى التخلص من هذه السيادة , لأنها كانت تتوقع أن ينشر قانون الامتيازات الأجنبية , أزمات ومشاكل من قبل الأجانب كما هو الحال في مصر , مما قيد حرية التصرف والإدارة في القضايا الاقتصادية والسياسية , وهو أمر سيضعف مقتضيات الأمن والاستقرار للوجود البريطاني في مصر والسودان . وبهذه التدابير آلت الأمور في السودان إلى بريطانيا , وبعد أن أوقفت اتفاقية الحكم الثنائي عجلة التدخل الأجنبي في السودان , تخلصت أيضاً من تأثير مصر على السودان , ولعب دور جديد فيه .

أما موقف السودانيين فلم يجيء منحازاً لمصر , كما لم يعارض سلطة بريطانيا , ذلك لأن مآسي الحكم التركي المصري لم تكن ببعيدة عن الأذهان , وفترة الفقر والتقتير في عهد الخليفة عبد الله , قد خلقت في النفوس الركون والاستهانة لما يسفر عنه الوضع الجديد من عمل وسياسة , فلم يجد النظام معارضة , وكان زعماء الطوائف الدينية وأيضاً القبلية مسرورين , لأن اتفاقية الحكم الثنائي , أعطت بريطانيا السلطة في البلاد ,

1 - المرجع نفسه , ص 106 .

وكانت بيد كتشنر , وهو الحاكم الأول يعاونه كل من ونجت باشا وسلاطين باشا¹ .

وبهذه الكيفية حجمت بريطانيا وأضعفت نفوذ مصر تماماً في السودان , لكي تتمكن من حماية وجودها ومصالحها التجارية في مصر عبر قناة السويس , ولم تجد صعوبة في مرحلة الغزو , لأن الخليفة عبد الله كانت دولته منهكة , بمنازعاتها القبلية المستمرة , وهياً هذا النزاع تيسير أمر الغزو وشجع عليه , ولكي تخلق الإدارة الجديدة المناخ الذي يدعم وجودها , لاحتواء مصادر الاضطراب والفوضى , عمدت إلى كسب ثقة الزعماء القبليين , أصحاب الكلمة على أتباعهم , بتحسين أوضاعهم الاقتصادية , وتحسين أوضاع أقرب الناس إليهم , ليكونوا قدوة لغيرهم . بالتقرب من الحكومة² .

ومالت الحكومة البريطانية إلى التضييق على المأمير المصريين , والحذر منهم حتى لا يؤثروا في الأهالي مستغلين جهل الأوروبيين بلغات وعادات السودانيين , مما يخلق كراهية للحكم التركي الانجليزي³ .

وبهذه الكيفية من الجهود الجبارة , وضروب من حيل السياسة الملعونة , استطاعت بريطانيا حماية مصالحها في مصر , ملتقى ومعبّر أساطيلها التجارية , وقواعدها العسكرية في وجه منافسيها , بإبعاد فرنسا من التواجد في جنوب السودان واحتلال منابع النيل عن طريق السودان , عندما أرسلت حملة فشودة في حركة التفافية , لتقويض الوجود البريطاني في مصر , كما عملت جادة على إنهاء الدور المصري تماماً في السودان بعد نجاح الغزو , دون سند قانوني , وذلك لضعف السلطان العثماني , وضعف مصر التي هي نفسها ترزح تحت نير الاستعمار البريطاني البغيض , بل تحملت مصر العبء الأكبر من الحملة , ومع ذلك أبعدتها بريطانيا من حكمه , من خلال اتفاقية

1 - محمد عمر بشير , تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969 م , ترجمة هنري رياض وآخرون , مراجعة نور الدين , ساتي , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , ص 31 .

2 - رافت غنيمي الشبخ , المرجع السابق , ص 135 .

3 - مكي شببكة , المرجع السابق , ص 470 .

الحكم الثنائي , حتى تضمن بريطانيا ألا يقوم اتحاد لشعبي وادي النيل ضدها في المستقبل , فأطلقت بريطانيا بهذه الكيفية يدها في السودان مدياً وعسكرياً , وهي كلها تأكيد تام لتفكيك شمال الوادي عن جنوبه بالنسبة لبريطانيا¹.

وهذا الغزو في حقيقته لا يخرج من انه جاء تبعاً لكل تلك الحوادث والمتغيرات الدولية التي ذكرها البحث , بان بريطانيا قررت احتلال السودان بالاشتراك مع مصر لحماية مصالحها في المقام الأول من تعديات المنافسين لها في ميدان الاستعمار .

1 - عبد الغني عبد الله خلف الله , مستقبل أفريقيا السياسي - تاريخ شعوب القارة الحديث وأوجه التطور المحتملة فيه , الطبعة الأولى , مطبعة مصر , القاهرة , أبريل , 1975م , ص 183 .

خاتمة

التزاماً بفكرة البحث التي جاءت تحت عنوان : ارتباط غزو السودان بمصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر , فإن البحث قد أهتم بإثبات هذه الفرضية , التي ترى أن بريطانيا شعرت بتهديد لمصالحها ووجودها في مصر , لذلك عمدت إلى التدخل في السودان بزعم استعادته , وهذا تم لأهمية مصر كدولة إستراتيجية للمصالح البريطانية , لإطلائها على المنافذ البحرية الهامة للتجارة العالمية , وبريطانيا دولة بحرية , وتعتمد في اقتصادها على التجارة البحرية , فهي تمتلك قوة بحرية تفوق جميع القوى المنافسة , وتنتشر أساطيلها البحرية العسكرية القوية , وتسيطر على أهم المنافذ والقنوات على المسطحات المائية , وكان من العسير على بريطانيا أن تسمح لقوة أوروبية أخرى أن تنمو على حسابها . ومع ذلك وجدت بريطانيا منافسة من فرنسا , في ميدان استعمار الدول في آسيا وأفريقيا , وأبرز مظاهر هذا التنافس هو ما تناوله هذا البحث , الذي رصد صراعهما حول مصر , ومحاولة فرنسا طرد بريطانيا عن مصر , بعد أن فقدت فرصة السيطرة عليها , والتي كانت _ أي مصر _ أقرب إلى فرنسا منها لبريطانيا , لكن بريطانيا اقتنصت منها هذه الفرصة و وانفردت باحتلال مصر بصورة مفاجئة , مما أثار الغبن لدى الفرنسيين , وعمدوا بشتى السبل بعد ذلك لطردها من مصر , دون جدوى , مما دفعهم للتدخل في فشودة , بقصد التحكم في مياه النيل . ووسط هذه المتغيرات والتنافس , بعثت بريطانيا بحملة كتشنر لإجهاض المشاريع الفرنسية المناوئة لها .

لقد أراد هذا البحث أيضاً تبين مغزى مغاير لأسباب الاستعمار ودوافعه المعروفة , وليشرح بأن هناك أسباباً أخرى للتدخل الأوروبي والاحتلال , غير أهداف الاستغلال الاقتصادي , وهي التدخل لدوافع إستراتيجية وأمنية , أي احتلال دولة معينة بغرض حماية دولة أخرى أشد أهمية لمصالحها فيها , وهو الغاية التي توضح احتلال بريطانيا للسودان بهدف حماية مصر .

أهم نتائج البحث : اشتداد التنافس الأوروبي على الدول الضعيفة عموماً والدول ذات الموقع الإستراتيجي مثل مصر .

إنجاز مشروع حفر قناة السويس , كان نقطة تحول عالمي على مستوى التطور الاقتصادي والعسكري والأمني ودورها في اشتداد التنافس والصراع الاستعماري .

إضطراد القوة البحرية للدول الأوروبية , وتطور صناعة الأساطيل البحرية والسفن الحربية , مما جعل من البحار والقنوات والمضايق أهمية خاصة , في عملية السيطرة على البلدان التي تقع على هذه المواقع مثل مصر , التي تقع عند ملتقى البحر الأحمر والأبيض المتوسط , وازدادت قيمتها للأوروبيين بشكل أكبر عقب إتمام حفر قناة السويس .

الدول التي تمتلك أفضل السفن والأساطيل العسكرية هي الدول التي تتفوق على غيرها في ميدان الاستعمار .

كان انفراد بريطانيا باحتلال مصر ضربة موجعة للفرنسيين , وشعروا بأشد الندم والعار , لأنهم كانوا الأقرب للسيطرة على هذا البلد من بريطانيا , فقد كان نفوذهم في مصر في فترة من الفترات أعلى من بريطانيا , وتاريخياً سبق لهم احتلال مصر بواسطة حملة نابليون بونابرت , مما يعني أن خبرتهم ببلاد مصر أكثر من بريطانيا.

تظهر أهمية مصر في الصراع البريطاني الفرنسي حولها في الوسائل المتعددة المستخدمة من قبل الدولتين المتصارعتين , من دبلوماسية وتتمثل في المفاوضات ومحاولة كل دولة إنشاء تحالفات ضد الأخرى , ووسائل عسكرية تتمثل في حملة فشودة الفاشلة بقيادة الفرنسي مارشان .

أبان الصراع بين فرنسا وبريطانيا حول مصر , أن غزو السودان كان وسيلة مفيدة بالنسبة لبريطانيا للدفاع عن وجودها في مصر , كما أكد أهمية منابع النيل لمصر لارتباطه الوثيق باقتصادها وحياتها وأمنها .

لقد أكد اندفاع فرنسا نحو السيطرة على منابع النيل , إيمان الأوروبيين بصحة البحوث العلمية التي تناولت إمكانية التحكم في مياه النيل منعاً ومنعاً , وخطورة إنشاء خزانات وقناطر تساهم

في وقف إمداد المياه عن مصر , أو التقليل من كميتها المرجوة في الشرب والزراعة .

كان لتفوق بريطانيا البحري , وتطور سفنها الحربية الدور الحاسم في خروجها منتصرة في الصراع مع فرنسا حول مصر والمواقع البحرية المهمة مثل قناة السويس , كما ساعدتها ظروف انشغال الدول الأوروبية الأخرى بأوضاعها الداخلية , في الأخذ بزمام الأمور لمصلحتها , فلم تتأثر بمعارضة دولية ضدها , إضافة لاقتراح مصالح بعض تلك الدول بالمصالح البريطانية في عدة مناطق من العالم , لذا خرجت بريطانيا من هذا الصراع , وفي يدها كل الأهداف والمكاسب التي قاتلت من أجلها مثل احتلال مصر والتحكم بقناة السويس .

أورد هذا البحث بالأدلة العلمية التاريخية أن بريطانيا كانت عموماً زاهدة في احتلال السودان لو لا التدخل الفرنسي في أعالي النيل وخوف بريطانيا من اتحاد الخليفة عبد الله , مع الإمبراطور الأثيوبي ضد الأوروبيين في أفريقيا الشرقية , بعد انتصار الأحباش على الإيطاليين في معركة عدوة .

قررت بريطانيا الدفاع عن مصر من دنقلا فحسب ثم تبدل القرار إلى الغزو الشامل , بعد سماع حكومة بريطانيا لنبا ذهاب مارشان لأعالي النيل .

كان المنهج العدائي للمهدية ضد جيرانها سبباً ثانوياً في تفكيك بريطانيا لدولة الخليفة عبد الله , والقضاء عليها .

أهم التوصيات : إنشاء دولة سودانية من كافة المكونات القبلية والإثنية , تهدي بدستور وقانون يتوافق عليه الجميع ويلتزموا به .

احترام التعددية السودانية , واحترام الثقافات المتنوعة التي يذخر بها السودان , ومنح الفرص متساوية للجميع في السلطة والثروة ,

بناء علاقات خارجية تقوم على أساس المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في شئون الغير .

الاهتمام بتطوير المؤسسات والهيئات المدنية الناشطة في مجالات العمل الاجتماعي والسياسي والثقافي .

إقامة المشاريع التنموية مثل الاهتمام بالزراعة بأنواعها المختلفة , مثل الزراعة المطرية والآلية وتنمية الثروة الحيوانية , والتطلع لقيام صناعة محلية مزدهرة يكون لها دور في التجارة العالمية .

الدول الضعيفة هي التي يسيطر على كيانها النزاع القبلي والعشائري , وهي الدول التي لا تقيم أهمية للآخر , وتقل فيها مؤسسات العلم والمعرفة , وهي الدول التي لا تنفتح على العالم لتستفيد من التقنيات والتطورات التي تفتقر إليها , لذلك تكون مثل هذه الكيانات عرضة للتدخلات الدولية . لذلك يوصي البحث بالاهتمام بالتعليم والبحث العلمي , واستغلال الموارد الطبيعية للسودان لبناء القوة اللازمة لمجابهة الاستعمار بأشكاله المختلفة , سواء كان عسكري أو ثقافي حضاري , كما ينبه البحث لحقيقة مهمة , وهي أن التدخل في شئون الدول الضعيفة , ليس لثراء مواردها الكامنة في الأرض لوحدها , وإنما قد ينجم نتيجة لحماية مصالح الدول القوية في مناطق أخرى مجاورة لها , مثلما حدث في عملية غزو بريطانيا للسودان بالاشتراك مع مصر لحماية مصر من فرنسا , وكما حدث عندما احتلت بريطانيا الكويت سنة 1899م لحماية المدخل المؤدي للخليج العربي , وفيما بعد حدثت مثل هذه التدخلات بصورة أوضح عقب الحرب العالمية الثانية , بتدخلات أمريكا القوية الجديدة مع الاتحاد السوفيتي , في عديد الدول لحماية مناطق أخرى أكثر أهمية لهما , مثل تدخلتهما في كوبا وفيتنام وكوريا وغيرها .

أخيراً يوصي البحث بأن اكتساب القوة المادية والمعنوية , هو أساس كل تطور ونمو .



قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر العربية :

- 1- ابن خلدون , محمد بن عبد الرحمن , المقدمة , تحقيق إيهاب محمد إبراهيم , مكتبة دار القرآن للطبع والنشر , القاهرة , 2006
- 2- إبراهيم فوزي باشا , السودان بين يدي غردون وكتشنر , الجزء الثاني , مطبعة دار الكتب والوثائق القومية , القاهرة , 2008 م .
- 3- محمد إبراهيم أبو سليم , منشورات المهديّة , الطبعة الثانية , دار الجيل , بيروت , لبنان , 1979 م .
- 4- نعيم شقيّر , جغرافية وتاريخ السودان , ج 3 , دار عزة للنشر والتوزيع , الخرطوم , السودان , 2007 م .
- 5- يوسف ميخائيل , التركية والمهديّة والحكم الثنائي في السودان " شاهد عيان " , تحقيق محمد إبراهيم أبوشوك , مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي , أم درمان , السودان , 2006 م .

المصادر الأجنبية المترجمة :

- 1- جوزيف أورفالدر , عشر سنوات من الأسر في معسكر المهدي (1882-1892م) , ترجمة عوض أحمد الضو , الطبعة الأولى , مطبعة التمدن المحدودة , 2008 م .
- 2- سلاطين باشا , السيف والنار في السودان , الطبعة الثالثة , دار الجيل , بيروت , لبنان , 1408هـ - 1988 م .
- 3- ونستون تشرشل , حرب النهر , ترجمة عز الدين محمود , مراجعة يوسف حسن , الطبعة الأولى , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2006 م
- 4- هارولد ماكمايكل , السودان , ترجمة محمود صالح عثمان صالح , الطبعة الثانية , مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي , أم درمان , السودان , 2009
- 5- كرومر , السودان , ترجمة عبد العزيز احمد عرابي , الشركة العربية

للطباعة والنشر , القاهرة , د.ت .

ثانياً المراجع العربية :

- 1- احمد شيخ طويل محمد فقير , دور قوة الدولة الشاملة في تحقيق الأمن القومي العربي , إدارة البحوث العسكرية البرية , 2009م .
- 2- أحمد طربين , تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر _ دراسة التطورات والاتجاهات السياسية _ الطبعة الأولى , مؤسسة الرسالة , 1994 م .
- 3- جلال يحي , تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 1983م .
- 4- داؤود بركات , السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية , المطبعة السلفية , القاهرة , 1924م .
- 5- راشد البراوي الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث , مكتبة النهضة المصرية ومطبعة السعادة , القاهرة , 1980م .
- 6- مجموعة الوثائق السياسية , الجزء الأول , المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس , الطبعة الأولى , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة و 1952م .
- 7- رأفت غنيمي الشيخ , مصر والسودان في العلاقات الدولية , عالم الكتب , القاهرة .
- 8- زاهر رياض , مصر وأفريقيا , الطبعة الأولى , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , 1976م .
- 9- استعمار أفريقيا , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , مايو , 1964م .
- 10- السيد رجب حراز , أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي , دار النهضة العربية , د. ت .
- 11- الشاطر بصيلي عبد الجليل , معالم السودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي , مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع , الخرطوم , 2009م .
- 12- الشيخ أحمد عووضة , السودان من 13 فبراير 1841 _ 1953م , الشركة العامة للطباعة والنشر , د. ت .

- 13- شوقي الجمل , تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها , الطبعة الثانية , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , 1980م .
- 14- تاريخ السودان وادي النيل وعلاقته بمصر من بداية الحركة المهدية إلى قيام الجمهورية السودانية , الجزء الثالث , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , 1980م .
- 15- عبد الغني عبد الله خلف الله , مستقبل أفريقيا السياسي _ تاريخ شعوب القارة الحديث وأوجه التطور المحتملة فيه _ الطبعة الأولى , مطبعة مصر , القاهرة , أبريل , 1975م .
- 16- عبد القادر محمد فهمي , المدخل إلى دراسة الإستراتيجية , الطبعة الأولى , 2006م .
- 17- عمر يوسف الطيب , علم الاجتماع السياسي _ الأصول والتحليل التكاملي _ دار عزة للنشر والتوزيع , الخرطوم , السودان , 2004م .
- 18- عادل إسماعيل وأمين خوري , السياسة الدولية في الشرق العربي (1789-1958م) , دار النشر للسياسة والتاريخ , بيروت , لبنان , 1964م .
- 19- علي حسون , تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية , الطبعة الرابعة , المكتب الإسلامي , بيروت , 1419هـ - 2002م . 2002م .
- 20- عبد الفتاح عبد الصبور منصور , العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1889-1924م , القاهرة , د . ت
- 21- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي , التاريخ المعاصر - أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت , 1973م .
- 22- عبد العزيز سليمان نوار , تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث , دار الفكر العربي , القاهرة , 1419هـ - 1998م .

- 23- محمد فؤاد شكري , مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر , مطبعة دار الكتب والوثائق القومية , القاهرة , 1432هـ - 2011م .
- 24- محمد سعيد القدال , المهديّة والحبيشة _ دراسة في السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهديّة _ 1881-1898م , الطبعة الأولى , دار الجيل , بيروت 1412هـ - 1992م .
- 25- تاريخ السودان الحديث , 1820 - 1955 م , الطبعة الأولى , مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي , أم درمان , 1992م .
- 26- مكي شبكة , السودان عبر القرون , دار الجيل , بيروت , لبنان , 1991 .
- 27- تاريخ شعوب وادي النيل " مصر والسودان " في القرن التاسع عشر الميلادي , الطبعة الثانية , دار الثقافة , بيروت , لبنان , 1980م .
- 28- محمد عبد المولى الدقس , التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق , عمان , الأردن .
- 29- محمد صادق صبور , الصراع في مناطق أفريقيا , دار الأمين , للطباعة والنشر والتوزيع .
- 30- مجموعة مؤلفين , تاريخ أفريقيا العام , المجلد السابع , أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية , 1880 - 1935م , اليونسكو .
- 31- نور الدين حاطوم , تاريخ الحركات القومية _ يقظة القوميات الأوروبية _ الوحدات القومية _ الجزء الثالث , الطبعة الأولى , دار الفكر , 1389هـ - 1969م .
- 32- يسري الجوهري , الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية , مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع , 1997م .
- 33- يونان لبيب رزق وآخرون , أوروبا في عصر الامبريالية , دار الثقافة العربية , القاهرة , 1983م .

المراجع الأجنبية المترجمة :

- 1- ب . م هولت , دولة المهدية في السودان _ عهد الخليفة عبد الله (1885 _ 1898م) , ترجمة هنري رياض وآخرون , دار الجيل , بيروت , ومكتبة خليفة عطية , الخرطوم , 1982م .
- 2- بيتر ودوارد , السودان الدولة المضطربة (1898 _ 1989م) , ترجمة محمد علي جادين , الطبعة الأولى , جامعة أم درمان الأهلية , مركز محمد عمر بشير للدراسات , 2002م .
- 3- ج . ل ليدل هارت , الإستراتيجية وتاريخها في العالم , ترجمة الهيثم الأيوبي , الطبعة الرابعة , بيروت , لبنان , 2004م .
- 4- روبن نيلاند , حروب المهدية , ترجمة عبد القادر عبد الرحمن , الطبعة الأولى , مطبعة الوحدة , أبوظبي , 2002م .
- 5- روجر اوين وبوب سوتكليف , دراسات نظرية في الامبريالية , ترجمة وميض جمال وظاظا هاشم نعمة , وزارة التعليم والبحث العلمي , العراق , 1980م .
- 6- محمد عمر بشير , تاريخ الحركة الوطنية في السودان , 1900 _ 1969م , ترجمة هنري رياض وآخرون , مراجعة نور الدين ساتي , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , د . ت .

الرسائل الجامعية :

- 1- أسامة عبد الله محمد الأمين , الفكر السياسي للدولة المهدية في السودان (1298 _ 1315 هـ) _ (1881 _ 1898م) , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة النيلين , 1427هـ _ 2006م .
- 2- أحمد محمد أحمد مركز , المهدية والعالم الخارجي _ دراسة لمنهج المهدية في الدعوة ونتائجه , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , 1422هـ _ 2001م .
- 3- بيتر اتييم يوم , التكالب الاستعماري الأوروبي على شرق أفريقيا ووسطها (1884 _ 1899م) رسالة

- دكتوراة غير منشورة , جامعة النيلين , الخرطوم , يناير 2009 م .
- 4 صديق مساعد حسن , دور الأمير يعقوب بن محمد في الدولة المهدية (1881 _ 1898 م) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , 2007 م .
- 5 عبد الحميد حمد الأمين , جهاد الأمير عثمان دقنة في دولة المهدية بالسودان (1883 _ 1926 م) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , 1423 هـ _ 2002 م .
- 6 علوية عبد الله خير الله , الاتفاق الثنائي بين بريطانيا ومصر بشأن إدارة السودان في يناير 1899 م (تحليل ونقد) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , 1423 هـ _ 1999 م .
- 7 محمد محبوب مالك , المقاومة الداخلية لحركة المهدية (1881 _ 1898 م) رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة _ فرع الخرطوم _ 1396 هـ _ 1976 م .
- 8 نور الدين محمد إبراهيم , عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر , 1892 _ 1914 م , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة النيلين , 2010 م

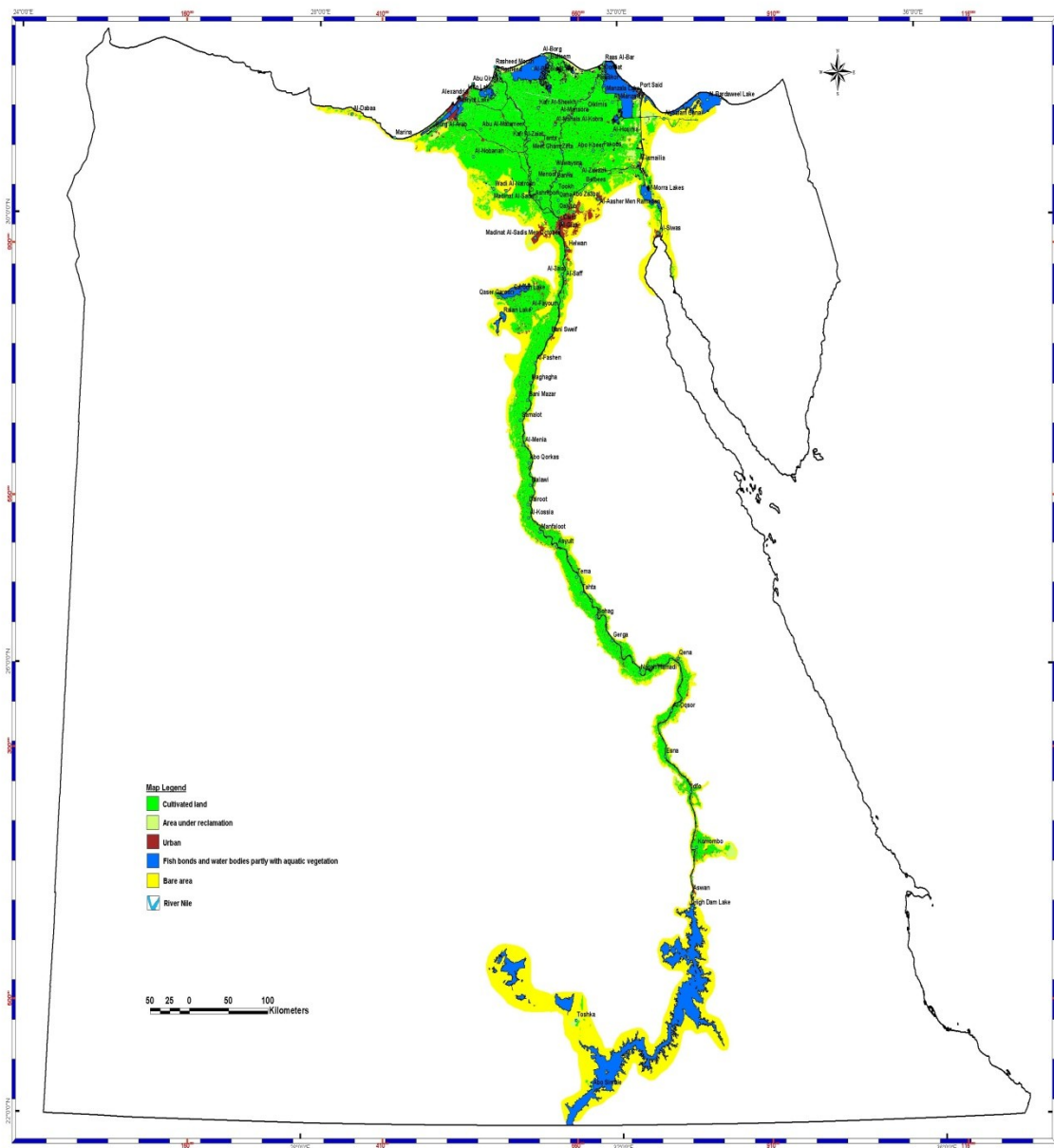
الملاحق

ص 119- النيل من المنبع الي المصب

ص 120- بحيرة فكتوريا

ص 121 - قناة السويس

ص 122 - البحر الابيض المتوسط









قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر العربية :